المجلة العربية للدراسات الجغرافية

jasg

دورية - علمية - محكمة - إقليمية - متخصصة

تصدر عن

المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب

برعاية أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وبنك المعرفة المصري

رئيس التحرير

أ.د/ محمد الخزامي عزيز

أستاذ نظم المعلومات الجغرافية بقسم الجغرافيا كلية الآداب جامعة الفيوم

مدير التحرير

أ.د/ إيمان محمد عبدالوارث إمام

أستاذ مناهج وطرق تدريس الجغرافيا– جامعة عين شمس

المجلد الثالث - العدد الخامس أبريل (٢٠٢٠م)

المجلة العربية للدراسات الجغرافية

الصادرة عن المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب

برعاية أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا وبنك المعرفة المصري

www.aiesa.org

الترقيم الدولي الموحد للطباعة : ISSN: 2537-0839

الترقيم الدولي الموحد الالكتروني : eISSN : 2537-088X

موقع المجلة : **http://jasg.journals.ekb.eg**

معرف المجلة الرقمي : ***Doi: 10.12816/JASG.***

معامل التأثير: ٠.٥٢ لسنة ٢٠١٩

طبعت بمطابع دارة المعارف بالقاهرة

إدارة المجلة غير مسؤولة عن الأفكار والآراء الواردة بالبحوث المنشوره في أعدادها

وإنما فقط تقع مسؤوليتها في التحكيم العلمي والضوابط الأكاديمية

يتم النشر الالكتروني على المنصات الآتية

بسم الله الرحمن الرحيم

هيئـــــة التحـــــرير

أ.د/ محمد الخزامي عزيز	أستاذ - جامعة الفيوم	رئيساً للتحرير
أ.د/ إيمان محمد عبد الوارث إمام	أستاذ - جامعة عين شمس	مديراً للتحرير
أ.د/ طارق زكريا إبراهيم سالم	أستاذ - جامعة الزقازيق	عضواً
أ.د/ فاطمة مصطفى محمد سعد	أستاذ بجامعة الأزهر	عضواً
أ.م.د/ فيروز محمود حسن	استاذ مساعد - جامعة عين شمس	عضواً
أ.م.د/ وسام عبدالله جاسم	استاذ مساعد - جامعة بغداد	عضواً
د/ ماهر حمدي محمد عيش	أستاذ مساعد – جامعة المنوفية	عضواً
د/ ريهام محمد عز الدين	مدرس - جامعة عين شمس	عضواً
د/سحر محمود محمد إبراهيم	مدرس - جامعة عين شمس	عضواً
د/ فكري لطيف متولي	رئيس مجلس أمناء المؤسسة	عضواً
أ/ شتوي مبارك القحطاني	الأمين العام للمؤسسة	عضواً
أ/ نهى عبدالحميد عبدالعزيز	مدير المؤسسة	عضواً

الهيئـــة العلمية الاستشارية

أ.د/ سهام محمد هاشم	أستاذ الجيومورفولوجي بجامعة عين شمس
أ.د/ محمود توفيق محمود علي	أستاذ الجغرافيا السياسية بجامعة الزقازيق
أ.د/ أميمة فهمي مهدي إبراهيم	أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بجامعة الأزهر
أ.د/ أحمد السيد محمد الزاملي	أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بجامعة القاهرة
أ.د/ وفيق محمد جمال الدين إبراهيم	أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بجامعة حلوان
أ.د/ إبراهيم علي غانم	أستاذ الجغرافيا الاقتصادية بجامعة طنطا
أ.د/ سمير عبد القادر خطاب	أستاذ أصول التربية (تخصص جغرافيا) بجامعة الأزهر
أ.د/ محمد ذكي السديمي	أستاذ الجغرافيا بجامعة طنطا
أ.د/ عمر محمد علي محمد	أستاذ جغرافية العمران بجامعة حلوان

ميثاق اخلاقيات النشر :

تنشر المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب من خلال اصداراتها البحوث العلمية الأصيلة والمحكمة، بهدف توفير جودة عالية لقُرَّائها من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر و منع الممارسات الخاطئة. وتصنف المدونة الأخلاقية ضمن لجنة أخلاقيات النشر (COPE : Committee on Publication Ethics) وهي الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى المؤثرة في نشر البحوث بالمجلات من مراجعين، بحيث تسعى المجلات لوضع معايير موحّدة للسلوك؛ وترغب المجلات على أن يقبل الجميع بقوانين المدونة الأخلاقية، وبذلك فهي ملتزمة تماما بالحرص على تطبيقها في ظل القبول بالمسؤولية والوفاء بالواجبات والمسؤوليات المسندة لكل طرف.

١- مسؤولية الناشر:

قرار النشر: يجب مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق الآخرين عند نشر البحوث بالمجلات، و يعتبر رئيس التحرير مسؤولا عن قرار النشر والطبع ويستند في ذلك إلى سياسة المجلات والتقيد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير استشارة أعضاء هيئة التحرير أو المراجعين في اتخاذ القرار.

النزاهة: يضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر، بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطنة أو الانتماء السياسي للمؤلف.

السرية: يجب أن تكون المعلومات الخاصة بمؤلفي البحوث سرية للغاية وأن يُحافظ عليها من قبل كل الأشخاص الذين يمكنهم الاطلاع عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضو له علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.

الموافقة الصريحة: لا يمكن استخدام أو الاستفادة من نتائج أبحاث الآخرين المتعلقة بالبحوث غير القابلة للنشر بدون تصريح أو إذن خطي من مؤلفها.

٢- مسؤولية المحكم (المراجع) :

المساهمة في قرار النشر: يساعد المحكم (المُراجع) رئيس التحرير وهيئة التحرير في اتخاذ قرار النشر وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين البحث وتصويبه.

سرعة الخدمة والتقيد بالآجال: على المحكم المبادرة والسرعة في القيام بتقييم البحث الموجه إليه في الآجال المحددة، وإذا تعذر ذلك بعد القيام بالدراسة الأولية للبحث، عليه إبلاغ رئيس

التحرير بأن موضوع البحث خارج نطاق عمل المحكم، تأخير التحكيم بسبب ضيق الوقت أو عدم وجود الإمكانيات الكافية للتحكيم.

السرية: يجب أن تكون كل معلومات البحث سرية بالنسبة للمحكم، وأن يسعى المحكم للمحافظة على سريتها ولا يمكن الإفصاح عليها أو مناقشة محتواها مع أي طرف باستثناء المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.

الموضوعية : على المحكم إثبات مراجعته وتقييم الأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنب التحكيم على أساس بيان وجهة نظره الشخصية، الذوق الشخصي، العنصري، المذهبي وغيره.

تحديد المصادر: على المحكم محاولة تحديد المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع (البحث) و التي لم المؤلف، و أي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشوره سابقا يجب تهميشها بشكل صحيح، وعلى المحكم إبلاغ رئيس التحرير وإنذاره بأي أعمال متماثلة أو متشابهة أو متداخلة مع العمل قيد التحكيم.

تعارض المصالح: على المحكم عدم تحكيم البحوث لأهداف شخصية، أي لا يجب عليه قبول تحكيم البحوث التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح للأشخاص أو المؤسسات أو يُلاحظ فيها علاقات شخصية.

٣- مسؤولية المؤلف :

معايير الإعداد: على المؤلف تقديم بحث أصيل وعرضه بدقة وموضوعية، بشكل علمي متناسق يطابق مواصفات البحوث المحكمة سواء من حيث اللغة، أو الشكل أو المضمون، و ذلك وفق معايير و سياسة النشر في المجلات، وتبيان المعطيات بشكل صحيح، و ذلك عن طريق الإحالة الكاملة، ومراعاة حقوق الآخرين في البحث ؛ وتجنب إظهار المواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، الذوقية، الشخصية، العرقية، المذهبية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين بدون ذكر مصدر الاقتباس في البحث.

الأصالة و القرصنة: على المؤلف إثبات أصالة عمله وأي اقتباس أو استعمال فقرات أو كلمات الآخرين يجب تهميشه بطريقة مناسبة وصحيحة ؛ والمجلة تحتفظ بحق استخدام برامج اكتشاف القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.

إعادة النشر: لا يمكن للمؤلف تقديم العمل نفسه (البحث) لأكثر من مجلة أو مؤتمر، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول.

الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها: على المؤلف الاحتفاظ بالبيانات الخاصة التي استخدمها في بحثه، و تقديمها عند الطلب من قبل هيئة التحرير أو المُقيِّم.

مؤلفي البحث: ينبغي حصر (عدد) مؤلفي البحث في أولئك المساهمين فقط بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن البحث وهو الذي يؤدي دوراً كبيراً في إعداد البحث والتخطيط له، أما بقية المؤلفين يُذكرون أيضاً في البحث على أنّهم مساهمون فيه فعلا، ويجب أن يتأكد المؤلف الأصلي للبحث من وجود الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، وعدم إدراج أسماء أخرى لغير المؤلفين للبحث ؛ كما يجب أن يطّلع المؤلفون جميعا على البحثة جيدا، وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواها ونشرها بذلك الشكل المطلوب في قواعد النشر.

الإحالات والمراجع: يلتزم صاحب البحث بذكر الإحالات بشكل مناسب، ويجب أن تشمل الإحالة ذكر كلّ الكتب، المنشورات، المواقع الإلكترونية و سائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع، المقتبس منها أو المشار إليها في نص البحث.

الإبلاغ عن الأخطاء: على المؤلف إذا تنبّه و أكتشف وجود خطأ جوهرياً و عدم الدقة في جزئيات بحثه في أيّ زمن، أن يشعر فورا رئيس تحرير المجلات أو الناشر، ويتعاون لتصحيح الخطأ.

شـــــــروط النشـــــــــر :

- يجب أن لا يتجاوز البحث المقدم للنشر عن (٤٠) صفحة ، متضمنة المستخلصين : العربي ، والإنجليزي على أن لا تتجاوز كلمات كل واحد منهما (٢٠٠) كلمة ، والمراجع.
- يلي المستخلصين : العربيَّ ، والإنجليزيَّ ، كلماتٌ مفتاحية (Key Words) لا تزيد على خمس كلمات (غير موجودة في عنوان البحث)، تعبر عن المجالات التي يتناولها البحث؛ لتستخدم في التكشيف.
- تكون أبعاد جميع هوامش الصفحة الأربعة (العليا، والسفلى، واليمنى، واليسرى) (٣) سم، والمسافة بين الأسطر مفردة.
- يكون نوع الخط في المتن للبحوث العربية وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (١٣).
- يكون نوع الخط في الجداول للبحوث العربية وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (١٠).
- تستخدم الأرقام العربية (١-٢-٣...Arabic) في جميع ثنايا البحث.
- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.

- يكتب عنوان البحث ، واسم الباحث ، أو الباحثين ، والمؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوان المراسلة، على صفحة مستقلة قبل صفحات البحث. ثم تتبع بصفحات البحث، بدءاً بالصفحة الأولى حيث يكتب عنوان البحث فقط متبوعاً بكامل البحث.
- يراعى في كتابة البحث عدم إيراد اسم الباحث، أو الباحثين، في متن البحث صراحة، أو بأي إشارة تكشف عن هويته، أو هوياتهم، وإنما تستخدم كلمة (الباحث، أو الباحثين) بدلاً من الاسم، سواء في المتن، أو التوثيق، أو في قائمة المراجع.
- أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية، الإصدار السادس.
- يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.
- توضع قائمة بالمراجع العربية بعد المتن مباشرة، مرتبة هجائياً حسب الاسم الأول أو الأخير للمؤلف (اختياري) ، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.
- لهيئة التحرير حق الفحص الأوّلي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو رفضه.
- في حال قبول البحث للنشر تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقياً أو إليكترونياً، دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.
- الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- يحق للباحث استلام نسخة ورقية من العدد ، وعند طلب نسخ اضافية أو مستلات اضافية للبحث اوارساله بريدياً يتم تسديد تكلفتهم مع رسوم النشر.
- يتم تقديم البحوث إلكترونياً من خلال موقع المجلة أو بريد المجلة الإلكتروني:

http://jasg.journals.ekb.eg

search.aiesa@gmail.com

محتويات العـدد	
افتتاحية العدد	-
مشكلات المراعي الطبيعية بمحلية شرق الجزيرة، ولاية الجزيرة، السودان (٢٠١٣- ٢٠١٩م) **د. أمل مكي عبد الرحمن بابكر** **Doi : 10.12816/jasg.2020.73429**	١ - ٢٢
التحليل المكاني لمواقع السياحة البيئية في شرق السودان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لأجل تطوير مستدام **د. سمية محمد عوض السيد حسن** **Doi : 10.12816/jasg.2020.73431**	٢٣ - ٥٢
مشكلات المياه النوعية بولاية النيل الأبيض حالة مدينة ربك ١٩٥٠ – ٢٠١٠م **د. عفراء علي عبد القادر محمد** **Doi : 10.12816/jasg.2020.73432**	٥٣ - ٧٤
تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة. دراسة تحليلية **د. محي الدين أحمد المدني** **Doi : 10.12816/jasg.2020.73433**	٧٥ - ١٠٠

افتتاحية العدد :

تم اصدار هذا العدد برعاية أكاديمية البحث العلمي وبنك المعرفة المصري ، وقد تم تخصيص هذه المجلة لنشر بحوث كل مجالات الجغرافيا، وحرصا من هيئة تحرير المجلة على المستوي العلمي لها سوف يتم نشر البحوث المتميزة دائما بها لتكون منارة جديدة للمتخصصين والباحثين فى مجال الجغرافيا ، وقبلة علمية للباحثين العرب من مختلف أرجاء وطننا العربي الكبير من الخليج إلى المحيط، وإذ ندعو الباحثين الراغبين فى نشر بحوثهم بها الالتزام بمعايير النشر بالمجلة والحرص على إجراء التعديلات والملاحظات التي يبديها المحكمين، ونأمل لأن تكون الإعداد القادمة من المجلة أكثر ثراءً وجدة بفضل الله وعونه، والله ولى التوفيق.

ومرحبًا بوجهة نظركم ورأيكم في أية فكرة قد تسهم في الرقي والتطوير لمجلتكم التي قد تعد صورةً من صور التعبير عن أشخاصكم ووجهتكم، بل مرحباً بالنقد البناء في أي جانب، وبمقترحاتكم لتحقيق الرقي الدائم والتطوير المستمر لمجلتكم الغراء، وعمومًا فإن النقد البناء دائمًا ما يُعْلى ويرفع من شأن الأشياء، في الحياة بوجه عام، وفي الحقل العلمي والبحثي بوجه خاص، ذلك أن وجهة النظر المفردة لم تَعُدْ تجدي، وإنما الفكرة على الفكرة، واليد مع اليد، ووجهة النظر مع وجهة النظر، كل ذلك جميعًا هو يبني ويطور ويكمل الصورة، وكل ذلك لا يتأتى إلا بالنقد البناء الذي يُرَقّع ويطور ويكمل الصورة والعمل، ومن هنا قيل: يد بمفردها لا تصفق، ... ومن ثم نتعاهد سويًا على المزيد من بذل الجهد من أجل التطلع إلى مستويات أفضل في الأداء.

وختاماً إذ نقدم هذا العدد للقارئ الكريم، متمنين أن يجد فيه الفائدة المرجوة، لأرجو الله تعالي أن يكون لنا خير معين للوصول إلى تعليمٍ نوعي.

هيئة التحرير

مشكلات المراعي الطبيعية بمحلية شرق الجزيرة، ولاية الجزيرة، السودان (٢٠١٣- ٢٠١٩م)

إعداد

د. أمل مكي عبد الرحمن بابكر

أستاذ الجغرافيا المشارك جامعة البطانة، السودان

Doi : 10.12816/jasg.2020.73429

استلام البحث : ٢٦ / ١ /٢٠٢٠ قبول النشر: ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٠

المستخلص:

تناولت الدراسة مشكلات المراعي الطبيعية بمحلية شرق الجزيرة، هدفت الدراسة إلى التّعرف على المشكلات التي تعاني منها المراعي الطبيعية بمحلية شرق الجزيرة، ودور إدارة مراعي محلية شرق الجزيرة في الحد من هذه المشكلات ومعالجتها. استخدمت الدراسة منهج شمولية الواقع الجغرافي، منهج التحليل المكاني، المنهج الإقليمي والمنهج الوصفي والتاريخي. تم جمع البيانات عن طريق المقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة. توصلت الدراسة لنتائج من أهمها: هنالك تعدي بصورة مستمرة من المزارعين على مراعي منطقة الدراسة، تثأثر مراعي منطقة الدراسة بالحرائق المتكررة، تعاني مراعي منطقة الدراسة من الرعي الجائر، تتعرض الحفائر للتلوث بصورة مستمرة، لإدارة المراعي دور واضح في فض النزاع بين المزارعين والرعاة، لا تمتلك إدارة المراعي الميزانية الكافية للحد من الحرائق المتكررة، تقوم إدارة المراعي بالحد من مشكلة الرعي الجائر، قامت إدارة المراعي بتاهيل الحفائر ووضع سور لحمايتها ولكن لانعدام الوعي البيئي لدى المواطنين والرعاة تمت إزالة السور فاصبحت الحفائر عرضة للتلوث. خلصت الدراسة لتوصيات منها: وقف التعدي على المراعي الطبيعية، تنمية المراعي الطبيعية وحمايتها من الحرائق المتكررة، ضبط الحيوانات مع الحمولة الرعوية، تعيين خفراء وحراس للمراعي لمراقبة التعديات، رفع الوعي البيئي لدي المواطنين والرعاة بالتعريف بأهمية المراعي وكيفية إدارتها وتنميتها.

Abstract :

The study handes the natural pasture problems in the eastern Gezira district. The study aimed to know what problems

that the natural pasture experiencing it, and the role of rangeland management in reducing and addressing problems .The study used the including the comprehensive approach of geographical reality, spatial analysis, regional approach, the descriptive and historical method. The data was collected by the interviews and observation**.** The study reached to the following important results that are: There are trespassing fram farmers on pastures in the study area, pastures in the study area are affected by repeated fires, pastures in the study area are suffering from overgrazing, the pits are constantly exposed to pollution, the rangeland administration has aclear role in resolving the conflict between farmers and herders, the rangeland administration does not have enough financial to reduce recurrente fires, the rangeland administration reduces the problem of overgrazing, the rangeland administration rehabilitated the excavations and create abarrier to protect it but lack of environmental awareness among citizens and harders the barrier has been removed so the pits became vulnerable to pollution. The study emerged with recommendation from them: Stop encroachment on natural pastures, developmental the natural pasture and protecting it from recurrente fires, adjust the animals with the grazing load, appointing rangeland guards to monitor violations, raising environmental awareness among citizens and harders by definition of the importance of natural pastures and how to manage and develop them.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

المقدمة:

الرعي حرفة أولية قديمة بعد حرفتي الجمع والالتقاط والصّيد البدائي، وهي الحرفة التي احترف بها الإنسان منذ قديم الزمن فقد أثبتت الأدلة الأثرية بأنّ علاقة الإنسان بالحيوان علاقة قديمة بالرغم من اختلاف أراء العلماء حول بداية استئناس الإنسان للحيوان. تضم حرفة الرعي نوعين أساسين هما الرعي التقليدي والرعي التجاري (محمدين، ١٩٩٧م).

يتميز الرعي التقليدي بكثير من الخصائص من أهمها الاكتفاء شبه الذاتي مما جعل صلات الرعاة بالمناطق المجاورة محدودة، كما لا يوفر الرعي البدائي لديهم ما يصدرونه. وتتطلب حرفة الرعي إلي مساحات شاسعة، وتمارس حرفة الرعي البدائي جماعات سكانية في المناطق الصّحراوية وشبه الصّحراوية وفي مساحات واسعة في قارات العالم بالدّول النامية في مناطق كثيرة من قارة إفريقيا وأسيا وأستراليا وأمريكا الجنوبية ، كما ينتشر الرّعي المتنقل البدائي في المناطق الصّحراوية الحارة الجافة مثل الصّحراء الكبرى في شمال إفريقيا والصحراء كلهارى في جنوبها الغربي، وشبه الصّحراء شمال الصّومال في شرق القارة الإفريقية، وفي صحراء جنوب غرب أسيا (شبه الجزيرة العربية) وفي وسطها، وصحراء أستراليا الغربية وصحراء اتكاما بدولة شيلى بأمريكا الجنوبية، وتسقط بهذه المناطق أمطار قليلة بصورة غير منتظمة ولا تتعدي كميتها ٣٠٠ ملمتر في السنة مع ملاحظة أن معدل التبخر في هذه المناطق يتفوّق علي كميات التسّاقط، وترتبط حياة البدوي بالحيوان الذي يعتمد علي العشب الذي ينمو طبيعياً علي الأمطار، ومن ثمّ تلعب الأمطار دوراً حاسماً في تحديد حجم المجموعات التقليدية البدوية وكميات قطعانهم (محمدين، ١٩٩٧م).

أمتـداد السودان في منطقة مدارية مـع وجـود البحر الأحمر وعديـد من الجبال صحبه تباين في كمية الأمطـــــــار ودرجة الحرارة ، خلق تنوع مناخي يتفاوت بين الصحراء في الشمال إلي شبه الصحراء ذات الأمطـار الصيفية في الوسط إلي السافنا الشجرية في الوسط والجنوب كما أن نوع التربة والطبـوغرافية من العوامـل الرئيسية المحددة لنوع وتوزيع الغطاء النباتي.

تتميـز المراعي كمـورد طبيعـي في السودان بتـوفره حتى في أكثر البيئات هشاشة مما يعني قدرته على االتكيـف مع اقسـى الظـروف الطبيعيـة، كما وأن نباتات المرعي الطبيعي لها دورها الذي تلعبه لتخفيف المشاكل الناجمة عن تغير المناخ. معظم بيئات السـودان تصلح لتكـون مراعي طبيعية ومساحة المراعي الطبيعية حـوالي ٢٨٠ مليون فدان، منها ١١٧ مليون فدان مصنفة علي أساس أنها متدهورة. يمتلك السودان حوالي ١٠% من جملـة المراعي في الوطن العربـي. قدر مجموع الثروة الحيوانيـة بالوحدات الحيوانية المختلفة في السودان بحوالي مائة ثمانية وعشرون (١٢٨) مليون راس، وهو بذلك يقع في المرتبـة الثالثـة في العالم في إعداد الحيوانـات بعد الولايـات المتحدة واستراليا (قسم السيد وآخرون، بدون تاريخ).

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال المحوري الأتي: **ما هي مشكلات المراعي الطبيعية بمحلية شرق الجزيرة؟** وتندرج من هذا السؤال الأسئلة التالية

١- ما هي المشكلات التي تواجه المراعي الطبيعية بمنطقة الدراسة؟

٢- ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلات المراعي الطبيعية بمنطقة الدراسة؟
٣- ما الدور الذي تقوم به إدارة مراعي محلية شرق الجزيرة في معالجة مشكلات المراعي الطبيعية والحد منها؟
٤- هل توجد معوقات تقلل من دور إدارة المراعي في المحافظة على المراعي وحمايتها؟

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في الأتي:
١- الأهمية الاقتصادية للمراعي الطبيعية بمنطقة الدراسة.
٢- تساهم حرفة الرعي التقليدي المعتمدة على المراعي الطبيعية في زيادة دخل الفرد بمنطقة الدراسة.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:
١- دراسة المشكلات التي تواجه المراعي الطبيعية بمنطقة الدراسة.
٢- التعرف علي الأسباب التي أدت إلى ظهور المشكلات التي تعاني منها المراعي الطبيعية بمنطقة الدراسة.
٣- التقصي عن الدور الذي تقوم به إدارة مراعي محلية شرق الجزيرة في معالجة مشكلات المراعي الطبيعية.

فروض الدراسة:

تتمثل فروض البحث في الأتي:
١- تعاني مراعي محلية شرق الجزيرة من مشكلة الرعي الجائر مما ادي إلى اختفاء أنواع من النباتات وظهور نباتات أخرى.
٢- توسع الزراعة المطرية على حساب المراعي والحرائق المتكررة أدت إلى انحسار المراعي الطبيعية.
٣- لإدارة المراعي بمحلية شرق الجزيرة دور واضح في معالجة بعض مشكلات المراعي الطبيعية.
٤- تعاني إدارة المراعي العديد من المعوقات تحول دون القيام بمهامها في حماية المراعي الطبيعية.

منهج البحث وطرق جمع المعلومات:

لتحقيق الأهداف اعتمدت الدراسة المناهج التالية حسب الخصوصية:
١- منهج شمولية الواقع الجغرافي: حيث يعد من المناهج الجغرافية المعاصرة ويؤكد إن البيئية الجغرافية للأمكنة هي كل متكامل يصعب تجزئته (غرابيه،٢٠١٢م) ، واتبعت الدراسة هذا المنهج في دراسة مشكلات المراعي الطبيعية بمنطقة الدراسة

٢- منهج التحليل المكاني: يهتم هذا المنهج بتوزيع الظاهرات الطبيعية والبشرية في اتجاه منهجي يشكل احد الجوانب الجغرافية (غرابيه،٢٠١٢م)، واتبعت الدراسة هذا المنهج في دراسة أسباب مشكلات المراعي الطبيعية بمنطقة الدراسة.

٣- المنهج الإقليمي: هو منهج متكامل يظهر تفاعل الأجزاء ككل مركب مع الظاهرات الأخرى ضمن إقليم معين وهو منهج ينطلق من أسلوب الحياة لإظهار شخصية الإقليم ليبرز الاختلاف في أوجه التنمية وذلك من خلال رصد المشكلات وتقييمها، الأمر الذي يساعد علي التدخل الايجابي لإدارة واستثمار الموارد بشكل متكامل (عاشور،٢٠١٥م). كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التاريخي.

أما طرق جمع المعلومات فتتمثل في:

١. المقابلات الشخصية للمسؤولين في إدارة المراعي بمنطقة الدراسة، والملاحظة المباشرة للظاهرة موضوع الدراسة.

٢. الكتب والمراجع والبحوث التي تناولت الموضوع، والتقارير والدوريات، والشبكة العنكبوتية (internet).

ثانياً: الإطار النظري والدراسات السابقة:

الرعي هو حرفة قديمة إحترف بها الإنسان منذ القدم من أجل الحصول منه قوته اليوميّ، وما زال حتى الآن حرفة أساسية إقتصادية في بعض المناطق من العالم، والرعي بصفة عامة هو نوع من أنواع التغذية التي يحتاج إليها الإنسان في حياته قديما وحديثا (concise oxford dictionary 1976 **)**

أنواع الرعي:

١- **الرعي البدائي (المتنقل)** : هو الذي يمارس عند جماعات سكانيّة في المناطق الصحراوية وشبه الصّحراوية في مساحات واسعة من قارات العالم بالدّول النامية مثل إفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية. توجد في آسيا في الصحاري الحارة في شبه الجزيرة العربية وبادية الشام ، وقد قل عدد القائمين بهذه الحرفة نتيجة لتدفق البترول وتوطين البدو، كما توجد في دول وسط أسيا مثل أوزبكستان. أما في إفريقيا فينتشر الرعي البدائي التقليدي في صحارى شمال القارة وجنوبها وشبه الصحارى في شرق إفريقيا، كما يتواجد في الجهات الفقيرة في أعشابها والجهات الصعبة في زراعتها بسبب قلة الأمطار أو قلة فصل النمو، أو لوعورة السطح أو لكثرة رطوبة التربة وقلة خصوبتها، لذلك تتميز هذه المناطق بقلة السكان وعدم استقرارهم بسبب تنقلهم الدائم من مكان إلي أخر بحثا عن المياه والكلأ، وكل منتجات السكان تكون للاكتفاء الذاتي، ويرتبط نوع الحيوان وكميته بنوع وكمية الأعشاب المتواجدة في منطقة الرعي، وبعض البدو يفضلون نوعاً واحداً من الحيوان مثل رعاة الرنة في التندرا. تلعب الأمطار دوراً مهماً في تحديد حجم المجموعات البدوية وكمية قطعانهم. وينتقل الرعاة

في وقت ارتفاع الحرارة والجفاف بحيواناتهم إلي السفوح الجبلية لترعي المراعي الصيفية وليست لهم مساكن مستقرة وهذا النوع من الرعي يهدف إلي سد مطالب الغذاء (أبو سن، ٢٠١٤).

٢- **الرعي التجاري:** ينتشر في مساحات كبيرة من مناطق الحشائش المعتدلة والسافانا المدارية وزاد الإهتمام بها بعد حاجة الأقاليم الصناعية إلي اللحوم والألبان والأصواف. يوجد الرعي التجاري في مناطق الحشائش في العالم خاصة في مناطق الحشائش القصيرة (البراري) في أمريكا الشمالية وفي نطاق الإستبس في قارات العالم المختلفة ، كما يوجد في نطاقات حشائش السافانا. ويعتمد الرعي التجاري علي أحدث الأساليب العلمية والتخصص في حيوان المرعي لإنتاج اللبن وإنتاج اللحوم حيث يرعي كل نوع في مزارع خاصة دون الاختلاط بحيوانات أخرى، ويعد مصدر الإنتاج الرئيسى في العالم ويسود في الولايات المتحدة والأرجنتين وأروبا ومناطق أخري من العالم. ويتميز الرعي التجاري بالاستقرار (محمدين، ١٩٩٧م).

٣- **الرعي المختلط :** هو الذي ينتشر في بعض المناطق من جهات العالم التي تجمع بين الرعي التقليدي والتجاري مثل بعض البلدان في إفريقيا.

المراعي الطبيعية في العالم:

تنتشر المراعي في العالم في مناطق الحشائش المعتدلة والحارة ، وفي المناطق العشبية في الصحاري، وتعتبر قارة إفريقيا علي رأس القارات إذ يخصها ٢٥% من مساحة المراعي في العالم تليها قارة آسيا ٢١% ثم قارة استراليا ١٥% ثم أمريكا الجنوبية ١٤.٥% ثم أمريكا الشمالية الوسطي ١١%، ثم قارة أروبا ٣% (محمدين، ١٩٩٧م).

المراعي الطبيعية في السودان:

بالرغم من أن العديد من المختصين في مجالات المراعي قد اختلفوا في التعاريق لأراضي المراعي اختلافاً بسيطاً إلا أنهم إتفقوا على اعتبار المراعي أراضي غير مزروعة وقادرة على توفير مواطن بيئية للحيوانات البرية والمستأنسة، وعلى هذا فإنه يمكن تعريف المراعي الطبيعة بأنها أراضي غير مزروعة تفي بمتطلبات حياة الحيوانات الرعوية وهي تلك الأراضي ذات الغطاء النباتي الأصلي أو المحلي. ويمكن تعريفها أيضاً بأنها تلك الأراضي التي ينمو عليها غطاء نباتي يتكون من نباتات محلية تنمو طبيعياً علي الأمطار ويصلح بعضها لرعي الحيوانات وتختلف طبيعة الغطاء النباتي وأنواع النباتات الموجودة حسب الظروف المناخية وظروف التربة التي يوجد فيها المرعي (قسم السيد وآخرون، بدون تاريخ).

يحتل السودان المركز الخامس بين الدول العربية ونسبة ٩.٤% من جملة مساحة المراعي الطبيعية في العالم العربي، ومراعي السودان من نوع السافنا في معظمها والتي تتباين في غناها وكثافتها تبعا لكمية الأمطار الساقطة. تعتبر المراعي الطبيعية

في السودان من اغني مناطق السافنا في العالم ،الأمر الذي جعل السودان يتصدر الدول العربية المنتجة للثروة الحيوانية (قسم السيد وآخرون، بدون تاريخ)

مشكلات الرعي والمراعي في السودان:

شهدت العقود الأخيرة زيادة ملحوظة ومضطردة في السكان والثروة الحيوانية أدت بدورها إلي المزيد من استخدام الموارد الطبيعية المتجددة لسد الحاجة المتنامية في ظل هذا الخصم أغفل الإنسان حماية الموارد الطبيعة واستخدامها استخداماً مرشداً فأخل بالتوازن البيئي وحرم الموارد الطبيعية المتجددة فرصة التجدد واستعادة قدراتها الإنتاجية، حيث أن كثير من مساحات المراعي الطبيعية قد خرجت من دائرة الإنتاج وأصبحت أقرب إلى الأراضي المتصحرة (عبد الرحمن، 2006).

تواجه المراعي الطبيعية مشكلات كثيرة بعضها طبيعي والبعض الأخر بشري، أهم هذه المشكلات:-

أولا : المشكلات الطبيعية :

تواجه المراعي الطبيعية العديد من المشكلات منها موجات الجفاف وهي التي تتعرض لها البلاد خلال فترات غير منتظمة كنتيجة تذبذب المناخ إذ يقل المطر أحيانا أو يتأخر أحيانا أخر من موسم سقوطه في بعض السنوات فيجف المرعي ويختفي الماء السطحي أو يتأخر موسم النبات الطبيعي الذي يشكل غذاء طبيعيا رئيسيا للحيوانات وإزدهارها. ومن أجل ذلك قام الباحثون بعمل دراسات عن الرعي التقليدي والمراعي الطبيعية ومدي إنتشارها ونوع أعشابها ومقدار تأثر كل نوع بموجات الجفاف، ونظم الرعي السائد وخصائصها مع إستطلاع جدوى مشروعات التنمية الخاصة بتحسين الرعي والمراعي ورفع مستوي إنتاجيتهما (الموسوعة العربية، اغسطس ٢٠١٥م)

ثانيا : المشكلات البشرية:

هناك مجموعة من المشكلات البشرية تواجه المراعي الطبيعية منها :

١/ الرعي الجائر: هو الإفراط في الرعي عندما تتعرض النباتات لرعي مكثف لفترات طويلة من الوقت أو لفترة أطول من فترات إعادة نمو النباتات ، وقد زادت أعداد الحيوانات في السودان في الفترة بين ١٩٧٠م-١٩٩٠م بنسب (٧٠% ، ٩٧% ، ٦٦% ، ١٠%) للأبقار، الضأن، الماعز والأبل على التوالي، وهذه الحيوانات ترعى في مساحة تقدر بما يعادل ٥٧% من مساحة السودان وهي في تدهور مستمر (الحفيان، ١٩٩٥م) .

٢/ تقاليد الرعاة: وهي التي تحتم على الرعاة الإحتفاظ بأعداد كبيرة من حيواناتهم تفضيلاً للكم علي الكيف بإعتبار أن كثرة أعداد الحيوانات هي مظهر الغنى والجاه والفخر (ملاحظة مباشرة، ٢٠١٩)

٣/ حرائق المرعى: وهي ممارسات شائعة من قبل الرعاة لمنع المزارعين من التعدي على مناطق رعيهم ولإزلة الحشاش والأعشاب غير المستساغة للحيوانات للحصول على حوليات جديدة مستساغة لحيوان المرعى ولزيادة خصوبة التربة، مما يؤدي إلى تدمير الغطاء النباتي، أيضاً يقوم المزارعون بالحرائق المتكررة للمراعي خوفاً من تغول حيوانات المراعي المجاورة لمزارعهم والتعدي عليها (الحفيان، ١٩٩٥)..

الدراسات السابقة:

دراسة سليمان (٢٠٠٨م) بعنوان دراسة الوضع الراهن لسياسة المراعي في السودان. تناولت الدراسة بحث الوضع الراهن للسياسات الرعوية في السودان ومعرفة لماذا فشلت الدولة في االعقود السابقة من وضع سياسة واضحة، كما هدفت الدراسة للنظر في إمكانية الخروج بمقترحات وتوصيات تسهم في الإسراع بإعداد سياسة للمراعي في السودان. توصلت الدراسة بأن هناك قناعة تامة بأن السياسات الرعوية هي بمثابة العمود الفقري بالنسبة للموارد الرعوية والتي عن طريقها يمكن ترشيد إستثمارها وإستغلالها للتتخذ صفة الإستدامة وعلى الرغم من ذلك تبين أنه لا توجد سياسة رعوية مجازة رسمياً في السودان وأرجعت الدراسة ذلك في المقام الأول إلى أن مورد المراعي الطبيعية يحيل أولوية متدنية في سلم أولويات الدولة وذلك نسبة للجهل بفوائد المراعي العديدة. أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في صياغة وإجازة سياسة واضحة للمراعي في السودان مع التأكيد على ضرورة إشراك الرعاة بحيث تكون السياسات نابعة من المجتمعات الرعوية ومنسجمة مع تطلعاتها ومستجيبة للتقاليد الاجتماعية والثقافية.

دراسة الجمل (٢٠٠٩) بعنوان الثروة الحيوانية والمراعي في بعض قرى شمال محافظة نابلس. هدفت الدراسة إلى دراسة واقع الانتاج الزراعي بشقيه (النباتي والحيواني) في محاولة لتطوير امكانيات الثروة الزراعية والحيوانية وقدراتها وذلك من خلال دراسة شاملة ومتخصصة تدرس وضع الثروة الحيوانية والظروف المحيطة بالمزارعيين وظروف الإنتاج وإلقاء الضوء على أهم المشكلات التي يعاني منها قطاع الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم جمع المعلومات عن طريق المراجع والدراسة الميدانية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمهايتأثر الإنتاج الزراعي بعوامل المناخ المتمثلة في الأمطار والحرارة ، تواجه الثروة الحيوانية مشاكل الرعي الجائر والزحف العمراني والإحتطاب، تدني مستوى الوعي والمعرفة في امور التربية الحديثة لدى الغالبية العظمى من المزارعين ومربي الثروة الحيوانية، عدم وجود رقابة فاعلة علي الأدوية والعلاجات البيطرية، عدم توفر الأعلاف وزيادة الإستهلاك. خلصت الدراسة إلى ضرورة تحسين الأنواع والاصناف المحلية العلفية والأهتمام باستنباط أنواع

جديدة، تدعيم شبكة النقل في مناطق المراعي الطبيعية لتسهيل خدمات الرعاية البيطرية والغذائية، إقامة اتحادات وجمعيات وشركات مربين للثروة الحيوانية لتنظيم مهنة تربية الحيوان.

دراسة الشايقي (٢٠٠٩م) بعنوان مهددات المراعي وأثرها على الثروة الحيوانية، دراسة تطبيقية لوحدة شرق الجزيرة خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٧م). تناولت الدراسة المهددات الطبيعية والبشرية التي تواجه المراعي بمنطقة الدراسة والأسباب التي أدت إلى تدهور المراعي وأثر ذلك على الثروة الحيوانية بالمنطقة، وقد سعت الدراسة لتحقيق عدة أهداف أهمها تحليل الوضع الحالي للمراعي وتحديد مواطن الضعف لمجابهة التهديدات. وتحقيقاً لتلك الأهداف إستخدمت الدراسة المنهج الإحصائي والمنهج التاريخي والتحليلي وأستخدمت أدوات المقابلة الشخصية والملاحظة لجمع المعلومات. توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: التغيرات المناخية أدت إلى تذبذب الأمطار وشح المياه في المنطقة مما كان له أثر كبيرفي تدهور المراعي، ممارسات الإنسان الخاطئة في غستخدام الأرض أدت إلى تدهور الغطاء النباتي وانجراف التربة وقد انعكس ذلك على المراعي، أدى التدهور في قطاع الإنتاج الحيواني إلى تدني العائد منه في منطقة الدراسة. وضعت الدراسة بعض التوصيات للحد من المهددات أهمها: تأهيل المراعي المتدهورة عن طريق نثر البذور والتوسع في إنشاء المحميات الرعوية وتوفير الخدمات في المناطق الرعوي، تطوير وتنمية الثروة الحيوانية عن طريق إنشاء مشروع متكامل يتضمن حصاد المياه والتشجير الغابي والرعوي.

دراسة حسين وأحمد (٢٠١٣م) بعنوان أثر تدهور المراعي الطبيعية على الأمن الغذائي في ولاية البحر الأحمر، دراسة حالة محلية سنكات. تلخصت مشكلة الدراسة في معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا التدهور وإمكانية وضع حلول في شكل توصات لتحقيق الأهداف التنموية.هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تدهور المراعي الطبيعية والأمن الغذائي بمحلية سنكات، معرفة أسباب هذا التدهور وتوضيح دور المرعي في معالجة أو حل مشكلة الأمن الغذائي بالمحلية. توصلت الدراسة لعدة نتائج منها: إن تفشي الامية بين أفراد المجتمع بنسبة (٦٠%) من العوامل التي تعيق عمليات التنمية المختلفة وزادت التأثير السلبي على الأمن الغذائي، عدم إستقرار الأمطار خلال العشر سنوات السابقة والرعي الجائر تسبب في تدهور المراعي مما إنعكس سلباً على الأمن الغذائي والتنمية الريفية، كذلك عدم وجود لجان تنظيمية داخل المجتمع الرعوي أثر سلباً على المراعي والأمن الغذائي والتنمية الشاملة. أوصت الدراسة بعدة توصيات منها: الإهتمام بحرفة الرعي ودعم الخدمات الإرشادية الرعوية وتنفيذ الخطط الرعوية وتوزيع مسؤوليات إدارة

المراعي لتحقيق الوضع الرعوي الأمثل وكذلك ضرورة صناعة الأعلاف المركزة من المواد الخام الموجودة بالمنطقة.

دراسة أبو سن (٢٠١٤م) تناولت المشكلات التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية بمحلية شرق الجزيرة ولاية الجزيرة ، السودان في الفترة بين عامي (2009 -2012 م) هدفت الدراسة إلى التعرف علي المشكلات التى تواجه قطاع الثروة الحيوانية وأسبابها وأثرها على الإنتاج في محلية شرق الجزيرة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والتاريخ، واستخدمت المقابلة والملاحظة والاستبانة بوصفها أدوات لجمع المعلومات توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها : ضغط الرعاة على المراعي الناتج عن قلة مصادر المياه والتوزيع غير الكافي للحفائر، وقلة موارد المياه في بعض المناطق مما تتسبب في تدهور الثروة الحيوانية وقلة إنتاجها وان ندرة المياه وارتفاع الأسعار لا يسمحان بإنتاج الأعلاف، كما أن عدم مراعاة الحمولة الرعوية والقدرات المستقبلية للمراعي من قبل الرعاة كان سبباً في تدهور البيئة الرعوية، بالإضافة إلى انعدام الخدمات البيطرية، يتوجه الرعاة إلى مواقع توفر الكلأ والمياه مما يتسبب في إحداث الحمولة الرعوية مما يكون سبباً في ضعف كمية الإنتاج وذلك لعدم وجود خطة مدروسة. أوصت الدراسة بالاهتمام بالمراعي وايجاد إدارة فاعلة ورقابة لوقف التدهور ، والانتقال من نظام الرعي المشاع إلى المزارع الرعوية وفقاً للأسس العلمية التى تتناسب مع أعداد الثروة الحيوانية ، واتاحة الفرصة لمواطني المنطقة في تأهيل المراعي وتحقيق الاستقرار للرعاة بتوفير الأعلاف، وتوفير الخدمات البيطرية والتوعية وتوفير المياه اللا زمة في كل المناطق بزيادة الحفائر، وشق قنوات المياه، ووجود إدارة رشيدة على المراعي ، بالإضافة إلى سياسات شاملة لصيانة المراعي وتحسينها وعدم الإخلال في التوازن البيئي المطلوب لاستدامة عطاء الموارد واعطائها فرصة التجدد لوقف التدهور البيئي.

ثالثاً: الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة:

تقع محلية شرق الجزيرة بين خطي طول 33.5 و 34.15 شرقاً ، وخطي عرض 14.45 و 15.30 شمالاً. ويحدها من الشمال ولاية الخرطوم ومن الشرق ولاية كسلا والقضارف ومن الغرب النيل الأزرق والجنوب محلية مدني الكبرى ومن الجنوب الشرقي محلية أم القرى. تبلغ مساحة محلية شرق الجزيرة حوالي 8449.4 كلم 2 وهى تعادل ثلث مساحة ولاية الجزيرة (محلية شرق الجزيرة، ٢٠١٨ م) .

تتكون منطقة الدراسة من الصخور القاعدية والتى تكونت في الزمن الأركي، وتشمل الجزء الأعظم من مساحة المنطقة، وتظهر في شكل جبال انفرادية أما التكوينات الرسوبية فتكونت في العصر الكريتاسي وهى عبارة عن تكوينات مسامية ذات قدرة على الاحتفاظ بالمياه. منطقة الدراسة عموماً سهل منبسط خاصة في الوسط

والغرب وينحدر للشمال والشمال الغربي ويبلغ متوسط الارتفاع 390 متر فوق سطح البحر بالقرب من النيل الازرق (يوسف، 2008 م.)
الخريطة (١) توضح موقع ومساحة وتضاريس منطقة الدراسة.

خريطة (١) موقع ومساحة وتضاريس محلية شرق الجزيرة

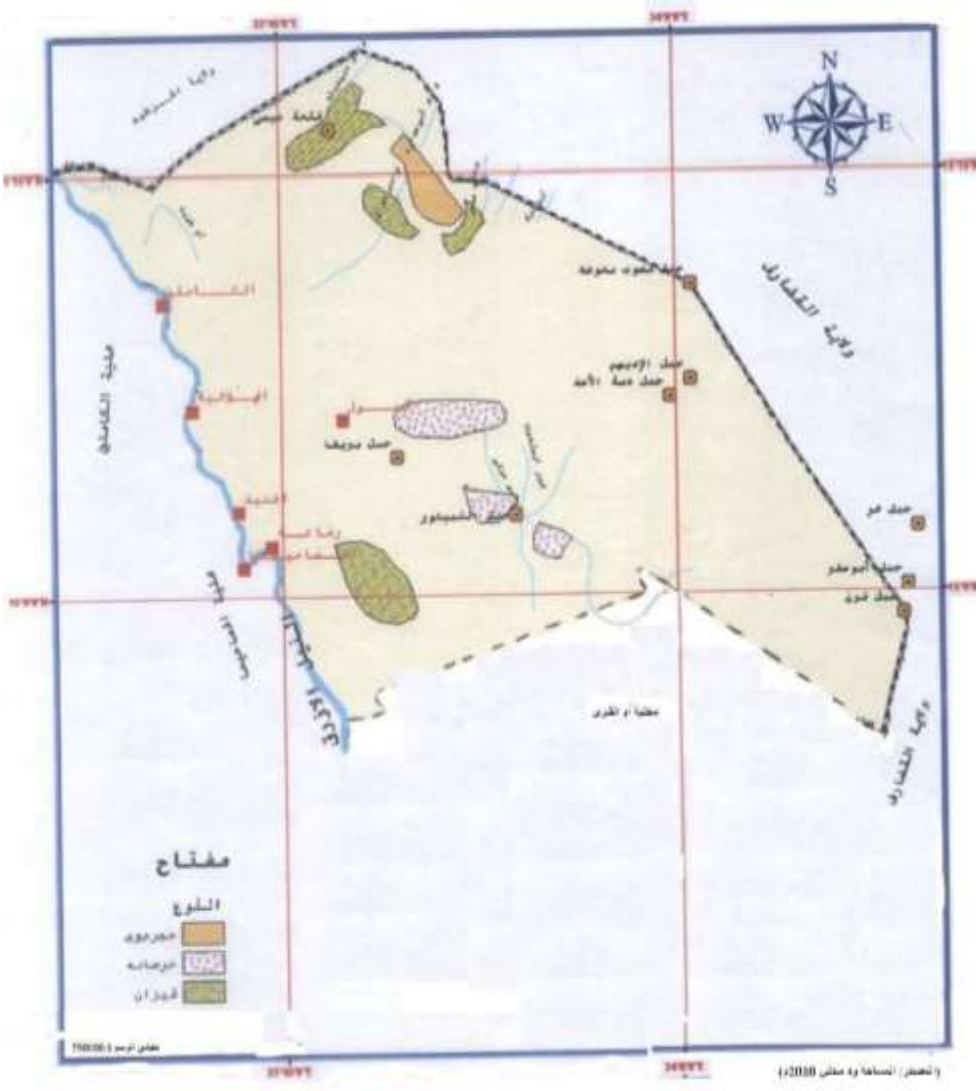

(المصدر: المساحة ودمدني ٢٠١٠م)

النباتات السائدة في محلية شرق الجزيرة تصنف علي انها نباتات شبه الصحراء والسافنا الفقيرة وهي نباتات شبه حولية تقل كثافتها كلما اتجهنا شمالاً وهي في الأغلب حشائش وأعشاب تتخللها بعض الشجيرات المظلية المتفرقة (الحفيان 1995 م.).

يسود في منطقة الدراسة مناخ السافنا الفقيرة، تهب في المنطقة الرياح الشمالية الشرقية الجافة في فصل الشتاء، وفي فصل الصيف تهب الرياح الجنوبية الغربية الرطبة الممطرة ، وتتراوح أمطارها ما بين (200- 250 ملم) في العام .أما درجة الحرارة تبلغ أقصاها في الصيف (الأرصاد الجوي ودمدني، ٢٠١٨)

تتكون من خمس وحدات إدارية هى وحدة رفاعة و ريفي رفاعة ، الهلالية، تمبول ووحدة وداروة. يبلغ عدد سكان محلية شرق الجزيرة نحو ٤٣١٥٤ نسمة (تعداد ٢٠٠٨م).

يعتمد السكان في نشاطهم الاقتصادي ومصادر الدخل علي الزراعة والرعي والتجارة ، ويعتبر مشروع ومصنع سكر الجنيد والذي يغطي مساحة 44 ألف من أهم المعالم الاقتصادية بمحلية شرق الجزيرة، وأيضا يمثل الرعي وتربية المواشي والأغنام العمود الفقري لمصادر الدخل بالإضافة إلي الزراعة المطرية (إبراهيم، ٢٠٠٩ م)

دخل التعليم في المحلية على يد الشيخ /بابكر بدري الذي انشأ أول مدرسة لتعليم البنات في السودان فكانت البذرة الأولى في المنطقة حاضرة التعليم وبالمحلية عدد 299مدرسة أساس و 73 مدرسة ثانوية وعدد من رياض الأطفال (مكتب التعليم رفاعة، ٢٠١٧م)

توجد بالمحلية جامعة البطانة والتي تضم كليات التربية، الشريعة والقانون، علوم الحاسوب وتقانة المعلومات، علوم الإدارة والاقتصاد، الطب البيطري، الطب، التمريض، علوم المختبرات الطبية وكلية الدراسات العليا. كما تضم عدد من كليات جامعة الجزيرة وعدد من كليات جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم كما يوجد بها مركزاً لجامعة السودان المفتوحة (ملاحظة، ٢٠١٩).

رابعاً: مشكلات المراعي الطبيعية بمحلية شرق الجزيرة:

تتمتع المحلية بمساحات شاسعة للمراعي الطبيعية إذ تقدر المساحة بحوالي٧٥٠ ألف فدان تمثل ٣٩.٨% من المساحة الكلية للمحلية مهيئة لرعي الحيوانات، وبها ثروة حيوانية ضخمة تقدر بنحو 1657600 رأس وهي ذات سلالات ممتازة ، ويمثل الرعي العمود الفقري لمصادر الدخل إذ تمثل الثروة الحيوانية ٦٥% من دخل المحلية، ويمتلك القطاع التقليدي أكثر من 95 % من هذه الثروة والتي تشكل لهم ركيزة اقتصادية ومؤشراً للمكانة الاجتماعية (الإدارة العامة للثروة الحيوانية ولاية الجزيرة، ٢٠١٧ م). الخريطة رقم (٢) توضح موقع المراعي بمحلية شرق الجزيرة.

خريطة (٢) موقع المراعي بمحلية شرق الجزيرة

المصدر: (يوسف، ٢٠٠٨م)

تعاني مراعي محلية شرق الجزيرة العديد من المشكلات منها:

١/التغول على أرض المراعي من قبل المزراعين:

هنالك تعدي بصورة مستمرة من المزارعين على مراعي منطقة الدراسة فقد تم تحويل مساحات كبيرة من المراعي إلى مناطق للزراعة المطرية بعد إزالة حشائش المراعي ومما يزيد من حجم المشكلة أن مساحة المراعي التي تحول إلى مزارع في تزايد مستمر (ملاحظة مباشرة، ٢٠١٩).

٢/ الحرائق الموسمية المتكررة:

تأثر مراعي محلية شرق الجزيرة بالحرائق المتكررة ووقد أرجع (مقابلة شخصية- محمد نور، ٢٠١٩م)

٣/ الرعي الجائر:

إن أعداد الحيوانات بمنطقة الدراسة تفوق حمولة المرعى، وقد أدى ذلك إلى تغيير في التركيبة النباتية فقد إنقرضت بعض النباتات المستساغة ومنها ما يعرف محلياً بأسماء (العرقلاب، عرق الدم ونبات السحا) وحلت محلها نباتات ذات قيمة غذائية أقل وغير مستحبة للحيوان منها(القو، أم قنيقرة وأم أصابع) (مقابلة شخصية: محمد نور ، ٢٠١٩م).

٤/ تلوث الحفائر:

تمثل الحفائر مناطق لتجميع المياه الصالحة لشرب الإنسان والحيوان فهي توفر المياه النقية للإستخدام الآدمي للمجمعات السكنية القريبة وسقيا حيوانات المرعى، ويتم وضع سور من الأسلاك الشائكة للحفاظ عليها من التلوث بمخلفات الحيوان، ونسبة لعدم وعي المواطنين والرعاة يتم نزع أسلاك الحماية ليصبح الحفير مفتوحاً فيتعرض للتلوث ويصبح غير صالح للإستخدام (ملاحظة مباشرة، ٢٠١٩م).

خامساً: أسباب مشكلات المراعي الطبيعية:

١/ أسباب التغول على أراضي المرعى:

تتعرض مساحات واسعة من أراضي المرعى بالمنطقة إلى التعدي الواضح من قبل المزارعين ويرجع ذلك لعدة أسباب منها:

١. عدم إمكانية المتابعة: كانت إدارة المراعي تمتلك وسيلة الحركة للمتابعة المستمرة لأراضي المراعي والمحافظة عليها من التعديات، ولكن في العام (٢٠١٦م) قامت الحكومة بتمليك السيارات الحكومية للعاملين بقرار وزاري وبذلك فقدت إدارة المراعي وسيلة التحرك للمتابعة اللصيقة مما أفقد المراعي مساحات من أراضيها بحيث توسعت المزارع على حساب المراعي خاصة الأراضي المجاورة لمناطق الزراعة المطرية.

٢. تحويل بعض أراضي المراعي إلى مشاريع زراعية بتصاديق من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية لمصالح شخصية .

٢/ أسباب حرائق المرعى المتكررة:

أرجع (مقابلة شخصية- محمد نور، ٢٠١٩م) أسباب تلك الحرائق إلى الآتي:

١. الغبن بين المزارعين والرعاة.

٢. أحياناً يشعل المارة النيران وتترك مشتعلة لتساعد الرياح على إنتشارها.

٣. يقوم بعض الرعاة بإشعال النيران بعرض طهي الطعام وعند الإنتهاء من طعامهم وشرابهم تترك دون أطفاء مما يسبب الحرائق.

٤. يحرق المزارعين المرعى المجاور لمزارعهم حتى لا تكون الحيوانات قريبة من المزارع وتتغول عليها.

3/ أسباب الرعي الجائر:

إن أعداد الحيوانات بمنطقة الدراسة تفوق حمولة المرعى، ونسبة لأن جميع المراعي مفتوحة فإنه قبل وصول النبات لمرحلة النضج وظهور البذور ترعى الحيوانات على النباتات المستساغة مما يؤدي إلى نقصان كمية النباتات المستساغة إلى درجة توثر في استمراريتها بالمرعى، أيضاً أدى تغول المزارعين على أراضي المراعي إلى تقليص مساحات المراعي مما زاد من الحمولة الرعوية حيث أن أعداد حيوانات المرعى في تزايد مستمر بينما مساحات المراعي في تناقص (ملاحظة)

٤/ أسباب تلوث الحفائر:

تمثل الحفائر مصدراً للمياه النقية للاستخدامات المنزلية ولشرب الحيوان بالمنطقة ولكن في الآونة الاخيرة تعرضت العديد من الحفائر للتلوث البيئي بدرجات متفاوتة وذلك لعدة أسباب منها:

١. نسبة لانعدام الوعي البيئي لدى المواطنين والرعاة فقد تمت إزالة أسوار عدد من الحفائر لتصبح عرضة للتلوث البيئي .

٢. عدم وجود حراسة لهذه الحفائر وحمايتها النهب فقد تعرضت إلى سرقة الأسلاك التي تحمي الحفير من التلوث.

٣. هنالك طلمبات تقوم بحسب المياه بعيدا عن الحفير للإستخدام وسقيا الحيوان حتى لا تتلوث المياه، ولكن الملاحظ ان الرعاة يقومون بسقيا حيواناتهم من الحفير مباشرة كسباً للزمن فتتلوث الحفائر بمخلفات الحيوانات والأتربة المتساقطة مع نزول الحيوانات إلى الحفير.

سادساً: دور إدارة مراعي شرق الجزيرة في معالجة مشكلات المراعي الطبيعية :

لإدارة المراعي بالمحلية محاولات واضحة وملموسة في التقليل من حجم المشكلات التي تعاني منها مراعي محلية شرق الجزيرة وذلك كما يأتي:

١/ دور إدارة المراعي في معالجة التغول على أراضي المرعى:

كان لإدارة المراعي دور ملموس في وقف التعدي من قبل المزارعين وممارسة الزراعة التقليدية في أرض المرعى ولكن بحلول العام (٢٠١٦م) فقدت الإدارة وسائل الحركة والميزانية المخصصة للمتابعة بعد أن أصدرت الحكومة قرار تمليك وسائل النقل الحكومية للعاملين بالمؤسسات، فأصبحت هنالك صعوبة في الحركة ومنع التغول(مقابلة شخصية- محمد نور، ٢٠١٩م).

أما في حالة تقنين أراضي المرعى فيتم وقف أي تصديق أو تسجيل لهذه الأراضي، وقد أصدرت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية قرار إداري رقم (٢٩) للعام ٢٠١٨م بعدم إجراء أي تصاديق للمشاريع المطرية داخل

الأراضي والمشاريع الرعوية بالولاية، وعليه أعتبرت أي تصديق مطري داخل الأراضي الرعوية لاغي (أحمد، ٢٠١٨م).

أما في حالة حدوث مشكلة نزاع بين المزارعين والرعاة يتم التدخل من الإدارة بالفصل في المشروع وإذا كانت الأرض داخل المرعى يتم نزع المشروع لصالح المرعى (مقابلة شخصية- محمد نور، ٢٠١٩م).

٢/ دور إدارة المراعي في معالجة مشكلة الحرائق المتكررة:

قامت إدارة المراعي بفتح شبكة خطوط النار وذلك لفوائدها المتمثلة في توفر المرعى وتوطين الحيوان بالمنطقة وتقليل النزاعات بين الرعاة والمزارعين، وقد كانت مهمة فتح الشبكات من إختصاصات وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية حتى العام (٢٠١٦م) بعدها أوكلت إلى المحلية التي عجرت عن القيام بفتح شبكة خطوط النار لعدم توفر الموارد لذلك كانت أخر شبكة فتحت في العام (٢٠١٦م) (مقابلة شخصية- محمد نور، ٢٠١٩م).

في العام ٢٠١٦م قامت وزارة الزراعة متمثلة في الإدارة العامة للموارد الطبيعية بوضع برنامج لفتح خطوط النار بمحلية شرق الجزيرة وقد قامت الوزارة بالتعاون مع هيئة تنمية البطانة بتوفير الآليات اللازمة، وقد تم تنفيذ العمل في أربعة عشر موقعاً داخل المحلية (وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية، ٢٠١٦م)

٣/ دور إدارة المراعي في معالجة مشكلة الرعي الجائر:

المرعى بالمحلية مفتوح لذلك قبل وصول النبات لمرحلة النضج وظهور البذور ترعى الحيوانات على النباتات المستساغة مما يؤدي إلى نقصانها لدرجة يمكن أن توثر في استمراريتها بالمرعى، لذلك تقوم إدارة المراعي بنثر بذور النباتات ذات القيمة الغذائية العالية والمستساغة في جميع مواقع المراعي بالمحلية بين شهري يونيو ويوليو من كل عام. يتم جلب البذور من ولاية جنوب كردفان وبإشراف من وزارة الإنتاج والموارد الاقتصادية بالولاية (مقابلة شخصية- محمد نور، ٢٠١٩م).

٤/ دور إدارة المراعي في معالجة تلوث الحفائر:

تقوم إدارة المراعي بتاهيل الحفائر وذلك بوضع سور من الأسلاك الشائكة للحفاظ عليها من التلوث بمخلفات الحيوان وتقليل إنتشار الأمراض، ولكن نسبة لانعدام الوعي البيئي لدى المواطنين والرعاة فقد تمت إزالة أسوار عدد من الحفائر لتصبح عرضة للتلوث البيئي (ملاحظة مباشرة، ٢٠١٩م).

قامت إدارة المراعي بعدد من الحلقات الإرشادية لرفع الوعي البيئي لدى المواطنين والرعاة، ولكن بعد أن آلت ملكية وسائل الحركة للعاملين في العام (٢٠١٦) أصبحت هنالك صعوبة في تنفيذ هذه الحلقات. عندما تقوم إدارة المراعي بزيارات ميدانية لتقدير التلف لبعض المشاريع الزراعية يتم إستغلال الزيارة للآتي:

١. تقييم الحفاير من حيث تلوثها وكمية المياه فيها وصلاحيتها للإستخدام.

٢. تقييم المرعى بصورة عامة
٣. تحديد الحفائر التي تحتاج إعادة تأهيل أو صيانة.

يتم رفع التصور إلى إدارة المراعي بالولاية لمخاطبة (وحدة تنفيذ السدود) للقيام بعمليات الصيانة. في الآونة الأخيرة قام مشروع التنمية المستدامة التابع للبنك الدولي ومشروع البطانة للتنمية الريفية المتكاملة بصيانة وتاهيل بعض الحفائر بالمنطقة (مقابلة شخصية- محمد نور، ٢٠١٩م).

قامت وحدة تنفيذ السدود التابعة لوزارة الكهرباء والسدود بالتعاون مع وزارة الزراعة والمراعي والعلف بحفر وتأهيل عدد من الحفائر والجدول رقم (١) يوضح ذلك:

جدول (١) موقع الحفير وحالته

الرقم	موقع الحفير	الحالة
١	ود إزيرق	جديد
٢	سحر المرعفين	جديد
٣	أبو مريم	تأهيل
٤	أم فريع	جديد
٥	أم عود	جديد

(وزارة الكهرباء والسدود، ٢٠١١م)

الملاحظ أن وحدة تنفيذ السدود وفي إطار حصاد المياه تعمل بإستمرارعلى حفر وتأهيل الحفائر بالمواقع المختلفة داخل المنطقة.

٥/ دور إدارة المراعي بالتعاون مع إدارة الثروة الحيوانية في معالجة بعض المشكلات:

كانت تقام مخيمات رعوية لتعريف الرعاة بأهمية المرعى والحفاظ عليه والتعريف بالأمراض التي تصيب الحيوان في المنطقة وكيفية التعامل معها عند بداية ظهور علامات المرض وتقوم بتقديم بعض الأمصال وبعض السلالات الجيدة بتقديم الفحول أو التلقيح الصناعي لتحسين السلالات وذلك لزيادة إنتاج اللحوم والألبان، ولكن هذه المخيمات توقفت منذ العام ٢٠١١م لعدم توفر الإمكانيات (مقابلة شخصية- محمد نور، ٢٠١٩م).

في الفترة ما قبل العام ١٩٩١م كانت هنالك أربعة مساحات مخصصة من أرض المرعى تتراوح مساحة الواحدة منها ما بين (١٥-٣٠) فدان مسورة ومحمية بسلك شائك الغرض منها إكثار بذور المرعى وإجراء بعض التجارب، وقد خصصت لهذه المسورات الحراسة اللازمة لحمايتها من المواطنين والحيوانات، ولكن وفي فترات ما بعد العام ١٩٩١م تم إبعاد من يقومون بالحراسة وكان التعدي من المواطنين على

المسورات بأخذ الأسلاك الشائكة فأصبحت بذلك مفتوحة ونسبة لضعف الإمكانيات المالية يصعب أمكانية تأهيل هذه المسورات في الوقت الراهن (مقابلة شخصية- محمد نور، ٢٠١٩م).

في العام ٢٠١٥م بدأ مشروع التنمية المستدامة التابع للبنك الدولي بأنشاء بعض المسورات وتم تعيين حارس لها يتبع لمشروع التنمية المستدامة ويتم نثر بذور النبات المستحبة للحيوان في هذه المسورات بواسطة إدارة المراعي أو المشروع، من المفترض أن تؤول هذه المسورات لإدارة المراعي بمحلية شرق الجزيرة في العام ٢٠١٩م (مقابلة شخصية- محمد نور، ٢٠١٩م).

مشروع الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مشروع ممول من المرفق العالمي للبيئة والبنك الدولي ومدتة أربع سنوات (٢٠١٥ - ٢٠١٩ م)، مكونات المشروع الأساسية الغابات والمراعي والحياة البرية ويهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة وصيانة الموارد الطبيعية بهدف إعادة التوازن البيئي قي المناطق الهشة المعرضة للتصحر مع استصحاب احتياجات المجتمعات المحلية وتقديم بعض الخدمات الأساسية مثل توفير مياه الشرب والخدمات الصحية، وقد تم اختيار خمسة قرى لتنفيذ المشروع شملت قرى (ود عركي، ود موسى، طيبة محمد الأمين، الشناتير، تايبين). أما فيم يختص بجانب المراعي فقد هدف المشروع إلى صيانة المرعى الطبيعي وإعادة النباتات المستساغة التي إختفت نتيجة الرعي الجائر وكذلك إنشاء مسورات لإنتاج بذور الحشائش المرغوبة وإعادة نثرها في المرعى (إدارة الزراعة والثروة الحيوانية محلية شرق الجزيرة، ٢٠١٦م)

في الربع الأخير من العام ٢٠١٧م تم رفع خطة عمل إدارة مراعي شرق الجزيرة لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية والتي تضمنت الآتي:

١/ قياسات رعوية: والهدف منها تحديد حالة المرعى والكثافة والحمولة الرعوية.

٢/ المسح الرعوي: والهدف منه تحديد المناطق ذات الكثافة النباتية العالية والتي تحتاج إلى فتح خطوط النار داخل حدود المحلية.

٣/ فتح خطوط النار: وذلك بعد تحديد المناطق التي تحتاج لها بواسطة عملية المسح (إدارة مراعي شرق الجزيرة، ٢٠١٧م).

خلال العام ٢٠١١م قامت وحدة تنفيذ السدود التابعة لوزارة الكهرباء والسدود بالتعاون مع وزارة الزراعة قسم المراعي والعلف بحفر عدد أربعة حفائر جديدة بمواقع مختلفة بمحلية شرق الجزيرة، كما قامت بتأهيل حفيرين أخرين بالمحلية (وزارة الكهرباء والسدود، ٢٠١١م).

سابعاً: النتائج والتوصيات

١/ النتـــــــائـــج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١/ هنالك تعدي بصورة مستمرة من المزارعين على مراعي منطقة الدراسة فقد تم تحويل مساحات كبيرة من المراعي إلى مناطق للزراعة المطرية.

٢/ تتأثر مراعي محلية شرق الجزيرة بالحرائق المتكررة نتيجة للإهمال والغبن بين المزارعين والرعاة .

٣/ تعاني مراعي منطقة الدراسة من الرعي الجائر وإن أعداد الحيوانات تفوق حمولة المرعى مما أدى إلى نقصان كمية النباتات المستساغة إلى درجة تؤثر في استمراريتها بالمرعى، وقد أدى ذلك إلى تغيير في التركيبة النباتية.

٤/ تتعرض الحفائر بمنطقة الدراسة للتلوث بصورة مستمرة نسبة لعدم الوعي البيئي للمواطنين والرعاة.

٥/ لإدارة المراعي دور واضح في فض النزاع بين المزارعين والرعاة بالفصل في المشروع المتنازع عليه وإذا كان المشروع داخل المرعى يتم نزعه لصالح المرعى.

٦/ لا تمتلك إدارة المراعي الميزانية الكافية للحد من الحرائق المتكررة والقيام بفتح شبكة خطوط النار.

٧/ تقوم إدارة المراعي بالحد من مشكلة الرعي الجائر بجلب ونثر بذور النباتات ذات القيمة الغذائية العالية والمستساغة في جميع مواقع المراعي بالمحلية.

٨/ قامت إدارة المراعي بتاهيل الحفائر وذلك بوضع سور من الأسلاك الشائكة للحفاظ عليها من التلوث بمخلفات الحيوان وتقليل إنتشار الأمراض، ولكن نسبة لانعدام الوعي البيئي لدى المواطنين والرعاة فقد تمت إزالة أسوار عدد من الحفائر لتصبح عرضة للتلوث البيئي.

٩/ عدم توفر الإمكانيات المادية في الوقت الراهن حالت دون القيام بالمخيمات الرعوية لتعريف الرعاة بأهمية المرعى والحفاظ عليه.

٢/ التوصيـــــــات

١/ وقف التعدي المستمر من المزارعين على المراعي وذلك بتحديد مساحات المراعي وحمايتها من التغول.

تنمية المراعي الطبيعية عبر الإستزراع وعمل المسورات والمحميات والحفائر.

٢/ حماية المراعي الطبيعية من الحرائق المتكررة وفتح شبكة خطوط النار.

٣/ ضبط الحيوانات مع الحمولة الرعوية.

٤/ تعيين خفراء وحراس للمراعي لمراقبة التعديات

٥/ رفع الوعي البيئي لدي المواطنين حول المراعي الطبيعية والرعاة بأهمية المراعي وكيفية إدارتها وتنميتها.

Doi : 10.12816/jasg.2020.73429

٦/ توفير التمويل والأليات اللازمة لإدارة المراعي حتى يتسنى لها القيام بدورها في إدارة المراعي الطبيعية.

المـــــــــــــراجع:

١/ إبراهيم، إحسان محمد توم (٢٠٠٩): الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مشكلات ري محصول القطن بالقسم الشمالي من مشروع الجزيرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزيرة كلية التربية

٢/ أبو سن، رفيدة محمد أحمد يوسف(٢٠١٤): المشكلات التي تواجه قطاع الثروة الحيوانية بمحلية شرق الجزيرة، ولاية الجزيرة السودان (٢٠٠٩-٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزيرة كلية التربية.

حسين، محي الدين طه وأحمد، منال عيسى (٢٠١٣م): أثر تدهور المراعي الطبيعية على الأمن الغذائي بولاية البحر الأحمر دراسة حالة محلية سنكات، ورقة بحثية منشورة من مجلة جامعة البحر الأحمر، العدد الرابع ديسمبر، ٢٠١٣م

٣/ الحفيان، عوض إبراهيم (١٩٩٥م): أسس التنمية الريفية، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم.

٤/ جمهورية السودان، الجهاز المركزي للإحصاء، تعداد السكان والمساكن الخامس ٢٠٠٨م.

٥/ الجمل، محمد محمود محمد (٢٠٠٩م): الثروة الحيوانية والمراعي في بعض قرى شمال محافظة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة من جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا.

سليمان، رقية عبد الواحد محمد (٢٠٠٨م): دراسة الوضع الراهن لسياسة المراعي في السودان، رسالة ماجستر غير منشورة من جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا كلية الدراسات العليا.

الشايقي، خالدة أحمد محمد عثمان (٢٠٠٩م): مهددات المراعي وأثرها على الثروة الحيوانية، دراسة تطبيقية لوحدة شرق الجزيرة خلال الفترة (١٩٧٠- ٢٠٠٧م)، رسالة دكتوراه غير منشورة من جامعة أم درمان الإسلامية كلية الآداب.

٦/ عاشور، أشرف محمد (٢٠١٥): جغرافية التنمية في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية

٧/ عبد الرحمن، محمد الأمين (٢٠٠٦): تدهور المراعي الطبيعية وأثره على المجتمع الرعوي، الخرطوم

٨/ غرابية، خليف مصطفى (٢٠١٢): السياسة الصحراوية تنمية الصحراء في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر.

٩/ محمدين، محمد محمود (١٩٩٧): أصول الجغرافيا الزراعية ومجالاتها، دار الخريجي للتوزيع والنشر، الرياض.

١٠/ الموسوعة العربية (اغسطس ٢٠١٥م) : البحوث في أمراض الحيوانات.

١١/ قسم السيد، رضاب وآخرون (بدون تاريخ) مشكلة المراعي في السودان: ورقة غير منشورة
١٢/ يوسف، الحاج الفكي (٢٠٠٨): أطلس الموارد محلية شرق الجزيرة وأم القرى
١٣ / concise oxford dictionary 1976(6thed)٣1

التقارير:

١/ الأرصاد الجوي ودمدني، ٢٠١٨ م
٢/ إدارة الزراعة والثروة الحيوانية محلية شرق الجزيرة، ٢٠١٦م
٣/ الإدارة العامة للثروة الحيوانية ولاية الجزيرة، ٢٠١٧ م
٤/ إدارة مراعي محلية شرق الجزيرة، ٢٠١٧م.
٥/ محلية شرق الجزيرة، ٢٠١٨ م.
٦/ مكتب التعليم رفاعة، ٢٠١٧
٧/ وزارة الكهرباء والسدود، وحدة تنفيذ السدود، إدارة المشروعات العامة وإدارة حصاد المياه، ٢٠١١م.
٨/ وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية ـ الإدارة العامة للزراعية محلية شرق الجزيرة- إدارة المراعي والعلف (٢٠١٦م) تقرير عن سير الأداء في برنامج فتح خطوط النار.

القرارت:

أحمد، عرفة محمود (٢٠١٨) قرار إداري رقم ١٩ ، وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية، الإدارة العامة للزراعة.

المقابلات الشخصية:

مهندس زراعي: محمد بابكر محمد نور: مدير إدارة المراعي – محلية شرق الجزيرة، ٢٠١٩م.

التحليل المكاني لمواقع السياحة البيئية في شرق السودان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية لأجل تطوير مستدام

إعداد

د. سمية محمد عوض السيد حسن
قسم البيئة والإيكولوجيا/كلية علوم الجغرافيا والبيئة/جامعة الخرطوم

Doi : 10.12816/jasg.2020.73431
استلام البحث : ٢٦ / ١ /٢٠٢٠ قبول النشر: ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٠

المستخلص:
هدفت هذه الدراسة لإبراز مواقع السياحة البيئية في شرق السودان وتبيين درجة جاذبيتها وتقييم كفاية الخدمات السياحية المتعلقة بها عن طريق استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية كأداة معرفية ولتأكيد أهمية استخدام مثل هذه التقنيات في الكشف عن العلاقات المكانية للظاهرات الطبيعية والبشرية ومحاولة إيجاد تفاسير مناسبة لها وذلك بغرض بناء قاعدة معلومات جغرافية لمنطقة الدراسة لدعم اتخاذ القرار وللمساهمة في التطوير المستدام لتلك المواقع السياحية والذي يستند على المعرفة وحسن توظيفها كركيزة أساسية في التخطيط المستقبلي وحل المشكلات التي تعاني منها تلك المواقع السياحية. استخدمت الدراسة برنامج (ArcGis 10.3) وأدواته مثل المحلل المكاني والمحلل الشبكي في انتاج خرائط موضوعية قامت عليها الدراسة وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مبنية على أساس متين ودقيق ومن نتائجها أن المواقع السياحية في منطقة الدراسة تمتد على ساحل البحر الأحمر وتمتلك مقومات الجذب السياحي وقد حققت الملاءمة المكانية للنشاط السياحي السائد فيها بينما تعاني الخدمات السياحية من القصور في بعض جوانبها خاصة الإيواء السياحي وقد أوضحت الدراسة إمكانية التوسع في خدمات الإيواء باختيار أنسب مكان لبناء فندق واقترحت بعض الحلول والتوصيات.
الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات الجغرافية، الخدمات السياحية، التنمية السياحية، بورتسودان

Abstract
This study aimed to highlight the eco-tourism sites in eastern Sudan and to demonstrate the degree of its attractiveness

and assess its adequacy of tourism services related to it by using geographic information systems technology as a knowledge tool and to emphasize the importance of using such technologies in revealing the relationships of natural and human phenomena and trying to find an appropriate explanations for them in order to build a geographic database for the study area to support decision-making and to contribute to sustainable development of these tourism sites, which is based on knowledge and good use of it as a basic pillars in future planning and in solving the problems which these tourism sites are suffering from. The study used (ArcGis 10.3) software and its tools such as spatial analyst and network analyst to produce thematic maps on which the study is based. The study reached results based on solid and accurate basis and among its results is that the tourism sites in the study area extend on Red Sea coast and possess the elements of tourist attraction and have achieved the spatial relevance of the prevailing tourism activity while the tourism services suffer from shortcomings in some of its aspects especially tourism accommodation and the study showed the possibility of expanding the accommodation services by choosing the most suitable place to build an hotel and suggested some solutions and recommendations.

Keywords: geographic information systems, tourism services, sustainable development, Portsudan

المقدمة

تلعب السياحة دورا مهما في حياتنا المعاصرة ونتيجة للأهمية المتزايدة بدأت الدول في توجيه المزيد من الاهتمام بها وهي الآن عنصر فعال في اقتصاد الكثير من الدول كما تؤثر في المستوى الاجتماعي والحضاري بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب وقد ساعد على ذلك التقدم الهائل في وسائل النقل والمواصلات وظهور الهيئات والمنظمات الدولية والشركات العاملة في مجال السياحة بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي في العلوم والتغيير في مستوى الدخول وارتفاع معدلات التعليم.

وقد ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين وهو مصطلح حديث نسبياً، جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الانسان محافظا على الميراث الفطري الطبيعي والحضاري للبيئة التي يعيش فيها (درادكة، والعلوان، وأبو رحمة، وكافي، ٢٠١٤، ص٥٢). وقد يتبادر إلى الأذهان السؤال عن طبيعة العلاقة بين السياحة والجغرافيا. فالجغرافيا المعاصرة تهتم بطبيعة البيئة وموقع الظواهر والعلاقات المكانية، ولما كانت السياحة تهتم بالجوانب المكانية مثل مواقع المناطق السياحية والتغيرات التي تحدثها على شكل الأرض في هيئة تسهيلات ضيافة ومنشآت أخرى خاصة بصناعة السياحة وتأثيرها في استخدامات الأرض فمن هنا نجد أن للجغرافيا إمكانية دراسة التفاعل المكاني بين الطلب السياحي وتلبية رغبات السياح وذلك عن طريق التوفيق بين النشاط السياحي وبين المطالب في البيئات ذات الطابع البيئي الخاص (عبد الحكيم والديب، ٢٠١٢، ص٩).

فالجغرافيا لم تعد ذلك العلم الذي يهتم بوصف الظواهر وصفاً سطحياً بعيداً عن الواقع بل أصبحت ذلك التخصص الذي يتماشى والتطور العلمي الحديث المعتمد على التحليل والقياس والربط واستخدام النماذج والنظريات الحديثة فقد تغيرت الجغرافيا كثيرا بسلوكها المنحى التطبيقي، لقد أصبحت عملية واقعية يحتاجها المرء يومياً، سواء أن كان جغرافياً أم لا، فجميع قرارات الإنسان ذات بعد مكاني وبدون هذا البعد تبقى القرارات في فراغ اللا تطبيق واللاموضوعية. وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولات كبيرة في المنهج الجغرافي والمحتوى العلمي والوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق الأهداف، مما جعلها علما يتماشى وعصر التكنولوجيا والمعلومات (عمر، ٢٠١٥، ص٢٢). فقد أدت القفزة المعرفية التي نشهدها اليوم إلى بروز معطيات جديدة للمجتمعات الإنسانية لم تعرفها المجتمعات السابقة وهكذا برز تعبير مجتمع المعرفة بحلة جديدة حاملاً هذه المعطيات في صفاته ومتطلعا إلى تعزيز المعرفة والعمل على الاستفادة منها في تطوير المجتمعات الإنسانية. ومجتمع المعرفة في هذا العصر هو المجتمع الذي يهتم بدور المعرفة ويوفر البيئة المناسبة لتفعيلها وزيادة عطائها بما في ذلك البيئة التقنية الحديثة بشكلها العام وبيئة تقنية المعلومات بشكل خاص بما يساهم في تطوير إمكانات الإنسان وتعزيز التنمية والسعي نحو بناء حياة كريمة للجميع (عليان، ٢٠١٢، ص١)، وعليه كانت هذه الدراسة لمواقع السياحة البيئية في شرق السودان لما تملكه من مقومات الجذب السياحي من حيث البيئة الطبيعية والمهرجانات السياحية والتراثية مثل مهرجان البحر الأحمر للسياحة والتسوق الذي يقام سنويا ونتيجة لهذا لابد من دراسة تقييمية لهذه المواقع السياحية وتبيين درجة جاذبيتها بطرق وتقنيات معرفية حديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية بهدف بناء قاعدة بيانات سياحية جغرافية لاستدامة تطويرها، لذلك فقد اتبعت الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي المستند على أساليب حديثة ودقيقة ساعدت كثيراً في الكشف عن مقومات السياحة البيئية كنشاط اقتصادي متجدد في شرق السودان.

المشكلة

تكمن مشكلة الدراسة في عدم وجود قاعدة بيانات عن السياحة البيئية في مناطق شرق السودان لإبراز المقومات السياحية الهائلة التي تتميز بها تلك المناطق بالرغم من كثرة مواقع الجذب السياحي وذلك لقلة الدراسات التي وجهت نحوها والتي ترتكز أساساً على التقنيات الحديثة الأمر الذي قد يقف حائلاً دون التصدي لمشاكلها أو تحقيق التطوير المستدام لمرافقها وخدماتها السياحية والتخطيط المستقبلي لها مما ينعكس سلبا على مساهمة هذه المناطق في الإيرادات السياحية التي تعود بالنفع على المجتمع المحلي وعلى الدولة.

وتتفرع من المشكلة الرئيسية مشكلات ثانوية تتمثل في الأسئلة الآتية:

١- ما هي تلك المواقع السياحية وما هي مميزاتها؟
٢- هل تحقق الخدمات السياحية الكفاية لمقابلة النشاط السياحي بالمنطقة؟
٣- وما هو دور نظم المعلومات الجغرافية في عملية التطوير المستدام لمواقع السياحة البيئية في شرق السودان؟
٤- وهل يعبر استخدام مثل هذه التقنيات الحديثة فقط عن مجتمع المعرفة؟

الفرضية

١- العديد من مواقع السياحة البيئية في شرق السودان تحتاج إلى إبراز خصائصها الطبيعية وعوامل جذبها.
٢- تعاني منطقة الدراسة من قصور في بعض جوانب الخدمات السياحية.
٣- تساهم نظم المعلومات الجغرافية في عملية التطوير المستدام لمواقع السياحة البيئية في شرق السودان.
٤- ليس بالضرورة أن يعبر استخدام التقنيات الحديثة عن مجتمع المعرفة.

الأهداف

هدفت هذه الدراسة لبناء قاعدة بيانات سياحية وصفية ومكانية عن مواقع السياحة البيئية في شرق السودان والخدمات السياحية المتعلقة بها وذلك بالاعتماد على نظم المعلومات الجغرافية وبرمجياتها لتوضيح إسهامها في عملية التطوير المستدام لتلك المواقع السياحية ومن ثم إلقاء الضوء على علاقة هذه التقنية بمجتمع المعرفة.

الأهمية

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول نشاطاً إقتصادياً مهماً في مناطق شرق السودان يعتمد على الأساليب التقنية الحديثة بهدف بناء قاعدة بيانات جغرافية عن مواقع السياحة البيئية والخدمات السياحية المتعلقة بها لتكون أحد المصادر لصنَاع

القرار لتحقيق التطوير المستدام لها ولتكون بداية لتوجيه الاهتمام لإجراء دراسات أخرى في ذات المجال.

الإطار النظري

السياحة

السياحة ظاهرة هدفها الحصول على الاستجمام والتغيير واكتساب معارف ثقافية جديدة من خلال التواجد في بيئات جذابة طلباً لاستعادة النشاط وتجديد الطاقات وسعياً لإعادة التوازن والاستقرار المنشود للأجهزة الحيوية والابتعاد عن عوامل تلوث البيئة (الشمري والشبعان، ٢٠١٨، ص٢) وقد أصبحت السياحة في عالم اليوم من أهم الأنشطة الاقتصادية لدول المصدر ودول المقصد في آن معا وتتعدد دوافعها وتتشعب أهدافها غير أن هنالك قاسماً مشتركاً بين السائحين جميعاً وهو الانتقال الجغرافي من بيئة إلى أخرى في إطار حدود الدولة الواحدة أو سياحة خارجية تخرج عن حدود الدولة إلى دولة أخرى. وتنظر الدول الآن إلى حركة السياحة على أنها مظهر من مظاهر العولمة حيث أسهم التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في زيادة حجم تيارات السياحة الخارجة والداخلة على أقطار العالم المختلفة (أبوعيانة وعطية، ٢٠١٠، ص٧).

مجتمع المعرفة

هو مجتمع الإنسان المجدد والذكاء المشترك والعقل الفعال والمعلومة الدقيقة أي ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً بنشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع والسياسة والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانية بإطراد أي إقامة التنمية الإنسانية. فقد أضحت المعرفة ثروة دائمة الأثر والتطوير، ثروة لا تنضب ما دام العقل البشري قادراً على الابتكار والتطوير وهو ما جعلها عاملاً فعالاً في بناء اقتصاد الدول، ولعل الاستثمار في وسائل نشر المعرفة هو أحد أهم التحديات التي تواجه اقتصاد المعرفة (عليان، ٢٠١٢، ص٧). فاقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرك الرئيس لعملية التطوير المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات فهو يقوم على أساس إنتاج المعرفة واستخدام ثمارها وإنجازاتها بحيث تشكل المعرفة سواء ما يعرف بالمعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم وعلاقاتهم مصدراً رئيساً لثروة المجتمع ورفاهيته (علة، ٢٠١٢، ص٢). نلاحظ أن هذا التعريف يقرن بين اقتصاد المعرفة والمنتجات الذكية التي تقوم بتحليل وتنسيق المعلومات المخزنة والمتراكمة في أجهزة الحواسيب لتتعاطى مع أحداث الواقع بما يتناسب معها تماماً كما يتعاطى معها الإنسان الراشد ومن تلك المنتجات الذكية ما يعرف بنظم المعلومات الجغرافية.

نظم المعلومات الجغرافية

عبارة عن مجمع متناسق يضم مكونات الحاسب الآلي والبرامج وقواعد البيانات و[الأفراد المدربين] ويقوم هذا المجمع بحصر دقيق للمعلومات المكانية وغير المكانية وتخزينها وتحديثها ومعالجتها وتحليلها وعرضها (داود، ٢٠١٢، ص١). وتتجه العلوم الحديثة الآن إلى معرفة المستقبل فكلما كانت المعرفة والمعلومات متوفرة كلما كان التخطيط جيد، فالبيانات الأفضل تقود لقرار أفضل، وهنا يتعاظم دور نظم المعلومات الجغرافية GIS، كتقنية معرفية ساهمت منذ ظهورها في تذليل العقبات البحثية، لما تتمتع به من قدرة علي معالجة وتحليل معلومات مكانية ضخمة ومتنوعة. وترتبط المعلومات في هذا النظام بخصائص المناطق أو المواقع الجغرافية، فبإمكانها تحديد موقع المشكلة بدقة فائقة وتحديد مدى مطابقة البيانات الرسومية لواقع الظواهر الجغرافية ومن خلال ذلك يمكن رصد الظواهر موضع الدراسة واستخلاص النتائج والتنبؤ بما يطرأ عليها من تغيرات مستقبلية وتحديد سبل الوقاية المناسبة لمواجهة المشاكل الناجمة عنها، فضلا عن المخططات البيانية وتحويل تلك المعلومات الوصفية إلى بيانات وأشكال رقمية (الحسن، ٢٠١١، ص٢).

التحليل المكاني

عبارة عن معالجة البيانات المكانية في إطار برمجيات نظم المعلومات الجغرافية وتحليلها لإبراز مقومات منطقة محددة ومدى ملاءمتها لنشاط محدد (الرواندزي، وديوانة، وعثمان، ٢٠١٧، ص٤). يدرس التحليل المكاني العلاقات بين الخصائص الجغرافية للعناصر الطبيعية لموقع معين للتعرف على الميزات الكامنة به وهذه العلاقات قائمة على ارتباط كل مظهرعلى سطح الأرض بغيره سواء كان مجاوراً له أم بعيد عنه وتتباين مستويات العلاقات الترابطية بين الظاهرات فهي تكون قوية أو ضعيفة، شاملة أو محلية، مؤقتة أو دائمة تبعاً لمكوناتها وخصائص عناصرها، فالتغير الذي ينتابها هو محصلة التغير في ظواهر مكانية وزمانية يؤثر في غيرها من الظاهرات المرتبطة معها فتتغير هي الأخرى (الكناني والجابري، ٢٠١٠، ص٤-٥). وتأتي الفائدة من استخدام منهجية التحليل المكاني كما أوردها Anselin من كونه يعمل على تقييم درجة الملاءمة والقابلية لموقع ما للتوسع، كما أن له قدرة على استنتاج التنبؤات حيث يقوم بإبراز إمكانات الموقع وأبرز ظواهره المكانية من حيث مكانها المعروف بإحداثيات مكانية وطريقة توزيع هذه الظاهرات على منطقة الدراسة (في الكناني والجابري، ٢٠١٠، ص٥)

السياحة البيئية

تُعرف على أنها السفر لزيارة المواقع الطبيعية من أجل الاستمتاع بالطبيعة وما يصاحبها من معالم ثقافية بروح من المسؤولية البيئية التي تضمن المحافظة على

المواقع الطبيعية وعدم المساس بها وتقلل من التأثيرات السلبية للزيارة، وتوفر فرصاً للمشاركة الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين (Wood, 2002, p. 9).

إن الإنسان في تفاعله مع محيطه البيئي يعيش في منظومة هائلة من القيم البيئية التي يجب أن يعيها ويستثمرها بالشكل الأمثل لأنها تشكل مقومات هامة في الجذب السياحي، حيث أصبحت السياحة وخاصة السياحة البيئية Eco-tourism من أكثر الصناعات نمواً في العالم. من منظور اقتصادي فهي قطاع انتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدراً للعملة الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة المحلية وهدفاً لتحقيق برامج التنمية ومن منظور بيئي فتعتبر عاملاً لجذب السياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها ونباتاتها والحياة الفطرية بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها (غرايبة، ٢٠١٢، ص ٢٠-٢١).

مقومات السياحة البيئية

يحتاج قيام السياحة البيئية وازدهارها في أي وجهة سياحية إلى مقومات مميزة قادرة على تحقيق تطلعات السياح وتغذية فضولهم في الحصول على تجربة ذات صناعة فريدة وتقترن أهمية هذه المقومات البيئية بجملة من العناصر عند المفاضلة بين الوجهات السياحية كما ذكرها الرواضية (٢٠١٣، ص ٣٨) في كتابه السياحة البيئية:

١- الندرة: كلما كانت الموارد البيئية المتواجدة في الوجهة السياحية نادرة كلما زاد ذلك في قوة تنافس المنتج السياحي البيئي.
٢- استحالة التقليد أو على الأقل صعوبته: حيث أخذت الصناعة السياحية تشهد منتجات سياحية قائمة على التقليد والمحاكاة للمواقع السياحية الأصلية وهو ما يعني استمرار تدفق السياح نحوها دون غيرها.
٣- القدرة على الوصول إلى الوجهة السياحية البيئية من ناحية توفر البنية التحتية المناسبة الخاصة بالنقل وطول المسافة المطلوب قطعها لرؤية هذه المقومات البيئية أو تكلفة الإنتقال اليها.
٤- مدى قرب عناصر الجذب البيئي من المقومات السياحية الأخرى (أثرية، دينية، تأريخية وغيرها) لأن مثل هذا الأمر يزيد من حجم الشرائح السوقية التي تجد الوجهة السياحية مكانا ملائما لقضاء إجازتها.
٥- توفر البنية التحتية الملائمة لخدمة السياح البيئيين دون أن تشكل إقامتها ضرراً على القيمة البيئية للوجهة السياحية.

التنمية السياحية المستدامة

تعرف التنمية السياحية بأنها التصنيع المتكامل الذي يعني إقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج اليها السائح أثناء إقامته بها

وبالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين. وتعتبر التنمية السياحية أحد الأساليب المهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية المتكاملة ولذلك ترتبط بالتنمية الاجتماعية بحكم أنها تعمل على رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمعات كما تنمي الشعور بالانتماء الوطني للمواطن وتزيد فرص التبادل الثقافي والحضاري بين المجتمع المضيف والزائرحيث يلعب مسوقو السياحة دوراً محوريا في تسويق المقصد السياحي خاصة في ابتكار صور ورؤي المقصد والتي تصمم لتؤثر على صنع القرار والسلوك من قبل السائح (جهينه والرديسي، ٢٠١٨، ص٣). إذن، الاهتمام بالبعد الاجتماعي والمؤسسي في التنمية السياحية يقودنا مباشرة إلى التأكيد على أهمية بناء القدرات في هذا القطاع، ليضم رأس المال البشري المؤهل لاستخدام المعرفة كمقوم اقتصادي لتحسين البنيات الأساسية ورفع كفاءة المؤسسات والشراكات العاملة في هذا القطاع. أما تنمية المقاصد السياحية بشكل مستدام إنما تعني حسن إدارة الموارد الطبيعية والبشرية وتوجيهها لخدمة الدولة ومواطنيها بعدة نواحي، من ناحية استدامة بيئية بمعنى أن تلتزم المشروعات السياحية بعدم إحداث الضرر أو التغيرات غير المطلوبة في المواقع المستهدفة والأوضاع البيئية، ومن ناحية استدامة اجتماعية من حيث رفع درجة استيعاب المجتمع المحلي لحركة السياحة دون حدوث تدمير للبنية المجتمعية وثقافة السكان ثم من ناحية استدامة اقتصادية ويقصد بها قدرة المشروع السياحي على خلق العمالة وتوليد الدخل للمجتمع المحلي دون تأثير سلبي على القطاعات الاقتصادية الأخرى (صالح، ٢٠١١ ص٤٦). مما سبق ذكره يتضح أن استدامة النشاط السياحي تعني أساساً إندماج المجتمع المحلي في مراحل عمليات التخطيط والتنفيذ في منحى توسعي يضمن انتشار دائرة آثار النشاط السياحي ليشمل المجتمع المحلي والبيئة والدولة ومن ثم تحقيق رضا السائح.

المنهجية والوسائل

الحدود المكانية: مدينة بورتسودان وما جاورها من مناطق في محلية بورتسودان.

المصادر: لأهمية الدراسة فقد تم جمع المعلومات من مصادر متعددة مثل الكتب والدوريات المحلية والإقليمية والعالمية بالإضافة إلى الشبكة الدولية للمعلومات.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة منهج الوصف والتحليل والكشف عن العلاقات المكانية والاستنتاج، بوصفه المنهج المناسب لدراسة جغرافية السياحة، وقد اعتمدت بشكل رئيس على استخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية وبرمجياتها وأدواتها المختلفة لتحقيق أهداف الدراسة. تم استخدام برنامج (ArcGis 10.3) وأدوات التحليل المكاني مثل المحلل المكاني (Spatial Analyst) والمحلل الشبكي (Network Analyst) وعملية التطابق الموزون (Weighted Overlay) لمعالجة البيانات

وانتاج خرائط موضوعية وتحديد أقرب وأنسب المسارات بين المواقع المختلفة في منطقة الدراسة، وتتسم هذه الخرائط بالدقة العالية والوضوح بمقياس رسم ١:٥٠٠٠٠٠ بحيث تمكن الباحث من تحليلها تحليلاً علمياً. مصدر هذه الخرائط الموضوعية هو قاعدة البيانات الجغرافية الحرة التي تعرف بخريطة الشارع المفتوحة Open street map، وقد تضمنت هذه الخرائط كل اساسيات الخريطة من عنوان، مقياس رسم، إطار، دليل موقع، خلفية، مفتاح، اتجاه، وملحق. حققت هذه الخرائط، عالية الدقة والوضوح، أهداف الباحث من حيث الوقوف على مواقع السياحة البيئية والخدمات السياحية التابعة لها وإجراء التحليل المكاني ومن ثم التعرف على بعض المعوقات ومحاولة اقتراح بعض الحلول لها.

منطقة الدراسة

تقع منطقة الدراسة في شرق السودان (خريطة ١)، ضمن ولاية البحر الأحمر بين خطي طول `37°05 ق - `37°19 ق و دائرتي عرض `19°25 - `19°60 ش على هضبة ساحلية تنحدر من الغرب إلى الشرق عرضها ٦٠ كلم تقريباً على الساحل الغربي للبحر الأحمر في مساحة قدرها 10987 كلم٢، تتكون من صخور رسوبية سطحية في الجزء الشرقي وكثبان رملية ثابتة في الغرب والجنوب الغربي تتخللها مجار في شكل أودية وخليج طبيعي طوله حوالي ٦ كيلومترات يفصل المدينة إلى جزئين شرقي غربي وهو الذي يقوم عليه الميناء. يسود فيها مناخ البحر الأبيض المتوسط المعروف بحرارة وجفاف الصيف وبرودة الشتاء المطير الذي لا تزيد فيه درجة الحرارة عن °27م وتهطل الأمطار في الفترة ما بين أكتوبر ويناير ويبلغ متوسط الأمطار السنوي 200 ملم وتستمر الأجواء المعتدلة حتى نهاية مارس كما يتميز مناخ المنطقة بارتفاع درجات الرطوبة في الصيف بما يشبه منطقة الخليج، عدد سكانها حوالي ٧٦٣٠٠٠ نسمة تقريباً تتنوع فيها التركيبة السكانية واشهر القبائل التي تقطنها قبائل الهدندوة والبشاريين والأمرأر والرشايدة والبني عامر وهم السكان الأصليين كما استقطبت منذ القدم الهنود والأقباط بالإضافة إلى العديد من قبائل السودان الأخرى التي جذبتها الحركة الاقتصادية المزدهرة نسبة لوجود الميناء الرئيس للسودان فيها وهو ميناء بورتسودان. مدينة بورتسودان عروس البحر الأحمر وثقر السودان الباسم هي عاصمة ولاية البحر الأحمر وواحدة من أجمل مدن السودان المتاخمة لساحل البحر الأحمر على ارتفاع ٦ أقدام فوق سطح البحر كانت قديما عبارة عن مرسى تقليدي عرف باسم مرسى الشيخ برؤوت وتم تحويله إلى ميناء بحري حديث خلال فترة الاستعمار الثنائي للسودان، مدينة بورتسودان تذهل الزائر بكورنيشاتها السياحية وشاليهاتها العتيقة إلى جانب القهاوي التقليدية والحديثة المنتشرة على مد البصركما درجت حكومة الولاية على إقامة مهرجان السياحة والتسوق سنويا

بها وقد اصبح من أشهر المهرجانات بالمنطقة. (وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ٢٠١٨، ص١٤).

خريطة (١)

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

الإمكانات السياحية الطبيعية بمنطقة الدراسة

وقع الاختيار على منطقة شرق السودان منطقة السياحة البيئية الأولى في السودان لما تتمتع به من مواقع جذب سياحي بكر لا زالت تحتفظ بطبيعتها بلا ملوثات والتي تمتد على ساحل البحر الأحمر برماله الناعمة ومياهه النقية الشفافة مما يمكن من مشاهدة الحياة البحرية تحت الماء بسهولة وبالعين المجردة إذ أن البحر الأحمر يجري في منطقة مدارية عالية التبخر مما يجعل تركز الأملاح فيه عالياً وهذه الخاصية تضفي شفافية كبيرة على مياهه، كما يتميز بالتنوع الإحيائي البازخ، عليه تم اختيار بعض مواقع السياحة البيئية (خريطة ٢) المتمثلة في (كورنيش بورتسودان)، محمية سنقنيب البحرية، حطام السفينة أومبريا، منتجع البحر الأحمر ومنتجع قرية عروس السياحي، تتميز هذه المواقع السياحية بالعديد من صفات الجذب السياحي والتي تؤهلها لصدارة السياحة البيئية في السودان (وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ٢٠١٨، ص١٤).

خريطة (٢)

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

كورنيش بورتسودان: (خريطة ٣)، يمتد على ساحل الخليج الداخلي لمدينة بورتسودان يشمل كورنيش الساحل وهو اقدم كورنيش يطل على أرصفة الميناء الجنوبي، والكورنيش العائلي وهو مختص بخدمة الأسر، وكورنيش اسطمبول يطل على منطقة إنتظار السفن خارج حوض الميناء، وكورنيش السي لاند وهو أطول كورنيش وأكثرهم زواراً، ثم كورنيش إيتانينا. يشجع كورنيش بورتسودان النشاط السياحي بوجود العديد من المتنزهات وأماكن الترفيه للزوار والأسر وتنتشر به العديد من القهاوي الحديثة والتقليدية وكذلك مراكب الفايبر قلاس ذات الأحجام المختلفة ومواتر بحرية للتجول في بحيرة السي لاند وفيه يتم عرض المنتجات المحلية من تحف وهدايا تذكارية ومشغولات يدوية. (وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ٢٠١٨، ص١٦) يبعد موقع الكورنيش السياحي عن مطار بورتسودان الدولي بحوالي ٢٤.٦ كلم واقرب فندق له هو فندق كورال السياحي حيث يبعد فقط بمسافة ٢٧٨ متر وأقرب مسار مستشفى له هو مستشفى الشرطة الذي يبعد عنه بمقدار ٧١٥ متر فقط.

خريطة (٣)

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

محمية سنقنيب البحرية: محمية بحرية في البحر الأحمرعلى بعد ٢٥ كلم شمال شرق بورتسودان (خريطة ٤)، تمتد من عمق ٨٠٠ متر من كهوف وممرات قاع البحر وبها أجمل مناظر الشعب المرجانية اللدنة في كل البحر وبها ثلاث بحيرات تختلف من حيث العمق مما جعلها تتمتع بثراء حيوي مدهش، من أصغر العوالق والأسماك إلى القرش الحوتي الذي يعتبر من أضخم الحيوانات البحرية وتضم أربعة أنواع من سمك القرش هي: القرش النمري والقرش الثوري والقرش أبو مطرقة والقرش ذو الزعانف السوداء والبيضاء، بها ١٢٤ مجموعة من الشعاب المرجانية وتتواجد بها السلاحف البحرية وحوت ابو سيفين الشيطاني واكثر من ٢٥٠ نوع من

الأسماك الملونة. تبلغ مساحتها حوالي ١٢ كلم^{٢} وأعلن عنها كأول محمية بحرية في السودان في يناير ١٩٩٠م وتعتبر الجزيرة الوحيدة بالبحر الأحمر التي تكتمل بها دائرة الشعب المرجانية والتي شهد لها علماء البحار بأنها جنة الغواصين وهواة الحياة البحرية وتعتبر من أجمل مناطق الغوص والتصوير تحت الماء في العالم. شيد فنار على هذه الجزيرة في العام ١٩٠٦ لإرشاد السفن وأصبح أيقونة في المحمية يبلغ ارتفاعه ٥٤ مترا وقطر قاعدته ١٠ أمتار ويسمى فنار سنقنيب. (وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ٢٠١٨، ص١٩) أقرب فندق لمحمية سنقنيب السياحية هو فندق أوكير الذي يبعد عنها بمسافة ٥.٣ كلم وأقرب مستشفى لها هو مستشفى الشرطة يبعد بمسافة ٥ كلم. أما أنسب مسار وأقصر مسافة من المحمية وحتى مطار بورتسودان الدولي فتبلغ ٢٤.٣ كلم.

خريطة (٤)

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

Doi : 10.12816/jasg.2020.73431

حطام السفينة أومبريا: يعتبر حطام أومبريا الحطام الذي يتمتع بأكبر درجات المحافظة بكل البحر الأحمر، ويعتبر أحد أشهر أنواع الحطام في العالم ككل. ترقد أومبريا في حضن شعب وينجيت قبالة بورتسودان (خريطة ٥)، ولم تتأثر بالتيارات ولا بحركة المد والجزر، ولا تبعد كثيراً عن ميناء بورتسودان نفسه. صنعت سفينة الإمداد الحربي الإيطالية هذه السفينة في هامبورج وغرقت في العام ١٩٣٧ وهي في طريقها إلى إريتريا وكانت محملة بأثقال من العربات والقنابل والذخائر. غير أن السفينة غرقت في المياه الضحلة التي كانت بقية السفن تدخلها بسهولة. لا يزال هيكل السفينة الغريقة سليماً ومكتملاً وقد بنت الشعب المرجانية حولها والدخول إليها والتجول فيها ميسورا وصارت من أجمل مناطق الغوص والتصوير تحت الماء. (وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ٢٠١٨، ص١٩) أقرب فندق لحطام أومبريا هو مجمع الربوة السياحي يبعد حوالي ٦.٤ كلم وأقرب مستشى للحطام هو مستشفى هيئة الموانئ البحرية يبعد حوالي ٣.٢ كلم أما المسافة بين موقع الحطام السياحي ومطار بورتسودان الدولي فتبلغ ٣٣.٧ كلم.

خريطة (٥)

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

منتجع البحر الأحمر: يقع في المنطقة بين مدينة بورتسودان ومنتجع قرية عروس السياحي (خريطة ٦)، أسس في العام ٢٠٠٥ ليكون مشروعا سياحياً وقد نجح المشروع في اجتذاب المئات من السياح يتميز بالهدوء وسحر الطبيعة وله إطلالة رائعة على البحر الأحمر ويعتبر من افضل مناطق الغوص به شاليهات مصممة بشكل جيد من الخشب المحلي والطوب والحجر به مطعم وصالة لعقد المؤتمرات وخدمة توصيل من وإلى المطار. (وزارة الثقافة والسياحة والآثار، ٢٠١٨، ص٢٠) أقرب مستشفى له هو المستشفى الألماني الذي يبعد ٣١ كلم أما مسافة الطريق إلى مطار بورتسودان الدولي فتبلغ ٥٧ كلم.

خريطة (٦)

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

منتجع قرية عروس السياحي: تقع على بعد ٥٠ كيلومتراً شمال بورتسودان و تمتاز بتنوع بيئاتها البحرية وأسماكها وكثرة شعابها المرجانية توصف بأنها جنة للغواصين ومكان مثالي للترفيه (خريطة ٧)، تم تشييدها في العام ١٩٧٥م وتجهيزها لهواة سياحة البحار و صيد الأسماك، و تتسع لحوالي ٣٠ شخصاً. أقرب مستشفى للقرية هو المستشفى الألماني على مسافة ٤٤.٣ كلم وتبعد القرية عن المطار حوالي ٧١ كلم.

خريطة (٧)

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

مهرجان البحر الأحمر للسياحة والتسوق:

مهرجان سياحي يقام سنويا في موسم السياحة يبدا منتصف نوفمبر وحتى اول فبرايريشارك فيه عدد كبير من شركات السياحة الأجنبية والمحلية وعارضي المنتجات السياحية، يشجع السياحة الداخلية والخارجية وتقام على هامشه معارض تجارية ومعارض للتراث والفنون لكل مكونات المجتمع السوداني وندوات وليالي

شعرية وغنائية وفنون شعبية ورقصات تعبر عن قيم أهل السودان وعن التنوع الثقافي والاندماج الاجتماعي وتعكس صورة ملونة تسترعي اهتمام السياح. وكذلك معارض جانبية عن المنتجات السياحية السودانية لتسويقها محلياً مثل الصناعات اليدوية (زراعية، منزلية، جلدية، سعفيات، فخاريات، اعمال خياطة، نحت، مصوغات وحلي... وغيره).

التحليل المكاني لمواقع السياحة البيئية

بناءاً على ما ورد من وصف لمواقع السياحة البيئية بمنطقة الدراسة، يتضح لنا أن هذه المواقع السياحية تقع في الجهة الشرقية لمنطقة الدراسة تتوزع جميعها على الساحل الغربي للبحر الأحمر. العلاقة التي تربط بين مواقع السياحة البيئية المختلفة في منطقة الدراسة أن النشاط السياحي الذي يسود فيها هو سياحة الغوص والتصوير تحت الماء ومشاهدة الشعب المرجانية والتنزه على الشواطيء ودراسة البيئة البيولوجية والرحلات الشراعية والعوامات الزجاجية، وتتوزع هذه المواقع على ساحل البحر الأحمر لأنه يتمتع بصفاء مياهه وتنوع أسماكه الملونة والشعب المرجانية التي تشكل مصدات طبيعية للأمواج مما يجعل شواطئه مثالية للغوص بالإضافة إلى أن درجة حرارة مياهه في الأعماق لا تتغير كثيرا حيث تتراوح بين °26 - °24 مما يوفر الدفء اللازم لهواة سياحة البحار، إذن معظم المواقع السياحية في منطقة الدراسة تلائم المكان وتلائم النشاط السياحي القائم بها، إذن هي علاقة قوية. ومن ناحية أنسب المسارات للفنادق والمستشفيات بالنسبة للمواقع السياحية، نجد محمية سنقنيب البحرية وكورنيش بورتسودان وحطام أومبريا متقاربة في مواقعها وقريبة من مركز المدينة بورتسودان حيث تتوفر الخدمات السياحية المتمثلة في الفنادق والمستشفيات والمطاعم وخطوط المواصلات المختلفة وأماكن إقامة فعاليات مهرجان البحر الأحمر للتسوق الذي يتزامن مع الموسم السياحي من كل عام، وكذلك القرب النسبي من مطار بورتسودان الدولي بالتالي فإنها تحتل أفضل المواقع من حيث سهولة الوصول إليها من مواقع الخدمات السياحية المختلفة. أما منتجع البحر الأحمر ومنتجع قرية عروس السياحي فهما في مناطق تبعد كثيرا عن المستشفيات والمطار وبالتالي فإن البعد عن خدمات السياحة ومركز المدينة بالإضافة إلى البعد عن المطار يؤثر في قوة جاذبية الموقع بالرغم من مقومات الجذب البيئي التي تذخر بها هذه المواقع والتي تلائم النشاط السياحي فيها (جدول ١).

جدول رقم (١): أنسب المسارات من مواقع السياحة البيئية إلى الخدمات السياحة

اسم الموقع السياحي	أقرب فندق	المسار/كلم	أقرب مستشفى	المسار/كلم	البعد من المطار/كلم
محمية سنقنيب	أوكير	5.3	الشرطة	5	24.3
كورنيش بورتسودان	كورال	0.278	الشرطة	0.715	24.6
حطام أومبريا	الربوة السياحي	6.4	هيئة الموانئ البحرية	3.2	33.7

Doi : 10.12816/jasg.2020.73431

منتجع البحر الأحمر	-	-	الألماني	31	57
منتجع قرية عروس	-	-	الألماني	44.3	71

المصدر: تصميم الباحث – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

الخدمات السياحية

الخدمات السياحية أهم المقومات في قطاع السياحة وتشمل العديد من الجوانب مثل الإيواء (الفنادق وما تحتوي عليه من غرف وأسرة) وكذلك خدمات المطاعم والمستشفيات والنقل.

الإيواء: في ضوء البيانات المتوفرة عن الخدمات السياحية في منطقة الدراسة فإن عدد الفنادق السياحية (المصنفة) ٨ فنادق وعدد ٢ مجمع للشقق السكنية (خريطة ٨). عدد الفنادق خمس نجوم (١) فقط، أربع نجوم (٢)، ثلاث نجوم (٤)، نجمتان (١)، ونجمة (٢). أما الإيواء غير المصنف فيتمثل في النزل واللوكندات ويبلغ عددها (٥٧)، إجمالي عدد الغرف بالفنادق المصنفة يبلغ (٦٦٥) غرفة مفردة ومزدوجة وعدد الأسرة (٧٦٣) سرير أما عدد الغرف بالنزل واللوكندات (٤٠٦) غرفة وعدد الأسرة (٢٨٦٤) كما موضح في (جدول ٢). أما المنتجعات والقرى السياحية فتبلغ سعتها (٤٥) سرير، الاستراحات وبيوت الضيافة فتبلغ طاقتها الإيوائية (٣٥) نزيل (جدول ٣). مما سبق يتضح ضعف الإيواء في منطقة الدراسة وكذلك مستوى الفنادق عدا فندق كورال. الموسم السياحي يبدأ في شهر أكتوبر وينتهي في شهر فبراير أي يمتد لخمسة أشهر يتوافد فيها السياح بأعداد كبيرة إذا ما قورنت بعدد الفنادق وسعتها الاستيعابية. إذن لابد من زيادة الإيواء في منطقة الدراسة بتشييد فندق خمس نجوم بمواصفات عالمية حتى يساهم في زيادة إقبال السياح.

خريطة (٨)

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

جدول رقم (٢) الطاقة الإيوائية في منطقة الدراسة

الفنادق المصنفة			غير المصنفة					
اسم الفندق	التصنيف	العدد	عدد الغرف	عدد الأسرة	البيان	العدد	عدد الغرف	عدد الأسرة
كورال	٥ نجوم	١	٦٦٥	٧٦٣	النزل واللوكندات	٥٧	٤٠٦	٢٨٦ ٤
الربوة والبصيري	٤ نجوم	٢						
أوكير/بالاس/ بوهين/بوهين٢	٣ نجوم	٤						
التعاون	نجمتان	١						
شقق ميراك/ شقق باير	نجمة	٢						
الجملة		١٠						

وزارة الثقافة والسياحة والآثار، الإحصاء، ٢٠١٩

جدول رقم (٣): أنواع أخرى من الإيواء

البيان	العدد	عدد الغرف	عدد الأسرة
استراحات وبيوت ضيافة	٧	١٥	٤٥
منتجعات	٢	٢٠	٣٠
قرى سياحية	١	١٥	١٥
المجموع	١٠	٥٠	٩٠

وزارة الثقافة والسياحة والآثار، الإحصاء، ٢٠١٩

المستشفيات والمطاعم والنقل

بلغ عدد المطاعم والكافتيريات السياحية في منطقة الدراسة (١٠) (خريطة ٩)، وعدد المستشفيات (١٠) مستشفيات كما في (خريطة ١٠)، وتتعدد وسائل النقل والمواصلات الداخلية والخارجية في منطقة الدراسة (خريطة ١١). مطار بورتسودان الدولي ثاني مطارات السودان بعد مطار الخرطوم وهو مطار مجهز بكافة التجهيزات الملاحية الحديثة ويستقبل طرازات مختلفة من الطائرات المدنية والعسكرية يبعد حوالي ٢٠ كلم من وسط مدينة بورتسودان. شركات الطيران العاملة فيه هي بدر للطيران، تاركو للطيران، الخطوط السعودية، فلاي دبي. خط مرور سريع يربط بورتسودان بمدني والخرطوم وآخر يربط بورتسودان بعطبرة، عدد الشركات السياحية ووكالات السفر والسياحة حوالي (٣٠)، وعدد شركات النقل السياحي ١٥ شركة، المواعين النهرية حوالي ١٩، أما عدد العاملين في قطاع السياحة فقد ارتفع إلى ٦٠٠٠ عامل مقارنة بالعام ٢٠١٧ حيث كان العدد ٥٢٧٦ عامل (وزارة الثقافة والسياحة والآثار، الإحصاء، ٢٠١٩).

خريطة (٩)

المصدر: open map street– من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

خريطة (١٠)

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

خريطة (١١)

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

مساهمة السياحة في الاقتصاد السوداني

يرتبط أثر السياحة في الاقتصاد القومي إلى حد كبير بإنفاق السائح مقابل الخدمات التي يحصل عليها فهناك انفاق على الخدمات الفندقية يترتب عليه زيادة في الحركة التشغيلية، وزيادة المشتريات من التحف والهدايا والسلع الاستهلاكية يؤدي إلى زيادة دخول أصحاب تلك الخدمات وكذلك يؤدي نشاط حركة السياحة إلى نشاط عمل البنوك ومكاتب الاعلانات والاستعلامات ومكاتب تنظيم الرحلات السياحية وفتح باب العمل للمرشدين والأدلاء السياحيين، وفضلاً عن كل ما تقدم فإن الخزانة العامة للدولة تستفيد من كل عائدات السياحة بالعملة الحرة والتي ترجع في نهاية المطاف للبنك المركزي إلى جانب استفادة الدولة من رسوم التأشيرات ورسوم سفر البواخر وهبوط الطائرات السياحية ورسوم التراخيص بمزاولة المهن السياحية المختلفة، اذن تساعد السياحة على التنوع في هيكل الاقتصاد وعلى التعددية في مقوماته مما يتيح له درجة اكبر من المرونة تساعده على الاستقرار وتساهم في تقليل نسبة العطالة.

بالنظر إلى مؤشر عدد السياح في منطقة الدراسة نجد أنه في تطور ملحوظ من عام إلى عام ولكنه ليس بالشكل الذي يرجى أن يلعبه هذا القطاع المهم (الجدول ٤) ورغم هذه الزيادة الا أن نسبة اعداد السياح ربما لا تصل إلى العدد المخطط له حسب أهداف وزارة الثقافة والسياحة والآثار وهو ٨٠٠ ألف سائح بحلول العام ٢٠٢٠. أيضا هنالك زيادة ملحوظة في الإيراد السنوي (جدول ٥) وهو معقول نسبياً ولكن يجب أن نضع في الاعتبار أن هذا الإيراد يخصم منه الإنفاق على الترويج والخدمات السياحية المختلفة. إذن صافي العائد يكون ضئيلاً ولكن اذا زاد عدد السياح فسيكون للسياحة دور كبير في تطوير اقتصاد السودان. حساب إيراد السياحة السنوي يحسب وفقاً للقانون التالي:

عدد السياح × متوسط إنفاق السائح اليومي × متوسط عدد أيام إقامة السائح.

حسب تقديرات وزارة الثقافة والسياحة والآثار للعام ٢٠١٩ فإن متوسط انفاق السائح اليومي يقدر بـ ١٥٠ دولار في اليوم عبارة عن (إقامة/مطاعم/هدايا/نقل) بينما يتراوح متوسط عدد أيام إقامة السائح بين ٧ – ١٠ أيام.

جدول رقم (٤): عدد السياح الأجانب في منطقة الدراسة للأعوام ٢٠١١ – ٢٠١٨

السنة	عدد السياح	معدل النمو
٢٠١٣	١١٨٢٧٠	-
٢٠١٤	١٣٦٨٠٠	15.7
٢٠١٥	١٤٨٢٠٠	8.3
٢٠١٦	١٥٩٤٠٠	7.6
٢٠١٧	١٦٢١٢٠	8.3
٢٠١٨	١٦٦٨٠٠	7.3

المصدر: وزارة الثقافة والسياحة والآثار، الإحصاء، ٢٠١٩

جدول رقم (٥): إيرادات السياحة في منطقة الدراسة ٢٠١٣- ٢٠١٨

السنة	عدد السياح	الإيرادات/ألف دولار
٢٠١٣	١١٨٢٧٠	١٤٧١٠٠
٢٠١٤	136800	١٧١٠٨٠
٢٠١٥	148200	١٨٦١٤٣
٢٠١٦	159400	١٩٩١٣٣
٢٠١٧	162120	٢٠١٨٥٣
٢٠١٨	166800	٢٠٦٠٠٠

المصدر: وزارة الثقافة والسياحة والآثار، الإحصاء، ٢٠١٩

تحديد أفضل المسارات: عن طريق المحلل المكاني (Spatial Analyst) والمحلل الشبكي (Network Analyst) تم تحديد أقرب المسافات وأنسب المسارات بين الخدمات السياحية المختلفة. بين الفنادق ومطار بورتسودان (جدول ٦)، وبين الفنادق والمستشفيات (جدول ٧).

جدول رقم (٦): أنسب مسار من المطار إلى الفندق

من المطار إلى فندق	المسار/كلم
أوكير	24.31
بوهين	24.49
بوهين٢	24.51
التعاون	24.58
بالاس	24.62
بلازا	24.68
كورال	24,89
ميراك	25.98
باير	27.35
الربوة	28.22

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

جدول رقم (٧): أنسب مسار من الفندق إلى المستشفى

الفندق	المستشفى	المسار/متر
كورال	الشرطة	994
أوكير	الشرطة	503
مجمع الربوة السياحي	برؤوت	2648
البصيري بلازا	الشرطة	798
بالاس	الشرطة	726
بوهين	الشرطة	619
بوهين٢	الشرطة	604
التعاون	سارة	471
شقق باير الفندقية	برؤوت	1841
شقق ميراك الفندقية	الأمير عثمان دقنة	525

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

التحليل المكاني للخدمات السياحية

بصورة واضحة ودون إجراءات إحصائية يتضح تموقع وتمركز الخدمات السياحية (فنادق/مستشفيات/مطاعم/نقل) كما موضح في الخرط (٨، ٩، ١٠، ١١) في وسط مدينة بورتسودان الساحلية وتأخذ نمطا متجمعاً ولعل العلاقة التي تربط بين هذه المواقع هو قربها من المواقع السياحية التي تتوزع على ساحل البحر الأحمر فتوزيعها في هذا المكان يساعدها في تقديم خدمات السياحة المختلفة خاصة لمواقع كورنيش بورتسودان ومحمية سنقنيب وحطام أومبريا ولعل التكتل في انماط توزيعها يعود إلى موقعها في قلب المدينة حيث الاكتظاظ السكاني وتمركز المرافق المختلفة مثل الوزارات والمؤسسات التعليمية ومراكز التسوق والمنظمات الدولية والإقليمية والأجهزة المصرفية، بالإضافة إلى أن مركز المدن يمثل بداية التأسيس ومنه يكون التوسع نحو الأطراف وبالتالي يسهل الوصول اليه من مختلف مناطق المدينة. للخلجان الداخلية ايضا أثر في نمط التوزيع حيث تحيط بوسط المدينة وبالتالي تزيد من محدودية المنطقة وفيها مرسى للسفن وهي منطقة تخليص جمركي تعج بالحركة، إذن العلاقة قوية بين موقع هذه الخدمات السياحية ومواقع السياحة البيئية من حيث سهولة الوصول. من الجدولين ٦ و ٧ يتضح أن مستشفى الشرطة يحتل افضل المواقع لقربه من معظم الفنادق وكذلك قربه من مواقع السياحة البيئية تحديدا كورنيش بورتسودان ومحمية سنقنيب كما موضح في جدول رقم (١) أما المستشفى الألماني فهو أبعد المستشفيات من الفنادق ولكنه الأقرب إلى منتجع البحر الأحمر ومنتجع قرية عروس اللتان تعانيان من قصور في الخدمات السياحية. يحتل فندق أوكير الأفضلية من ناحية القرب من المطار ولكن تصنيفه ٣ نجوم يضعف من تميزه المكاني بالنسبة للمطار. فندق كورال هو الفندق الأفضل وهو الفندق الوحيد الذي يصنف ٥ نجوم ويحتل موقعا ساحلياً متميزاً يبعد عدة أمتار من كورنيش بورتسودان.

خلاصة القول تتوزع المواقع السياحية في منطقة الدراسة توزيعا يحكمه ساحل البحر الأحمر وتحقق الملاءمة المكانية لطبيعة النشاط السياحي السائد فيها، اما الخدمات السياحية فهي الأخرى تتوزع بصورة متمركزة ومتكتلة في وسط المدينة ومن حيث موقعها فهي تلائم خدمات النشاط السياحي بالنسبة لمحمية سنقنيب وحطام أومبريا والكورنيش ولكنها تعاني من قصور في بعض جوانبها خاصة الإيواء وهو أهم الخدمات السياحية، بحيث يتزايد عدد السياح عاماً بعد عام دون زيادة أو تطور في المرافق السياحية ولعل التمويل يقف حائلاً دون تحقيق التطويرالأمثل لهذه المناطق السياحية الجاذبة لعدم اهتمام الدولة بها واعتمادها على التمويل الذاتي بالإضافة إلى عجز أجهزة السياحة الرسمية عن تنفيذ الأهداف والمهام المكلفة بها فلا سياسات ولا استراتيجيات للعمل السياحي تم تنفيذها تماماً ولا تخطيط لمشاريع تنموية اكتملت.

الملاءمة المكانية لإنشاء فندق سياحي بمنطقة الدراسة

لضعف الإيواء في منطقة الدراسة ولتزايد عدد السياح السنوي، قد يفوق عدد السياح الطاقة الإيوائية لمنطقة الدراسة لذلك لابد من اقتراح إنشاء فندق سياحي يساهم في رفع كفاءة الخدمات السياحية بالمنطقة (زيادة الإيواء، فرص العمل). أولاً يجب أن نضع تصوراً لعدد السياح خلال السنوات القادمة بمعنى التنبؤ المستقبلي بعدد السياح عن طريق معادلة النمو المركب:

$$t \times R = (P_2 - P_1)P_1$$

عدد السياح الحالي = P_2

عدد السياح لسنة الأساس = P_1

فرق السنوات بين التعدادين = t

باعتبار (٢٠١٤) سنة الأساس لعدد السياح، و(٢٠١٨) اخر تعداد للسياح والمدى الزمني ٤ سنوات.

تقدير عدد السياح المستقبلي حتى ٢٠٢٦ (جدول ٨) يكون عن طريق المعادلة:

$$P_2 = P_1(1 + Rt)$$

عدد السياح المطلوب تقديره = P_2

عدد السياح الحالي=P_1

فرق السنوات بين التعدادين= t

معدل النمو= R

جدول رقم (٨): التنبؤ بعدد السياح المستقبلي

السنة	معدل النمو	عدد السياح
٢٠١٨	-	١٦٦٨٠٠
٢٠٢٢	٥.٥	٢٠٥١٦٤
٢٠٢٦	٥.٥	٢٥٢٣٥١

المصدر: تصميم الباحث

معايير أنسب مكان لبناء فندق سياحي

تحديد موقع الفندق سيكون في منطقة سكنية خضعت من قبل لمعايير إنشاء المباني من حيث طبيعة التربة والمناخ والقاعدة الجوية وغيرها من المحددات، إذن الملاءمة المكانية ستكون من خلال معايير بسيطة:

١- البعد قليلا من الفنادق الموجودة، حتى لا يزيد من تكتل الفنادق في مناطق متقاربة فالأفضل ان يكون بعيداً بمسافة مناسبة.

٢- القرب من الخدمات (المستشفيات والمواصلات والمطاعم واماكن التسوق)، بحكم العلاقة بين المنشأة السكنية والقرب من اماكن التسوق والمواصلات والمرافق الخدمية المختلفة.

٣- البعد من ساحل البحر، حتى لا يؤثر في البيئة البحرية الطبيعية من حيث تصريف الفضلات السائلة والصلبة في مياه البحر.

٤- القرب من الأماكن المنبسطة والبعد عن الاماكن المرتفعة.

تم تقسيم المنطقة إلى خمسة نطاقات متساوية البعد عن العامل المؤثر بواسطة تطبيق (Euclidean Distance) وبعد ذلك تم إدراج قيمة لكل عامل من العوامل المؤثرة في إنشاء الفندق بتدرج (١-٥) ويحسب تأثيرها بالقرب أو البعد فالقرب من السطح المرتفع يعطي أقل ملاءمة (١) والقرب من السطح المنبسط يعطي أعلى ملاءمة (٥) (جدول ٩)، وهكذا حسب طبيعة العامل من حيث الجذب والطرد. عملية التصنيف تتم من خلال تطبيق (Reclass) المتوفر في (Spatial Analyst) (الشكل ٢).

جدول رقم (٩): معيار البعد من السطح المرتفع

البعد من السطح المرتفع	درجة التصنيف
0 – 17.996558	٥
17.996558 – 35.993115	٤
35.993115 – 53.989673	٣
53.989673 – 71.98623	٢
71.98623 – 89.982788	١

المصدر: open street map من مخرجات وأدوات ArcGis 10.3

شكل رقم (١): عملية تصنيف العوامل بواسطة تطبيق Reclass

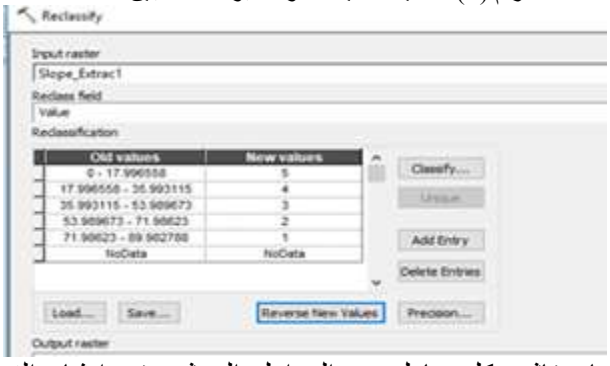

بعد بيان تاثير كل عامل من العوامل المؤثرة في إنشاء الفندق في منطقة الدراسة، تم تقييم الملاءمة المكانية وفقاً لدرجة الأهمية النسبية وحسب المبررات المعطاه لكل عامل حسب أهميته المذكورة اثناء عملية التصنيف عن طريق تحديد أوزان تلك العوامل (بشرط ان يكون مجموع الأوزان = ١٠٠% أو= ١) ثم تمت عملية التطابق الموزون (Weighted Overlay) الموجود في تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية (الشكل ٢). بعد إجراء عملية التطابق الموزون ظهرت النتيجة باللون الأحمر في وسط مدينة بورتسودان تشير الى المنطقة المناسبة لبناء فندق كما موضح في الخريطة (١٢).

Doi : 10.12816/jasg.2020.73431

شكل رقم (٢): عملية التطابق الموزون

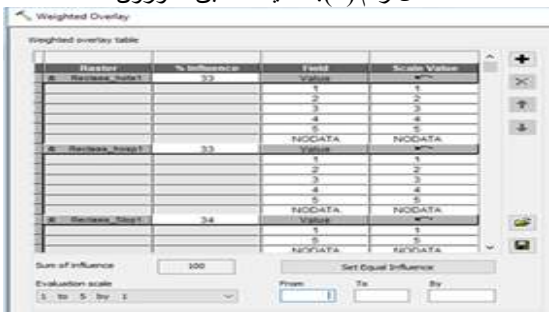

خريطة (١٢)

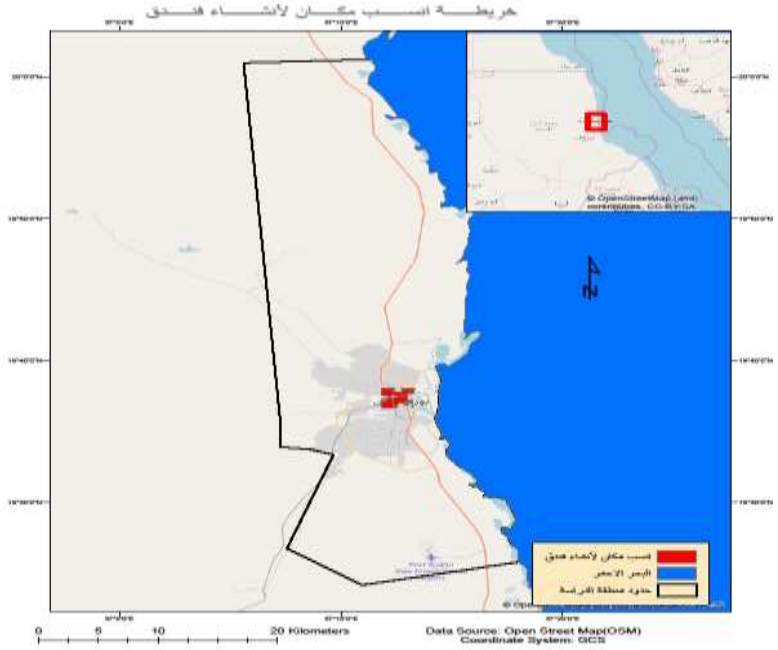

المصدر: open street map – من مخرجات برنامج وأدوات (ArcGis 10.3)

الاستنتاجات

أوضحت هذه الدراسة أهمية استخدام التقنيات الحديثة ودورها في إجراء التحليل والتفسير المنطقي لبعض الظاهرات المكانية وتوضيح العلاقات التي تربطها والاعتماد عليها لعكس منشط اقتصادي مهم وهو السياحة البيئية في شرق السودان

والتي تمتلك كل مقومات الجذب السياحي ولكنها تعاني من قصور في خدماتها السياحية خاصة الإيواء ولعل من أسباب ذلك ضعف الإنفاق الحكومي عليها وقلة الكفاءات المؤهلة والمدربة العاملة في هذا القطاع الحساس والتي ان وجدت لساهمت في تطوير قطاع السياحة وعملت على جذب الاستثمارات الخارجية والداخلية عن طريق الترويج والدعاية لهذه المواقع السياحية المتميزة والمتفردة ولا يفوتنا دور الشركات والوكالات العاملة في مجال السياحة والتي تهتم فقط بتقديم التسهيلات للسودانيين المسافرين إلى الخارج بغرض الحصول على العمولة ولا تقدم على العمل السياحي او الترويج للسياحة في السودان فهي وكالات للسياحة والسفر اسماً وليس فعلاً وأكبر المشاكل تكمن في نظرة المجتمع السوداني للسياحة وتدني الوعي العام بها والدليل على ذلك ضعف السياحة الداخلية من قبل المجتمعات المحلية التي لا تتوفر لها إحصائيات واضحة فهو مجتمع يوجه أنظاره نحو الاهتمام بقطاعي الزراعة والصناعة ولا يدرك ان أعظم صناعة هي الاستثمار في مجال السياحة هذه النظرة السالبة لمفهوم السياحة وعدم الإلمام بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية قد عطل عملية استغلال الإمكانات السياحية الهائلة التي تتوفر في بلادنا وقيدها بقيود إدارية وقانونية ومالية. إن المجتمع السوداني لا زال بعيداً عن مجتمع المعرفة فمجتمع المعرفة لا يقوم الا في مجتمع مستقر استطاع إشباع حاجاته الرئيسية من مأكل ومشرب ومسكن وتعليم وصحة ورفع مستوى المعيشة، لا ينشأ مجتمع المعرفة الا بعد استنفاذ كل إمكانيات العلم بأشكالها التقليدية فإدخال أجهزة المعلومات في المدارس لا يعني أن التعليم قد تم تغييره فمفهوم المعرفة يجب أن يتسع ليستوعب رؤية تربط المعرفة بالتنمية الإنسانية وهو منطق يهدف لتوسيع فرص خيارات تقدم الانسان السوداني وتحقيق عيشه الكريم وبذلك تكون المعرفة (إكتساباً وإنتاجاً وتوطيناً وتوظيفاً) أداة وغاية للمجتمع ككل تصل لجميع أفراده على قدر المساواة وفي جميع المجالات المعرفية. مشوار الميل يبدأ بخطوة وهذه الدراسة نقطة بداية للفت انتباه متخذي القرار للاهتمام بأدوات المعرفة وبناء قواعد البيانات لمختلف مناحي النشاطات الاقتصادية حتى تتحقق عملية التطوير المستدام لها وبالتالي تدفع من عجلة اقتصاد الدولة. ويمكن أن تساهم هذه الدراسة بقدر ضئيل في نشر المعرفة وعكس صورة عن السياحة في السودان بتصميم تطبيق سياحي WEB-GIS يستند على قاعدة بياناتها ومن ثم تسويقها عبر بوابات الشبكة الدولية للمعلومات وتكون بداية أنطلاقة لدراسات أخرى مماثلة. ختاماً فقد أبرزت هذه الدراسة مواقع السياحة البيئية في شرق السودان وعوامل جذبها وطرحت المشاكل التي تعاني منها مع بعض الحلول وأكدت أهمية استخدام التقنيات الحديثة في بناء قواعد البيانات الجغرافية من اجل التطوير المستدام لها وأشارت إلى أن استخدام هذه التقنيات الحديثة فقط لا يعبر

عن مجتمع المعرفة الذي يرتبط بالتنمية الإنسانية والمجتمعية إذن فقد حققت هذه الدراسة أهدافها وأجابت عن أسئلتها وأكدت صحة فرضياتها.

المقترحات:

* اهتمام متخذي القرار بمواقع السياحة البيئية بوصفها الاقتصاد الأخضر الذي لا ينضب معينه وتوفير كافة الخدمات والتسهيلات خاصة الإيواء المثالي لطالبي السياحة في السودان.
* الاعتماد على التقنيات الحديثة كتقنية نظم المعلومات الجغرافية في إدارة وتسويق مواقع السياحة البيئية في السودان وعكس وجه السودان المشرق للأجانب حتى يتسنى لهم معرفة السودان بشكل صحيح وصورة جميلة.
* بناء قواعد بيانات ضخمة ووافية لكل المواقع السياحية في السودان بهدف استدامة تطويرها والتخطيط المستقبلي لها.
* توعية المجتمع المحلي بأهمية السياحة ودورها في دفع عجلة اقتصاد السودان بالترويج لها محليا وتوفير فرص العمل للشباب في هذا القطاع حتى تقل نسبة العطالة وتتحقق المنفعة للمجتمع.
* توجيه أصحاب وكالات السفر والسياحة من جهات الاختصاص بإنشاء بوابات سياحية إلكترونية تمكن المستخدمين من سهولة الوصول للمعلومات المحدثة أول بأول لعمل الحجوزات اللازمة لوسيلة السفر والإقامة من خلال الإنترنت.

قائمة المراجع

أولا المراجع العربية:

أبوعيانة، فتحي محمد و عطية، عبير أحمد. (٢٠١٠). *قواعد الجغرافيا العامة ودورها في السياحة*. الإسكندرية. مصر. دار المعرفة الجامعية.

جهينه، عبد المحمود علي محمد و الرديسي، سمير محمد علي حسن. (٢٠١٨). *رؤية جغرافية لتطوير السياحة الجبلية لتنمية المجتمع الريفي في منطقة السبلوقة في ولاية نهر النيل- السودان*، مجلة كلية التربية جامعة الخرطوم، (١٢). ص١-١٨

الحسن، عبد الرحمن محمد.(٢٠١١). *استدامة السياحة في السودان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية*. ورقة بحثية مقدمة للندوة الدولية حول العمران والسياحة المستدامة. جامعة المسيلة. الجمهورية الجزائرية.

داود، جمعة محمد. (٢٠١٢). *أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافية*. مكة المكرمة. المملكة العربية السعودية

درادكه، حمزه عبد الحليم. العلوان، حمزه عبد الرازق. أبو رحمة، مروان محمد. كافي، مصطفى يوسف ٢٠١٤. *السياحة البيئية*. عمان. الأردن. مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

الرواضية، زياد عيد. (٢٠١٣). *السياحة البيئية المفاهيم والأسس والمقومات*. عمان. الأردن. دائرة المكتبة الوطنية

الروانزي، عمر حسن حسين. ديوانة، امانج احمد حمدامين. عثمان، رزكار محمد. (٢٠١٧). *التحليل المكاني لاختيار افضل المواقع للتنمية السياحية في الإقليم الجبلي بمحافظة أربيل*. المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، ص ٢٧٦-٣٠١

الشمري، حمود محمد والشبعان، احمد محمد. (٢٠١٨). *تحديد وتقييم درجة جاذبية الأماكن السياحية في منطقة حائل*. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث. (٧) ص ٤٧ – ٨٦

عبد الحكيم، محمد صبحي و الديب، حمدي احمد (٢٠١٢). *جغرافية السياحة*. القاهرة. مصر. مكتبة الأنجلو المصرية

عله، مراد (٢٠١٢). *جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة – دراسة نظرية تحليلية* – جامعة الجلفة – الجزائر.

عليان، ربحي مصطفى. *مجتمع المعرفة: مفاهيم أساسية*. المؤتمر الـ٢٣ للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، ١٨-٢٠ نوفمبر ٢٠١٢. الدوحة. قطر. ص ٢١٣٠– ٢١٤٩.

عمر، مضر خليل. (٢٠١٥). *مقالات في الجغرافيا التطبيقية: الأساس النظري*. بعقوبة. العراق. الموقع الرسمي للأستاذ الدكتور: www.muther.alomar.com

غرايبه، خليف مصطفى. (٢٠١٢). *السياحة البيئية*. الأردن. دار ناشري للنشر الإلكتروني

الكناني، كامل كاظم بشير والجابري، احمد عبد السلام حنش. (٢٠١٠). *استخدام منهجية التحليل المكاني في تقييم الملاءمة المكانية للتوسع الحضري لمدينة الكوت*. مجلة كلية التربية/ واسط (١٢). ٢٤٢ – ٢٧٠

صالح، علي عثمان محمد. (٢٠١١). *مقدمة في السياحة*. بحث غير منشور. قسم الآثار. كلية الآداب. جامعة الخرطوم.

وزارة الثقافة والسياحة والآثار. (٢٠١٩). تقارير غير منشورة. قسم الإحصاء.

وزارة الثقافة والسياحة والآثار. (٢٠١٨). مجلة جواذب سياحية. العدد (٢)

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Anselin, L., (1994). "*Exploratory Spatial Data Analysis and Geographic Information Systems" A New Tools For Spatial Analysis*, Luxembourg .p3

Swanstrom, Edward (2002). *Economics-based Knowledge Management.* [Available at:

www.gkec.org/knowledgeeconomics/econkmframework/kmeconomics1.7.pdf]

Wood, M. E. (2002). *Ecotourism: Principles, Practices and Policies for Sustainability*. UNEP, United Nations Publications, ISBN: 92-807-2064-3

مشكلات المياه النوعية بولاية النيل الأبيض حالة مدينة ربك ١٩٥٠ – ٢٠١٠م

إعداد

د. عفراء علي عبد القادر محمد

جامعة الامام المهدي - كلية الآداب - قسم الجغرافيا

Doi : 10.12816/jasg.2020.73432

استلام البحث : ٢٦ / ١ /٢٠٢٠ قبول النشر: ٢٠ / ٢ / ٢٠٢٠

المستخلص:

أجريت هذه الدراسة بمدينة ربك حاضرة ولاية النيل الأبيض بالسودان للفترة ١٩٥٠م – ٢٠١٠م وقد هدفت الدراسة للتعرف على نوعية المياه للإستخدام السكني ويشمل ذلك مصدر المياه المتمثل في النيل الأبيض والمعالجات التي تتم للمياه إضافة لأثر شبكات التوزيع على الوحدات السكنية . تم إستخدام المنهج الاستقرائي والمنهج الإستدلالي كمناهج رئيسية ساهمت في التوصل لنتائج طيبة حول مشكلة البحث ، كما تم إستخدام طرق جمع المعلومات الأولية المتمثلة في المقابلات والملاحظة والإستبيان إضافة لمصادر جمع المعلومات الثانوية المتمثلة في الكتب والمراجع والبحوث الجامعية وتقارير المصالح الحكومية والأنترنت ، كما تم فحص معملي لعينات عشوائية من مياه الإستخدام السكني لتقييم نوعيتها ومدى مطابقتها للمقاييس العالمية للتأكد من صلاحيتها . توصلت الدراسة إلى عدم صلاحية المياه النيلية كمصدر للإستخدام السكني من ناحية باكترولوجية بنسبة ١٠٠% وأيضاً عدم صلاحية مياه الوحدات السكنية بنسبة ٢٥% بالإضافة إلى عدم صلاحية مياه الشبكة بنسبة ٢٥% مع صلاحيتها طبيعياً وكيميائياً في بعض العناصر. مما تسبب في إنتشار بعض الأمراض المرتبطة بنوعية المياه كالتايفويد والدسنتاريا والملاريا. دفعت الدراسة بعدة توصيات تساهم في تحسين مصادر المياه للإستخدام السكني للمدينة إضافة لمياه الشبكات . تضمنت الجودة في مياه الإستخدام السكني وتطبيق المعايير العالمية وأيضاً ضرورة إستخدام مواد تقييم المياه المتمثلة في الكلوره بالكميات المسموح بها لمعالجة نوعية المياه قبل ضخها في شبكات التوزيع وبذلك يتم الحد من إنتشار الأمراض بمنطقة الدراسة .

Abstract

The study was conducted in Rabak town in White Nile State in Sudan during 1950 – 2010 The aim of the study to know the quality if water for residential land use, which include the source of the water that represent by the White Nile in addition to the treatment to the water and the effect of water pipes that bring the water to the house of people . The inductive , The deductive am the main approaches used , which lead to better results related to the problem of the research. The primary too for collecting data which include questionnaire, were also used in addition to the secondary tool if collecting data that include books , references, the universal researches , report of government departments and the internet. Laboratory test for random samples of water was done for water of residential land use for evaluating its quality, and to what extent it relevant, to the international stand and to be save of its suitability. The study reveals that the White Nile Water as a source in not suitable for the use of the residential land use from bacteriology aspect by 100% and the lack of suitability of water for residential land use by 25% in addition to it natural and chemical suitability in certain components. and this eat to the availability of some diseases that related to the quality of water which include typhoid and diarrhea . The study reveal many recommendation which expect to better the quality of residential land use water source for the town in addition to the water pipes, which include the quality of the water of the residential land use and the application of the international standards in addition to the use of the chlorinate to the water by the permissible standard to treat the quality of water before pumping it in water pipes, by this way the diseases relate to the quality of water can be decreased in the study area.

مقدمة :

الماء سائل ليس له لون ولا طعم ولا رائحة في درجة الحرارة العادية، وعرفته دائرة المعارف البريطانية بأنه مركب كيميائي يحتوي على ذرتين من الهيدروجين وذرة واحدة من الأكسجين (H_2O)وهو من أوسع العناصر انتشارا والوحيد الذي يوجد في الطبيعة على ثلاثة أشكال صلب وسائل وغاز.

ويندر وجود الماء في الطبيعة على صورته الكيميائية الحقيقية وغالبا ما تكون به بعض الشوائب والأملاح الذائبة التي تتفاوت في درجتها طبقا لنوع المصدر والظروف الطبيعية المحيطة به(عبد الماجد،2001م.)

لذا عادة ما يستخدم مفهوم صلاحية نوعية المياه للشرب عند خلوها من الملوثات الطبيعية والباكترولوجية والكيميائية، بحيث تكون مطابقة لمعايير منظمة الصحة العالمية والمعايير المحلية التي تحدد تركيز أو قيم دلالية للمواد الخطرة على الصحة وتضمن قبول المستهلك للماء من حيث المذاق دون خطر على(العدوي ،1990م).

الدلالية تتأثر بعوامل اجتماعية واقتصادية وجغرافية ومناخية وغيرها كان لكل دولة المعايير الصحية الخاصة بها(خليل،2004م) .

ونجد أن الهيئة السودانية لمواصفات ومقاييس مياه الشرب عرفت مياه الشرب بأنها المقبولة من حيث المظهر واللون والطعم والرائحة وخالية من أي كائنات أو ملوثات طبيعية أو مضافة لها آثار صحية ضارة.

ترتبط نوعية المياه بطبيعة الاستخدام سواء كان سكني أو صناعي أو تجاري أو عام من ناحية وبمفهوم التلوث الذي يعني وجود مواد متداخلة مع المياه تؤثر على استعمالاتها الحيوية المفيدة من ناحية أخرى (العدوي،1990م) .

ولا يرتبط مفهوم النوعية بالتلوث فحسب، وإنما يرتبط بمفاهيم أخرى أكثر إيجابية تتمثل في الوقاية وأولويات المحافظة على جودة المياه في كافة قنواتها ، لأن الجودة تعني التوجيه والشروط التي تحددها الهيئات المسئولة عن المياه للحفاظ على نوعيتها من خلال التثقيف الصحي والتوعية الإعلامية والقضاء على الأمية وغيرها لكافة أفراد المجتمع(تقرير الاستراتيجية القومية الشاملة، 2015 م) .

يعاني معظم سكان الدول النامية من الحصول على الماء الكافي الصالح للاستخدام سيما المدن حيث تتوفر المياه النقية لدى 40%- 30 فقط من سكانها (الطويل،2005م).

وللوصول إلى نتائج مرضية تم الاعتماد على الآتي:

المعلومات المنتقاة من الاستبانة التي شملت رأي المبحوثين) العينة (في بعض الخصائص الجمالية المؤثرة على مظهر الماء مثل اللون، الطعم، والرائحة ، مقابلات شخصية متكررة مع مديري الهيئة ومسئولين في العمل بهيئة مياه الشرب.

Doi : 10.12816/jasg.2020.73432

أجري تحاليل معملية لبعض عناصر المياه في كل من المصدر والشبكة الموجه لبعض الأحياء.

مشكلة البحث :

تشهد حاضرة ولاية النيل الأبيض تنمية عمرانية واقتصادية واجتماعية في كافة المجالات تستدعى الاستخدام المتزايد للمياه مما يضاعف من مشكلاتها الصحية والبيئية سيما في القطاع السكني نتيجة التغيير العددي في السكان والذي تجاوز ١٤٧.٣٦٥ نسمة للعام ٢٠٠٨م (الجهاز المركزي للإحصاء، كوستي، ٢٠١٥م).

تبدو مشكلة نقص وتدني خدمات المياه اكثر حدة في حاضرة الولاية نتيجة للنمو السكاني والهجرة وضل القرى للنسيج الحضري للمدينة وعليه يصبح التحدي الماثل في المحافظة علي نوعية المياه في قنواتها الرئيسية في كل من المصدر والشبكة والوحدة السكنية حفاظاً علي صحة وسلامة المستهلك.

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى:

١. تحديد نوعية المياه المخصصة للاستهلاك السكني طبيعيا وكيميائيا وباكترلوجيا في كل من المحطة والشبكة والمنازل.
٢. الكشف عن المشكلات الصحية المرتبطة بالمياه كما ونوعا.
٣. تقديم بعض النتائج والمقترحات وصياغتها بطرق علمية من أجل تطوير خدمات إمداد المياه في القطاع السكني.

أهمية البحث :

تعتبر قضية المياه من القضايا المهمة والجديره بالمعالجة ولارتباطها المباشر بصحة الإنسان والتنمية المستدامة .

ومن الأهمية بمكان أن تناقش البحوث الجغرافية التطبيقية المواضيع التي تمس حياة الإنسان وإنشطته بطريقة مباشرة وتؤثر في صحته وسلامته .

مناهج البحث :

اتبعت الدراسة عدة مناهج في سبيل معرفة مشكلات المياه النوعية منها المنهج الإستقرائي الذي يستخدم في جمع المعلومات الخاصة بنوعية المياه وتوزيعها إضافة إلى البيانات المرتبطة الآثار الصحية . أما المنهج الإستدلالي ساعد في بلورة مشكلة الدراسة وأهدافها .

مصادر جمع المعلومات:

اعتمدت هذه الدراسة في تحقيق أهدافها على نوعين من مصادر جمع المعلومات تمثلت في المصادر الأولية (العمل الميداني) والمصادر الثانوية (الوثائقية).

المصادر الأولية (العمل الميداني):

ساهم العمل الميداني في تغطية القصور في البيانات الخاصة بالبحث من خلال استخدام عدة أساليب انحصرت في المسح الميداني لعينة ممثلة لأسر مدينة ربك بغرض توزيع الاستبانة وأخذ عينات لفحص نوعية المياه في كل من المصدر والشبكة والوحدة السكنية.

الاستبانة:

تم تطبيق أسلوب المعاينة لاختيار عينة تمثل مجتمع الدراسة لتوزيع الاستبانة. وقد تضمنت الاستبانة معلومات خاصة بنظام الإمداد ومدى انتظامه ونوعية الوسائل المستخدمة في استهلاك المياه ورأي الأسر في نوعية المياه خلال بعض خصائص المياه فضلا عن التعرف على أكثر أنواع أمراض المياه انتشارا بين الأسر. الملحق رقم (١).

عينة الدراسة:

لما كانت طبيعة الدراسة مرتبطة بالمناطق السكنية فقد بلغ عدد الأسر في مدينة ربك (١٩٣٤٢) موزعة على (٥٣) حيا منها ٢ حي بالدرجة الأولى و ٧ بالدرجة الثانية و ٤٤ بالدرجة الثالثة.

لذا تم استخدام العينة متعددة المراحل (للأسر) حيث بلغ حجم العينة المختارة من مجتمع الدراسة الكلي حوالي (٣٧٦) أسرة حسب المعادلة الآتية.

معادلة ستيفن ثامبسون

حجم المجتمع N

الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة ٠.٩٥ وتساوي ١.٩٦ z

نسبة الخطأ وتساوي ٠.٠٥ d

نسبة توفر الخاصية والمحايدة = ٠.٥٠ p

إذاً

$$\text{حجم العينة} = \frac{3.8416}{0.0025} \times \frac{0.5}{1.96} \times \frac{0.05}{0.5} = 376.9386101$$

وتعتبر هذه نسبة جيدة لتمثيل المجتمع الكلى .

ويتم سحب العينة من درجات الأحياء المختلفة مقابل ٢حى و ٥ أسر درجة أولى بنسبة ١.٢٧% و ٢حى و ٤٥ أسرة درجة ثانية بنسبة ١٢.١٢% و ٣٢٥ أسرة و٦حى درجة ثالثة بنسبة ٨٦.٦١%.الجدول رقم (١/١)

حيث تم اختيار مسميات الأحياء لدرجة ثانية وثالثة عشوائيا عن طريق الاقتراع ونسبة لزيادة الأسر والأحياء في درجة ثالثة فقد وزعت عينة الأحياء بنسبة

Doi : 10.12816/jasg.2020.73432

١ : ١ : ٢ أما بالنسبة لتحديد عدد الأسر في كل حي فقد تم بناء على نسبة عدد أسر الحي لإجمالي عدد الأسر في الأحياء المختارة في المدينة الخريطة رقم (١/١)

الجدول(1/1)

يوضح أحياء منطقة الدراسة للأسر المبحوثة

اسم الحي	عدد الأسر(التكرار)	النسبة	عدد الأسر الوافدة	النسبة
مربع ستة	2	0.5	-	-
مربع ثمانية	3	0.8	1	0.8%
الزهور	30	8.0	10	8%
ود ابسكر	16	4.3	5	4%
العمارة	70	18.6	22	18%
حماري	57	15.2	19	15.7%
أبو طليح	34	9.0	11	9%
ربك القديمة مربع ٤	43	11.4	14	11.6%
الوحدة مربع٢٣	44	11.7	15	12.3%
الكبابيش م ٤٨	40	10.6	13	10.6%
مربع (27) وسط	37	9.9	12	10%
المجموع	**376**	**100%**	**122**	**100%**

المصدر : الدراسة الميدانية2016م

الخريطة (١/١) توضح احياء عينة الدراسة

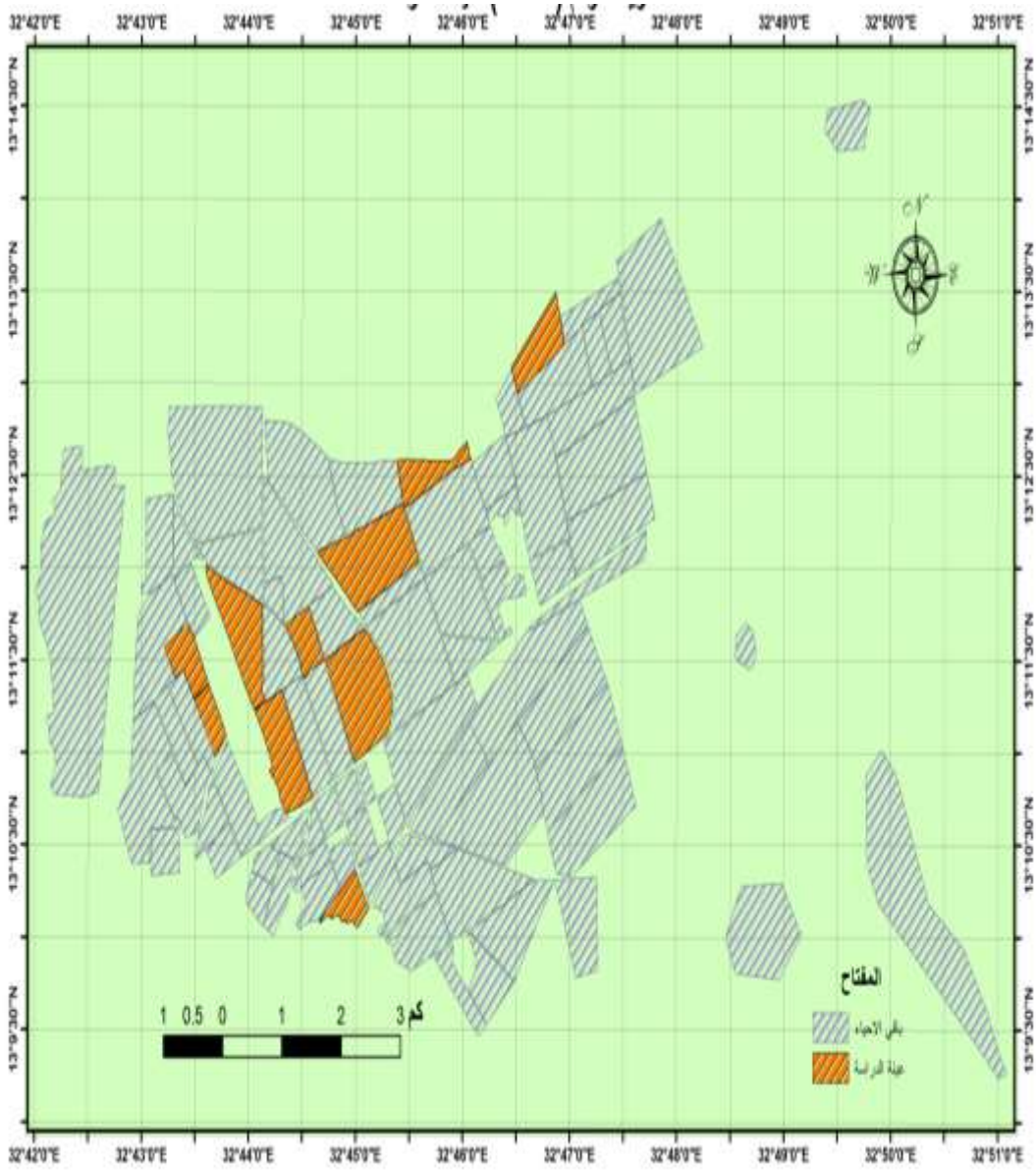

Doi : 10.12816/jasg.2020.73432

تعد المقابلات من أهم مصادر جمع المعلومات الميدانية لذا أجريت مقابلات مع عدد من المسئولين ومديري المؤسسات والمعامل وهيئة التخطيط العمراني ربك لعلاقتهم المباشرة بموضوع الدراسة.

جـ. الزيارات :

تعتبر الزيارات الميدانية من أدوات جمع البيانات حيث كررت الباحثة الزيارات لوزارات التخطيط العمراني ومكتب المساحة وهيئة توفير المياه بمنطقة الدراسة وقد تم تحليل العينات بمعمل مدينة كوستي نسبة لجاهزيته نوعا ما للوقوف عل كيفية معالجة المياه وتحليلها.

ثانياً: المصادر الثانوية :

تعتبر من المصادر المهمة وتشمل:

- الاطلاع على الكتب والمراجع الجغرافية ذات الصلة بمحاور الدراسة خاصة المتعلقة بمناهج البحث والخرائط والأساليب الكمية.
- الأبحاث المقدمة في المؤتمرات والندوات والدراسات التي تطرقت لبعض الجوانب التي عالجتها الدراسة سوأ على المستوى المحلى أو العربي أو العالمي.
- الوثائق والتقارير والنشرات التي تصدر عن الجهات الحكومية المتعلقة بالدراسة مثل التقارير السنوية والشهرية واليومية لوزارة التخطيط العمراني بالولاية وهيئة توفير مياه الشرب ربك إضافة إلى تقديرات سكان مدينة ربك للعام ٢٠٠٨م بمصلحة الإحصاء بكوستي والاعتماد على البيانات المناخية التي تصدرها مصلحة الإرصاد الجوي في كوستي وعسلاية كما تم إعداد خريطة الأساس لمنطقة الدراسة من عدة مصادر أهمها وزارة التخطيط العمراني والمرافق العامة والشبكة العنكبوتية Google باستخدام نظام المعلومات الجغرافية GIS إضافة إلى الطرق والأساليب .. الكارتوغرافية والإحصائية حسب ما تقتضيه طبيعة البيانات المراد إدخالها.

١.التحليل الباكترلوجي(الجرثومية) :

تنبع أهمية هذا التحليل في أن مياه الشرب تحتوي على الكثير من الميكروبات والجراثيم لذا لابد من تحديد نوعيتها وكميتها لأن معظمها مسبب لأمراض عديدة وقد اتفق عالميا ومحليا) منظمة الصحة العالمية،1989 م، الهيئة السودانية للمواصفات ومقاييس مياه الشرب،2002 م، عبد الماجد ،1986 م ، العدوي،1990 م (على اختبار وجود البكتريا القولونية وهي من فصيلة البكتريا التي توجد في السبيل المعوي لذوات الثدي وتنتمي إلى الإمعائيات كما تم تحديد الأشريكية القولونية (E.Coli) أو بكتريا القولونيات المكلمة للحرارة القادرة على التكاثر بسهولة كمؤشر لحدوث تلوث غائطي وبناء على ذلك فإن وجود ما يحتمل وجود كائنات غائطية مسببة للأمراض من البكتريا والفيروسات(خليل،2004م).

وبذلك حددت المعايير العالمية والمحلية عدم وجودها في أي عينة وبذلك تكون نوعية المياه غير ضارة من الناحية الباكترولوجية ومن جهة أخرى يوجد نوع آخر من الاختبار يعرف بالعدد الكلي للبكتريا (Total Count) وتتضح أهمية ذلك في أنه يحدد مدى كفاءة عملية التنقية والتطهير ومدى المحافظة على المياه من أي تلوث بكثير، وقد ركزت هذه الدراسة على هذا التحليل لارتباطه المباشر بأكثر الأمراض انتشارا في منطقة الدراسة.

ولاختبار ما سبق في منطقة الدراسة تم تحليل عينات من المياه معمليا في كل من المصدر والشبكة وفي الوحدات السكنية لتحديد نوعية المياه باكترولوجيا للاستخدام السكني من خلال مدى مطابقتها لمقاييس منظمة الصحة العالمية والمقاييس المحلية وكانت النتائج على النحو التالي:

- دلت النتائج من الجدول (٦٩/٤) على وجود تلوث بكتريا الكوليفورم في كل من المصدر (A)وعينة من المنازل . C_3
- تدل النتائج المعملية على عدم مطابقة مياه المصدر للمواصفات الصحية.

ومن جهة أخرى فقد أشارت نتائج التحليل الطبيعي والكيميائي لبعض العناصر رقم (٦٩/٤) إلى مطابقة خصائص المياه لمعايير منظمة الصحة العالمية والمعايير المحلية وهنا تجدر الإشارة إلى أن تلك الاختبارات المعملية للمياه أجريت في فصل الشتاء حيث هنالك وفرة في المياه نجد أن نسبة العكارة في كل العينات في حدود المسوح به حيث تصل نسبة 5 وحدة عكارة أما في فصل الصيف غيرها تلم في بعض الأحيان إلى 37 وحدة عكارة وهنا تحتاج مياه النيل إلى عملية تنقية وتطهير.

وعموما تتميز مياه النيل بعذوبتها لذلك تقاس نوعية وجودة مياهه وصلاحيتها للاستخدام السكني بمدى كفاءة عمليات التنقية والمعالجة التي تتأثر بكمية ونوعية الملوثات الملقاة في النهر وبذلك فإن محطة المعالجة تهددها مخاطر التلوث التي قد تنشأ عن اتساعه وانتشاره الجغرافي وتوزيع مراكز الاستقرار البشري الكثيف على ضفافه وأيضا التلوث الناتج عن التوسع الحضري وتغيرات أنماط استهلاك السكان بطرح المخلفات السائلة من المصانع والمجاري والأمطار والسيول وإلقاء القاذورات والحيوانات النافقة وغيرها(عبد الماجد،2001م) الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج مواد عضوية قابلة للتحلل أو مواد تؤثر على الطعم والرائحة أو مواد سامة وبكتريا . الأمراض الضارة بصحة الإنسان إضافة إلى إنشاء السدود والخزانات على النيل يساعد في نمو الطحالب خلف الحوض نسبة لتوافر الظروف المناسبة لذلك في مياه صافية وضوء شمس(العدوي،1995 م).

وأيضا تتعرض مياه النيل إلى تغيرات طبيعية موسمية في معدلات الدفق مما يؤثر في نوعية المياه حيث تزداد المواد الصلبة العالقة في فترة الفيضان مما يغير في

Doi : 10.12816/jasg.2020.73432

درجة لون وعكر المياه، ويتطلب ذلك عمليات تنقية وترشيح متعددة وبالتالي مزيد من كمية ونوعية مواد التنقية والتظهير.

وخلاصة القول أنه مع تعدد أنواع الملوثات التي قد تغير في نوعية مياه النيل يحتاج الأمر إلى معالجات كثيرة واحدة بعد الأخرى للوصول إلى مياه جيدة النوعية صالحة للاستخدام السكني.

واستنادا على ما سبق نستطيع أن نقول عدم صلاحية مصدر المياه للاستخدام السكني باكترولوجيا من ناحية بكتريا الكلوليفورم ومطابقة مياه المصدر للنواحي الطبيعية الكيميائية.

يتضح مما سبق أن تحديد الصلاحية مياه المصدر تعتمد على درجة تلوثها ومدى كفاءة عمليتي التنقية والتطهير لذا لابد من حماية المصدر من كافة الملوثات خاصة أن الإسلام قد حرص على ضرورة المحافظة على المياه في مصادرها يمنع إلقاء أي مواد ملوثة في المياه التي تستخدم في الشرب أو الوضوء أو الاستحمام مثل البول والبراز وغيرها عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم) : لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه فإن عامة الوساوس منه (وقوله) : اتقوا الملاعن الثلاثة البراز والمورد .. الظل وطرق الناس (رواه أبو داؤود) .

إضافة إلى ذلك فقد أوضح الرسول صلى الله عليه وسلم ضرورة التأكد من صحة ماء المصدر قبل استخدامه وذلك يمنع المسلمين من الشرب من مصادر المياه (النهر – الغدير) مباشرة بأن يتمدد أحدهم على بطنه ويشرب الماء بفمه من مصدره ما لم يغترف أحدهم بيده فيرى الماء قبل أن يشرب فربما علق به ما يكدره فيؤذيه ويمرضه قال ابن عمر (: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا أن نشرب على بطوننا ونهانا أن نغترف باليد الواحد قال : لا يلغ أحدكم كما يلغ الكلب ولا يشرب بالليل من إناء حتى يختبره ألا أن يكون مخمرا مغطى) (عبد الله،1990 م).

نوعية المياه في الشبكة :

يعتبر نظام الشبكة من أفضل طرق توزيع المياه من ناحية المحافظة على جودة المياه إذا ما توفرت فيها شروط السلامة الصحية وقد أثبتت الدراسات أن المياه المنقولة بغير الشبكة أكثر عرضة للتدهور في نوعيتها أثناء النقل أو التخزين (عبد الوهاب،2002 م).

وتجدر الإشارة إلى أن نظام شبكة مدينة ربك يخدم حوالي 34% فقط من إجمالي سكان المدينة لعام2015 م ويتكون من خطوط رئيسية وفرعية تصنع من الاسبستوس والحديد الزهر والحديد المجلفن والبولين للتوصيلات الفرعية) هيئة مياه الشرب، ربك2015 م) .

حيث يفرض نظام توزيع الشبكة ذو النهايات الميتة المياه للتأسن ونمو البكتريا وتوالد الروائح الكريهة(عبد الماجد،2001م) .

كما أن قدم وتباين عمر الشبكة واختلاف مادة صنع أنابيب الشبكة وعمل التجديدات والتوسعة وأعمال الصيانة وإلى غير ذلك قد يعرض بعض أجزاء الشبكة للكسر والعطب ومما يؤدي إلى دخول ملوثات قادرة على الانتشار بسرعة إذا لم تؤخذ الاحتياطات اللازمة(الهاشمي،1992 م) بالإضافة إلى ممارسات السكان لبعض السلوكيات تؤثر نوعية المياه كقطع بعض أنابيب الشبكة العامة أو استخدام الطلمبة الساحبة(الموتور) إذ يؤدي إلى امتصاص بعض الملوثات السطحية داخل الشبكة.

ومما سبق يتضح أن مياه الشبكة في منطقة الدراسة عرضة للتدهور في نوعيتها نسبة للنمو العمراني المتسارع الذي يتطلب عمل تمديدات أفقية وتوسعة للشبكة فضلا عن كثافة الأعمال الإنشائية داخل منطقة الدراسة وإعادة تنظيم الطرق وغيرها مما يعرض الشبكة إلى دخول الملوثات .

وقياسا لما سبق في منطقة الدراسة لقد تم أخذ عينات من الشبكة بمعدل ثلاثة عينات لتحديد نوعية مياه الشبكة ومدى مطابقة محتواها الطبيعي والكيميائي للمواصفات القياسية العالمية والمحلية وبالنسبة للتحليل البكتريولوجي فقد تم اخذ أربعة عينات من الشبكة في أربعة أحياء من أحياء الدراسة ونسبة لعدم جاهزية محطة ربك تم فحصها في معمل مدينة كوستي حيث تم استبعاد عدد من العينات لأسباب خاصة بالعمل أو جرى الفحص على أربعة أحياء تمثل منطقة الدراسة ومن خلال الجدول رقم (٦٥/٤) أظهرت نتائج الاختبارات الجرثومية للعدد الكلي وجود البكتريا الكوليفورم فقد وجدت في الشبكة في C_3, C_2 رموز لأحياء مدينة ربك إذ تمثل حي الزهور مربع (6) ربك القديمة ومربع (8) واتخذت تلك الرموز كمسميات لأسباب تتعلق بالمعمل أما بالنسبة للخصائص الطبيعية والكيميائية المؤثرة في نوعية المياه والصحة فقد تبين من فحص جميع العينات أنها تقع ضمن المسموح به محليا .

الجدول (٦٥/٤)

يوضح التحليل الكيميائي والفيزيائي لبعض العناصر في منطقة الدراسة

Sample	B	C1	C2	C3
Turbidity N.T.U	5	4	5	5
Taste	Nil	Nil	Nil	Nil
Odour	Nil	Nil	Nil	Nil
PH	7.4	7.7	7.9	7.8
Total Alkalinity	-	134	-	-

المصدر: الدراسة الميدانية: 2016م

بالإشارة إلى أن فصل الخريف أكثر فصول السنة ارتفاعا في زيادة العكارة إذ تصل أحيانا 37وحدة عكارة (هيئة مياه الشرب ربك ،٢٠١٤م) .

وتجدر الإشارة إلى أن العكر في المياه ينتج عن مواد عالقة مثل الطين والعدوي العالق أو صخور مكسرة أو مواد عضوية متعفنة أو وجود بعض الأحياء المجهرية مثل البلانكتون وغيرها زيادة على أن العكر يؤثر على استساغة المستهلك وعمليات التقنية والمعالجة (عبد الماجد،2001 م).

اعتمادا على ما ذكر سابقا يمكننا قبول فرضية عدم صلاحية مياه الشبكة باكترولوجيا بنسبة(% 25بكتريا كوليفروم)أما بالنسبة للخصائص الطبيعية والكيميائية أنها تقع ضمن المسموح به عالميا ومحليا مع الإشارة إلى زيادة في درجة العكارة في فصل الدميرة تصل أحياناً إلى ٢٥وحدة عكارة(هيئة مياه الشرب ربك2016م).

جدول (٦٦/٤)
يوضح التحليل البكتيري في منطقة الدراسة

No	Samples	Total coli form	Contamination fecal
1	A	Presence	Nil
2	B	Nil	Nil
3	C1	Nil	Nil
4	C2	Nil	Nil
5	C3	Presence	Nil

المصدر: الدراسة الميدانية: 2016م

٤-٥٢ نوعية المياه في الوحدات السكنية :

من الحقائق المسلم بها أن نوعية المياه يمكن أن يحكم عليها تبعا لنوع استخدامها ف الأغراض المختلفة بالنسبة للاستخدام السكني للمياه لابد أن تتوافر فيها خصائص كونها صحية مناسبة للاستخدام خالية من التلوث بالجراثيم المسببة للأمراض مثل البكتريا والفيروسات والديدان وكذلك المواد الكيميائية الضارة بالصحة فضلا عن خلوها من العكارة والألوان والرائحة والطعم وغيرها من الخصائص التي تؤثر على قبول المستهلك (عبد الماجد،2001 م) ولعله من المفيد أن نذكر أن المياه بالمواصفات السابقة الذكر مهمة لتأثيرها المباشر على الاستخدام الصحي للشراب وإعداد الطعام والنظافة الشخصية ونحوها إضافة إل الطهارة التي تتطلب استعمال الماء المطلق أي الباقي على أصله ولم يخالطه شيء وهو الطاهر في نفسه المطهر لغيره مثل ماء المطر والثلج والبرد (الرودي،2001 م) (لقوله تعالى) : وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به (الأنفال ، الآية. (11) .

ولتقييم نوعية المياه في الوحدات السكنية في منطقة الدراسة يمكن الوصول إلى بعض المؤشرات من خلال النسب الخاصة التي عكستها الأسر لبعض خصائص

المياه التي تؤثر في قبول واستساغة المستهلك للمياه مثل الصلاحية من حيث اللون والطعم والعدم الاطمئنان لنظافة المياه وصحتها إضافة إلى وسائل استخدام المياه.

المشكلات الصحية المتصلة بالمياه :

تعتبر المشكلات الصحية المرتبطة بالمياه إحدى مصادر القلق بالنسبة لعلاقة الماء بالصحة فمع أن الماء لازم لاستمرار الحياة فقد يكون سببا في القضاء عليها (الطويل،2005م)إذ تمثل الأمراض المنقولة بالمياه أكبر فئة من فئات الأمراض السارية في العالم وتسهم بصورة أكبر في الوفيات خاصة بين الأطفال في الدول النامية نتيجة لاستهلاك الماء الملوث ووجود حيوانات وحشرات ناقلة تتكاثر في الماء والبايلولجي والنقص في نظم الإصحاح إذن هي مرتبطة بنوعية وكمية المياه والصرف الصحي(خليل2004م).

حيث قدرت منظمة الصحة العالمية أن حوالي 5 مليون شخص يموتون كل عام بسبب أمراض المياه الملوثة وأن 170 مليون نسمة من سكان مدن الدول النامية لا يحصلون على إمداد مأمون كافي وأكثر من 330 مليون نسمة لا يتاح لهم صرف أو إصحاح وأن معظم المراكز الحضرية في أفريقيا وآسيا تعد محرومة من نظم الصرف الصحي) منظمة الصحة العالمية ،1999 م (وفي جانب آخر لا يعد توفر الماء الصالح للاستخدام عاملا أساسيا للصحة من ناحية الاستهلاك فحسب بل لدوره في الإنتاج لأن الناس الذين يعانون مشكلات صحية مرتبطة بالمياه هم أقل اقتدارا على أن يعيشوا حياة منتجة مما يؤدي إلى ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن ضياع الجهد والزمن المبذول في جلب المياه في حالة عدم كفايتها الذي يمكن أن يوجه في تحقيق مشاريع إنتاجية أخرى والتي غالبا ما يقوم بها النساء والأطفال وعلى الرغم من أن المشكلات الصحية المتعلقة بالمياه أكثر إلحاحا في العالم ولارتباطها باستخدام المياه في الأغراض المختلفة خاصة في الشرب والنظافة الشخصية وعلى الرغم من إعلان عقد المياه (1990-1980م) وتحديد يوم 22 أبريل من كل عام يوميا للمياه وعلى الرغم من المردود والعائد الاقتصادي لوفرة المياه الصحية للسكان إلا ان الربط بين الصحة والماء ما زال يحتل مكانا هامشيا في أذهان السلطات العامة في المدن النامية وفي أذهان السكان ويظهر غياب نوعية المياه الجيدة في المصدر والشبكة والوحدات السكنية وذلك من خلال الاستمرار في التخلص من المخلفات والصرف المنزلي والصناعي في الأنهار وممارسة السكان لبعض السلوكيات الخاطئة في استخدام المياه السكني خاصة أنه يمكن الحد من أمراض المياه بتوفير المياه الجيدة النوعية أو تجنب استخدام الماء الملوث ويؤكد ذلك ما قاله لويس باستير : إننا نشرب 90% من أمراضنا(الطويل2005م) .

ومن الصعوبات التي تواجهها منقطة الدراسة في تزويد سكانها بمياه الشرب الكافية حيث أن معظم السكان لا تخدمهم شبكة التوزيع المياه ولعل ذلك مرتبط

Doi : 10.12816/jasg.2020.73432

بالمشكلات الاقتصادية والسياسية والعمرانية عدم التخلص الآمن من الفضلات الآدمية والمياه المستعملة لكون غالبية أمراض المياه تنتقل نتيجة تلوث مياه الشرب والأطعمة بهذه المخلفات أو عن طريق تهيئة بيئة مناسبة لتوالد الحشرات ونواقل أمراض المناطق الحارة.

مخالفة معظم الوحدات السكنية في المدن النامية للأنظمة السكنية المأمونة صحيا حسبا مقاييس منظمة الصحة العالمية سواء من ناحية الموقع أو نظام البناء أو الاهتمام بصحة البيئة سواء من ناحية الموقع أو نظام البناء أو الاهتمام بصحة البيئة حيث تتطلب شروط الصحة من أمراض المياه كفاية الإمداد كما ونوعا مع فاعلية التخلص من مفرغات الإنسان والمخلفات الصلبة والسائلة وتوفير الحماية من نواقل الأمراض الموجودة في الوحدة السكنية وما حولها (منظمة الصحة العالمية،1999م) .

إضافة إلى التكدس والاكتظاظ الذي يعرض السكان لاختلاط الأنفاس وسرعة العدوى بالأمراض فضلا عن عدم العناية بنظافة المسكن الأمر الذي يؤدي إلى معاناة تلك المدن من أمراض تلوث المياه وعدم النظافة الشخصية وبذلك ترتفع معدلات وفيات القصر والأطفال دون سن الخامسة(بانقا،2004م) .

محدودية نظرة المسئولين في المدن النامية لنظام إمداد المياه من ناحية عوائده الاقتصادية واعتبارها إحدى الخدمات العامة.

عدم توفر المعلومات والبيانات الخاصة بالمياه والخدمات الصحية والصرف الصحي من جهة وانتشار الأمراض من جهة أخرى والتي تعدم أهم مؤشر لتحديد المشكلات الصحية ذات العلاقة بالمياه ومن ثم أخذ التدابير الصحية اللازمة لها.

عدم كفاية الخدمات الصحية للسكان التي تساعد في الحد من مخاطر أمراض المياه لا سيما أن معظمها يمكن الشفاء منه عند وجود الرعاية الصحية والعلاجية فمثلا في حاضرة ولاية النيل الأبيض يوجد مستشفى واحد وعدد اثنان مستشفى خاصا وستة مراكز حكومية يعني عدم كفاية مراكز الخدمات الصحية.

بناء على ما سبق تتضح المشكلات الصحية المتصلة بالمياه في انتشار أمراض المياه النوعية والكمية حيث تلوث المياه الحاملة للأمراض ملوثة بمواد كيميائية أو ميكروبات ويتم هضم هذه الملوثات فيحدث المرض .والجدير بالذكر أن تحديد درجة التركيز القصوى لتلك الملوثات في الماء هو الحد المسموح به صحيا حسب وزن الفرد واستهلاكه من مياه الشرب اليومي) الخطيب ،2004 م (وأن الزيادة فيها تؤدي إلى الإصابة بالمرض أو التسمم بالإضافة إلى وجود أمراض أخرى ناتجة عن عدم كفاية الماء للقيام بالنظافة الشخصية.

تعتبر مدينة ربك إحدى مدن الدول النامية التي تعاني أمراض المياه وقد دلت بيانات وزارة الصحة للعام2015 م أن جملة إصابة السكان بالأمراض خلال العام بلغت (١.٢٩٨٠٨) منهم حوالي (٥٤٠.٧٥٢) مصاب بأمراض المياه إلى ما يمثل

نسبة (٤٠%) من إجمالي الأمراض السائدة للعام2015 م وعلى الرغم من علاقة هذه الأمراض بكمية ونوعية المياه في المدينة إلا أنها ترتبط ارتباطا قويا بالبيئة الصحية في الوحدة السكنية ومدى توفر نظام الصرف الصحي. منطقة الدراسة.

٤-٤-٥ رؤية المبحوثين لحل مشكلات المياه بالمنطقة:

الجدول (٤/٦٧)

يوضح رؤي المبحوثين لحل مشكلات المياه بمنطقة الدراسة

الرؤية	التكرار	النسبة
الفحص المعملي الدوري للمياه.	110	29.2
مراجعة الخطوط الرئيسية من والي النيل)	63	16.7
مراجعة الخطوط الفرعية(من والي الخط الرئيسي.)	87	23.1
الاستجابة السريعة من قبل هيئة المياه لبلاغات الأعطال	116	31.0
المجموع	**376**	**100%**

المصدر: الدراسة الميدانية: 2016م

مما عرض سابقا تتضح أهمية توفير المسكن الصحي واعتباره ضرورة أساسية وحقا مشروعا لكل أسرة وما يتبع ذلك من توفير الخدمات اللازمة لصحة المسكن كإمداد المياه كما ونوعا وصر ف المياه الأسنة والفضلات بشكل سليم عدم تكدس النفايات في المنزل لان غياب هذه الخدمات يعنى تدنى متطلبات الصحة لذا فالوقاية منها تتم بعدم استخدام المياه الملوثة والعناية بالنظافة الشخصية وفيما يلي عرض لأهمها:

الوقاية من أمراض المياه :

من الصعب إجراء قياس كمي لمدى التحسن في الحالة الصحية لأي مجتمع عن طريق تعديل بيئته المائية ولكن التزويد بالماء الكافي ذي النوعية الجيدة وقطع حلقة الاتصال بين البراز والفم – النظافة الشخصية – أمور لابد منها للحد من أمراض المياه .وقد حققت هذه الإجراءات هبوطا واضحا في معدلات أمراض المياه في معظم بلدان أوربا وشمال أمريكا قبل الاعتماد على الأدوية العلاجية(منظمة الصحة العالمية1989م) لذا سيتم التركيز على تجنب استخدام الماء الملوث والنظافة الشخصية كوقاية من أمراض المياه.

تجنب استخدام المياه الملوثة :

يعتبر الابتعاد عن استعمال المياه الملوثة في كافة استخداماتها السكنية أهم أسس الوقاية من أمراض المياه لأن ذلك يعني الابتعاد عن إحدى طرق انتقال المرض (الشرب، الأكل، الاستحمام) ويعد الشرب أخطر وسيلة لنقل الأمراض لكثرة

Doi : 10.12816/jasg.2020.73432

استعماله، لذا من السهولة إصابة الشخص بالأمراض إذا كان الماء ملوثا طبيعيا أو كيميائيا أو باكترلوجيا ويدخل ضمن ذلك استخدام الثلج الذي يستهلكه سكان المدن في تبريد المشروبات خاصة في الصيف ويكون الثلج ملوثا إذا كان مصدر مائه ملوثا أو لم تجر عملية التعقيم اللازمة بدقة قبل صناعته بالرغم من أن عملية التبريد إلى درجة الصفر قد تقتل بعض الجراثيم(خليل،2004م) إضافة إلى ذلك فإن إتباع الطرق غير الصحية في الشرب يمكن أن تلوث الماء خاصة وأن معظم الأمراض تنتقل عن طريق لعاب أو رذاذ أو نفس المريض وقد علم الرسول صلى الله عليه وسلم أصحابه الطرق الصحية لشرب الماء وذلك عندما نعى عن شرب المرء من فم السقاء أو الإناء الكبير المعد لمجموعة من الناس مثل(الترمس، الجيلكان) خوف انتقال الجراثيم من فم الشارب إلى الماء ومن الانتقال لبقية الشاربين، قال ابن عباس رضي الله عنهما : نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشرب من السقاء(رواه البخاري أي من أراد الشرب عليه أن يأخذ بإناء أصغر قدر حاجته من الماء(عبد الجواد،2001م) كذلك نهي الرسول صلى الله عليه وسلم من التنفس في الماء أثناء الشرب لئلا يتلوث فيشرب السليم منه فيمرض خاصة وأن هناك كثيرا من الأمراض المعدية التي تنتشر عن طريق التنفس قال صلى الله عليه وسلم(لا يتنفس أحدكم في الإناء أثناء الشرب أو ينفخ فيه) رواه الترمذي ومن جهة أخرى فإن الأمراض تنتقل عن طريق المياه بصورة غير مباشرة وذلك بأكل الخضر والفاكهة المروية بمياه ملوثة أو غير مغسولة بالماء أو أكل حيوانات مائية تمتص ميكروبات تحتفظ بها (السلسلة الغذائية) أو عن طريق إعداد الطعام بمياه ملوثة(خليل،2004م)وتجدر الإشارة إلى أن الأمراض الناتجة عن عوامل ممرضة في الماء والطعام الملوثين توصف بأنها الأشد أثرا على الصحة على مستوى العالم(منظمة الصحة العالمية،1999م) .

كذلك تنتقل الأمراض عن طريق الاستحمام بالمياه الملوثة ويرتبط ذلك في المدينة باستخدام أحواض السباحة في النوادي والفنادق والجامعات والمدارس ورياض الأطفال والوحدات السكنية وغيرها، حيث أصبح بعض السكان والطلاب في كافة مستويات التعليم يمارسون هواية أو تعليم السباحة، وعلى الرغم من انعدام هذه الظواهر في الوقت الحالي في منطقة الدراسة إلا أن مؤشرات وجودها تدل على احتمال انتشارها مستقبلا، وتعلب أحواض السباحة دورا خطيرا في انتشار الأمراض إذا ما استعملها أشخاص مصابون بأمراض معدية كالأمراض الجلدية أو التنفسية وغيرها فهؤلاء يتركون جراثيم أمراضهم في الماء فيصاب بها غيرهم من السباحين، لذا تظهر ضرورة تطبيق شروط الصحة الخاصة بتعقيم وتغيير مياه أحواض السباحة باستمرار حتى لا تكون وسيلة لنقل الأمراض(الخطيب،2004م) .

النظافة الشخصية :

بما أن معظم ميكروبات وجراثيم أمراض المياه تعيش وتتكاثر في الأوساخ والقاذورات أينما وجدت بالتالي يصبح تبصير الإنسان بالنظافة الشخصية والطهارة من أولويات منظومة الوقاية من أمراض المياه لارتباطها المباشر بالصحة وأن هذا مضمن في أدب الإسلام وثقافته وفي هذا الجانب سوف نعرض للنظافة الشخصية في بعض أعضاء الإنسان وأطرافه كالأيدي والأرجل والأنف والفم وغيرها باعتبارها إحدى طرق انتقال الأمراض في حالة عدم العناية بنظافتها ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي:

نظافة الأيدي:

لما كانت الأيدي الملوثة سببا في انتقال بعض الأمراض عن طريق الفم كالدسنتاريا، التيفويد، التهابات الأمعاء)عبد الماجد،2001 م (حيث تتراكم الجراثيم تحت الأظافر وثنايا اليد كان لزاما على الفرد غسلها عند ملامسة كل شيء قذر أو ملوث وكذلك قبل وبعد الطعام فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم(إذا أراد أن يأكل غسل يديه) النسائي ، كما أن بقايا الطعام تمثل وسطا جيدا لنمو الجراثيم وتكاثرها مع حرارة اليد اللازمة لنموها فيصاب الإنسان بالمرض ويدل معنى قوله عليه الصلاة والسلام) إن الشيطان لحاس فأحذو ره على أنفسكم من بات وفي يده ريح غمر" دسم "فإصابة شر فلا يلو من إلا نفسه) رواه الترمذي والحاكم، وكما أشير سابقا فالشيطان يمثل في التصور الإسلامي كل شر يصيب الإنسان منه الأذى والمرض(الرودي،2004م) .

كذلك يجب غسل الأيدي بعد قضاء الحاجة أي بعد الخروج من التواليت ليزيل كل ما علق من آثار الفضلات ورائحتها وقد عبر الإسلام عن ذلك بالاستنجاء والغسل بالماء عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت " : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من غائط قط إلا مس ماء " ابن ماجة (عبد الجواد،2001م)وجدير بالذكر تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم استعمال اليد اليسرى للاستنجاء واليمنى للشراب والطعام والتناول يدل على حرصه عليه الصلاة والسلام على نظافة الأيدي منعا لدخول بعض آثار الفضلات في ثنايا اليد إذا لم يتم نظافتها بالصورة المثلى سيما في حالة عدم توافر الماء(عبد الله،1990م) .

ويعد تقليم الأظافر من الأمور المكملة لنظافة اليد درءا لتجمع الأوساخ المؤدية للإصابة بالأمراض.

نظافة الأرجل:

عادة ما تتراكم الأوساخ في الأطراف خاصة بين أصابع القدم التي تكون عرضة لنمو الفطريات والتعفن نتيجة العرق مما يسبب أمراض جلدية متعددة كما أن

Doi : 10.12816/jasg.2020.73432

عدم العناية بنظافة الساق والقدم قد يؤدي لإصابتها بالتهاب ميكروبي شديد قد ينتج عنه تسمم عام (الرودي،2001 م).

ومن الأهمية بمكان الحرص على نظافة الأرجل جيدا فقد كان صلى الله عليه وسلم " إذا توضأ يدلك أصابع رجليه بخنصره " أبو داؤود كما حث عليه الصلاة والسلام على التخليل بين الأصابع لقوله(إذا توضأت فخلل بين أصابع يديك ورجليك الترمذي ، وفي ذلك وقاية للأرجل من الأمراض التي تصيبها(قاسم،1988م) .

نظافة الفم والأنف والأذنين:

تمثل فتحات الجسم التي قد تنتقل عبرها جراثيم بعض الأمراض لذا لابد من العناية بنظافتها وغسلها بالماء النقي لطرد الميكروبات(عبد الماجد،2001م) وتكون نظافة الفم بتخليل الأسنان من بقايا الطعام والمضمضة بعده، روي أبو داؤود أن النبي صلى الله عليه وسلم(أكل كتف شاة فمضمض) (عبد الله،1990م) ويعتبر السواك من الأمور المهمة في نظافة الفم مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم) السواك مطهرة للفم ومرضاة للرب (ابن ماجة وعليه فإن عدم العناية بنظافة الفم من شأنه المساعدة في ظهور بعض الأمراض كالالتهابات الميكروبية في اللوزتين والحلق (الرودي،2001م).

أما نظافة الأنف فقوامها غسل الأنف عن طريق الاستنشاق والاستنثار أي دخول الماء وخروجه من الأنف عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم) إذا توضأ أحدكم فليستنشق بمنخريه من الماء ثم ليستنثر (احمد والبيهقي) (عبد الله ،1990م) .

وتأتي نظافة الأذنين من خلال مسح الأذن ظاهرا وباطنا بالماء فقد صح أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح بأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل أصابعه في صماغ أذنيه . أبو داؤود(قاسم،1988م) .

نظافة العين :

تعد نظافة العين بالماء خاصة المأقين – زاويتا العينين من الأنف – التي تتجمع فيها الإفرازات العينية من أهم وسائل الوقاية من التهاب العيون الميكروبي بالذات أمراض العيون المرتبطة بعدم نظافة الوجه والعين وقد صح عن الرسول صلى الله عليه وسلم) كان يمسح المأقين(ابن ماجة واحمد) (الرودي ، ٢٠٠٤م) .

نظافة الجسم:

لما كانت نظافة الجسم عموما عن طريق الاستحمام مفيدة في إزالة الأوساخ والعرق والروائح الكريهة وكل ما يتعلق بها من جراثيم وميكروبات مسببة للأمراض، أمر الإسلام بالمواظبة على نظافته ولو مرة في الأسبوع وهو ما يتعارف عليه المسلمون بغسل الجمعة قال صلى الله عليه وسلم) حق على كل مسلم أن يغسل في كل سبعة أيام فيغسل رأسه وجسده(رواه البخاري ومسلم) (قاسم ، ١٩٨٨م) .

وجدير بالذكر أنه يجب على الفرد العناية بالنظافة بعد قضاء الحاجة للتخلص من الفضلات القذرة وقد حرص الإسلام على ذلك بالحث على الاستنجاء متى ما توافر الماء، وعد تلك الفضلات نجسة وأي ملامسة للجسم أو الملابس مدعاة للغسل والنظافة وشدد في ذلك حين جعل عدم التخلص من آثار البول مثلا مستحقا لعقوبة الإنسان بعد موته، عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم مرب بقبرين فقال) إنهما يعذبان وما يعذبان بكبير أما أحدهما فكان لا يستنزه من البول وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة (رواه الجماعة، والاستنزاه يعني التخلص التام والنظافة المطلقة، قال أنس) كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا تبرز لحاجته أتيته بماء فيغسل به (البخاري) (عبد الله ، ١٩٩٠م) .

نظافة الثياب:

ترتبط نظافة الفرد الشخصية بنظافة ثيابه التي يمكن أن تشكل بيئة لكثير من الميكروبات والجراثيم ونواقل الأمراض في حالة العناية بنظافتها مثل القمل والروائح الكريهة وغيرها) عبد الماجد،2001 م . (وقد حافظ الإسلام على ذلك فكانت نظافة الثياب من أول تعاليم الإسلام لقوله تعالى) : وثيابك فطهر (المدثر ، الآية . 4 كما ربط الإسلام بين أداء الصلاة ونظافة الثياب بجعله نجساتها مدعاة لعدم قبولها وقد اهتم النبي صلى الله عليه وسلم بنظافة ملابس أصحابه فما أن يرى مسلما يرتدي الوسخ من الثياب حتى يقول) ما يجد هذا ما يغسل به ثوبه) ، (عبد الله ، ١٩٩٠م) .

مما سبق تتضح أهمية نظافة الفرد الشخصية في تحقيق الصحة من خلال نزعه للأوساخ والقاذورات التي تعلق بهما فتحميه من الأمراض.

نظافة الوحدة السكنية:

إن العلاقة بين الصحة والمسكن علاقة مباشرة خاصة فيما يتعلق بأمراض المياه، إذ أن عدم محدودية وحصر حركات الحشرات والجراثيم الناقلة للأمراض مرتبط بصحة الوحدة السكنية وما حولها) وجود صرف صحي، صحة البيئة (ناهيك عن توافر إمداد المياه كما ونوعا، فالعناية بنظافة المسكن والتخلص من المخلفات بطريقة صحيحة من شأنه الحد من تكاثر نواقل الأمراض وبالتالي تجنب انتشار أمراض المياه .أو كما قليل الوقاية خير من العلاج، والنظافة من الإيمان.

من خلال العرض السابق تتضح أهمية النظافة ودورها في الحد من انتشار ونقل أمراض المياه ويستدعى ذلك توافر إمداد المياه كما ونوعا فالكمية مرتبطة بالقيام بالنظافة على أكمل وجه والنوعية مرتبطة بإزالة الميكروبات عند استخدامها حيث أثبتت دراسات في منظمة الصحة العالمية قسم الصحة الوقائية أن استعمال الماء النظيف في الغسل يزيل 90% من الميكروبات والجراثيم وهذا ما صرح به الإسلام بأن الرجس والتلوث يزول بالغسل بالماء الطاهر لقوله تعالى) وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ويذهب عنكم رجز الشيطان (الأنفال ، الآية .11 فالطهارة

Doi : 10.12816/jasg.2020.73432

تذهب النجاسة والرجس بالمفهوم الإسلامي والتعقيم يزيل التلوث ويقتل الجراثيم بمنطق العلم التجريبي والمراد واحد والسبق للإسلام .

ومن هنا يتجلى دور الإسلام في مدى اهتمامه بالنظافة سيما نظافة الفرد المتمثلة في وجوب الوضوء والغسل والأمر بغسل اليد قبل وبعد الطعام ونظافة الملابس وتطهيرها وما إلى ذلك وربط ذلك بالعبادات الفردية والجماعية توكيدا لحماية ووقاية الجسم من الأمراض.

نخلص من هذا إلى أنه على الرغم من قلة المشكلات الصحية الناتجة عن المياه في منطقة الدراسة إلا أنها أعطت مؤشرات لتفسير انتشار أمراض المياه، حيث اتضح أن أكثر أمراض المياه انتشارا هي الملاريا والدسنتاريا والإسهالات والحميات المعوية والكلى والأمراض الجلدية وأمراض العيون وهي أمراض مرتبطة بنوعية وكمية المياه .مما يؤكد دور المياه من الناحية النوعية والكمية في انتشار الأمراض . ومن جهة أخرى تبين ارتباط معظم أمراض المياه النوعية بخصائص المياه البيولوجية مما يعني وجود التلوث بالفضلات الآدمية والحيوانية سواء في المصدر أو الشبكة أو الوحدات السكنية الناتج عن قصور في معالجة المياه أو فشل عملية الكلورة (المصدر، الشبكة) أو نتيجة ممارسة السلوكيات الخاطئة للسكان وعدم النظافة الشخصية.

ويبرز دور كمية المياه في انتشار الأمراض من خلال انتشار الأمراض في الأحياء السكنية الذي دلت نتائجه على أن أمراض المياه أكثر انتشارا في منطقة الدراسة ويتفق ذلك مع تدني متوسط استهلاك المياه(الأسري والفردي)لأسر العينة لذا تعد أمراض المياه النوعية والكمية من الأمراض ذات العلاقة بتدني صحة البيئة ومتطلبات الوقاية منها تتم بالابتعاد عن استخدام الماء الملوث والعانية بالنظافة الشخصية، وبذا يمكن القول بأن تدني كمية ونوعية المياه في منطقة الدراسة انعكس على الأحوال الصحية للسكان متمثلا في الأمراض ذات الصلة بالمياه

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

١. القرآن الكريم

٢. السنة النبوية

ثانياً: المراجع باللغة العربية

١) الطويل : سعد ، (٢٠٠٥م) ، الصراع حول المياه الارث المشترك للإنسانية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة .

٢) الخطيب : (٢٠٠٦م) ، السيد أحمد : تلوث الماء : المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع – الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٦م .

٣) العدوي : محمد صادق ، (١٩٩٠م) : هندسة الإمداد بالمياه الصحية (١) دار صادق للنشر، الاسكندرية .

٤) عبد الجواد : احمد عبد الوهاب ، (٢٠٠١م) ، المنهج الاسلامي لعلاج تلوث البيئية ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة.

٥) عبد الماجد ، عصام ، الطاهر محمد الدردري ، (٢٠٠١م) ، الماء ، الدار السودانية للنشر الخرطوم.

٦) عبد الله ، عمر بن محمود ، (١٩٩٠م) ، الطب الوقائي : الاسلام ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدوحة.

٧) الرودى حسني : (٢٠٠١م) ، الماء الخلق الانسان ، الصحة ، الآية ، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

٨) الصحة العالمية: (١٩٨٩م) ، دلائل جودة مياه الشرب ، والمعايير الصحة .

Doi : 10.12816/jasg.2020.73432

تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة. دراسة تحليلية

إعداد

د. محي الدين أحمد المدني

كلية الأقتصاد والعلوم السياسية،جامعة بني وليد- ليبيا

Doi : 10.12816/jasg.2020.73433

استلام البحث : ١٠ / ٢ /٢٠٢٠ قبول النشر: ٢٢ / ٢ / ٢٠٢٠

المستخلص:

أستهدفت الدراسة بشكل اساسي مجموعة من الاشكاليات الداخلية التي اثرت علي عملية التنمية المستدامة في ليبيا، فعقب سقوط نظام "القذافي" عانت ليبيا من عدم الاستقرار والمنافسة السياسية والأيديولوجية والقبلية والاستقطاب الفكري، والتي مثلت مجموعة من العوائق والتحديات كنتيجة للأثر السلبي الذي منيت به المنظومة القيمية في عهد النظام السابق الذي كرس نوعاً من الثقافة القائمة على الفصل بين القبائل المختلفة. هكذا أصبح المجتمع الليبي مجتمعاً منقسماً، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسساتية، في ظل غياب مرجعية متفق عليها وعدم وضوح الرؤية المستقبلية، وخاصة لأن ليبيا لم تكن تمتلك دستوراً تستند عليه ولا نظاماً مؤسساتياً ولا نظاما إدارياً متكاملاً ولا بني سياسية تساعد الحكومة الجديدة على تحقيق تنمية مستدامة بليبيا الجديدة، وعلى ذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية على هيئة تساؤل رئيس وهو : **ما تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الليبية؟ . الاستنتاجات**

١. التجربة الليبية لها عدة سمات ويمكن إجمالها في أنه منذ بداية الأزمة الليبية فرض على حركة التغيير والاحتجاج التحول السريع عن المسار السلمي إلى حمل السلاح لتدخل مباشرة إلى صراع مسلح مفتوح بين الطرفين.

٢. تنوعت المحددات والإشكاليات المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي الليبي ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ومنها: العامل القبلي، إشكالية توزيع النفوذ والموارد، قضية نزع السلاح من الملشيات وإعادة تشكيل الجهات الأمنية، إشكالية الاندماج القومي، وغيرها.

Abstract:

After the fall of the "Gaddafi" regime, Libya suffered from instability, political, ideological, tribal competition and intellectual polarization, which caused the emergence of a set of internal problems that affected the sustainable development process, which represented a set of obstacles and challenges as a result of the negative impact of the value system in the era of The previous regime which established a kind of culture based on the separation of different tribes.Accordingly, the research problem can be formulated in a major question: What is the effect of the Libyan tribe on achieving sustainable development in the Libyan state?, Conclusions:

1. The Libyan experience has several characteristics, and it can be summarized in the fact that since the beginning of the Libyan revolution, the movement of change and protest has imposed a rapid shift from the peaceful path to carrying weapons to enter directly into an open armed conflict between the two parties.

٢. The determinants and problems affecting the Libyan democratic transformation process varied between political, economic, social and cultural, including: the tribal factor, the problem of the distribution of influence and resources, the issue of disarmament from the revolutionaries and the reshaping of the security authorities, the problem of national integration, and others .

المقدمة

يعتبر عنصر القبيلة مكونا أساسياً وعرقياً لتركيبة المجتمع الليبي نتيجة تفاعل القوى الاجتماعية والعوامل الجغرافية القائمة في البلاد التي أفرزتها "الجهوية"[١]، لذا نجدها حاضرة وبشدة في الحياة السياسية ، سواء في الكفاح ضد المستعمر الإيطالي

[١] مركز المزماة للدراسات والبحوث، الوضع الليبي يبحث عن خارطة الطريق الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي (القاهرة: معهد الربيع العربي، يناير ٢٠١٤) ، ص ٢.

١٩١١-١٩٤٣، أو في عصر الملكية ، أو حتى في العصر الجماهيري ، فأول دستور للبلاد بعد جلاء الإيطاليين وضعه رؤساء القبائل ١٩٤٩ لتؤسس بمقتضاه وعلى أساسه أول ملكية دستورية .

والقبيلة في ليبيا ليست رابطة دم، بل مظلة إجتماعية تتعايش تحتها جماعات مختلفة، توفر الحماية والأمان لأفرادها، وكذلك فرص العيش الكريم لأبنائها، فبإمكان أي من أفرادها أن ينضم لقبيلة ما، وله أن يصبح زعيما وحتى شيخا للقبيلة، إذ تجد في القبيلة الواحدة من هو أصله أمازيغي أوتباوي أو عربي أو تركي أو شركسي، وهذا يدل على التنوع الموجود داخل القبيلة الواحدة.

هذا ما هيئ للقبائل الليبية المختلفة بعد الإستقلال في عام ١٩٥١ للقيام بدور نوعي لحقب البناء والتشييد والإستقرار ومشاركتها في تأسيس وتكوين قرى ومدن وتجمعات (للبدو) في الدولة الليبية الحديثة ، من خلال خوض حروب شبه تحررية ضد بقية الوجود الأجنبي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[٢].

مشكلة الدراسة

عقب سقوط نظام "القذافي" عانت ليبيا من عدم الاستقرار والمنافسة السياسية والأيديولوجية والقبلية والاستقطاب الفكري، وهو ما تسبب في ظهور مجموعة من الإشكاليات الداخلية التي أثرت على عملية التنمية المستدامة، والتي مثلت مجموعة من العوائق والتحديات كنتيجة للأثر السلبي الذي منيت به المنظومة القيمية في عهد النظام السابق الذي كرس نوعاً من الثقافة القائمة على الفصل بين القبائل المختلفة.

هكذا أصبح المجتمع الليبي مجتمعاً منقسماً، تسوده فوضى سياسية، وهشاشة مؤسساتية، في ظل غياب مرجعية متفق عليها وعدم وضوح الرؤية المستقبلية، وخاصة لأن ليبيا لم تكن تمتلك دستوراً تستند عليه ولا نظاماً مؤسساتياً ولا نظاما إدارياً متكاملاً ولا بني سياسية تساعد الحكومة الجديدة على تحقيق تنمية مستدامة بليبيا الجديدة، وعلى ذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية على هيئة تساؤل رئيس وهو :

ما تأثير القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة في الدولة الليبية؟

فرضية الدراسة

هناك تأثير إيجابي لوحدة وتفاعل القبيلة الليبية على تحقيق التنمية المستدامة داخل الدولة الليبية

تساؤلات الدراسة

[٢] جمعة، محمد، الكفة الموازية التحركات القبلية المناوئة للسلفية الجهادية في ليبيا، جريدة الأهرام المصرية،(٢٠١٥/٥/٢٠) .

في ضوء التساؤل الرئيس الذي طرحته الدراسة الحالية، يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

١- كيف يبرز البعد القبلي في تطور الدولة الليبية؟

٢- ما دور القبائل في أحداث فبراير ٢٠١١ والفترة الإنتقالية الليبية؟

٣- ما هي ابرز المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التنمية المستدامة في ليبيا؟

٤- كيف يمكن صياغة رؤية مستقبلية لدور القبيلة في التنمية المستدامة في ليبيا؟

أهمية الدراسة

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية على النحو التالى :

اولا : من الناحية النظرية

١- السعى نحو إثراء الدراسات النظرية الخاصة بموضوع التنمية المستدامة ودورها على النطاقين الدولى والإقليمى ومصادرها وكيفية تفعيلها ومحاولة سد بعض النقص فى المكتبة العربية فى هذا الموضوع.

٢-هذه الدراسة تعتبر دراسة استكشافية تسعى إلى رصد ظاهرة وتحديد معالمها وهى المتعلقة بدور ووظيفة التنمية المستدامة وأدواتها وهى تفسيرية تحدد العلاقة بين المتغيرات الظاهرة وتطوراتها أو تحديدا بين طبيعة عمل المؤسسات المختلفة سواء الحكومية او غير الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة الخارجية وبين الأدوات المختلفة التي تستخدمها لتحقيق أهداف الدولة من جانب آخر وهى تقييمية تسعى الى تقييم متغيرات العلاقة على نحو يحقق دور فاعل لتحقيق التنمية المستدامة بكافة اشكالها للدولة.

ثانيا : من الناحية التطبيقية

١- تتطلع هذه الدراسة الى زيادة فاعلية دور القبيلة الليبية في سعيها نحو إيجاد حلول للنزاعات من خلال إستخدام الوسائل السلمية وذلك من خلال تخطيط علمى ملموس يناسب الواقع ويرقى إلى مستوى الطموحات السياسية لدى الدولة الليبية لتحقيق التنمية المستدامة.

٢- إن دراسة دور القبيلة في تحقيق التنمية المستدامة وفى سعيها نحو تقديم أو المساهمة فى تقديم حلول للنزاعات والقضايا الليبية بالوسائل السلمية يكون من خلال ممارسة السلطة وتعبيراتها حول قضايا سياسية أساسية عبر عنها (هنتجتون) فى مقومات الحداثة الثلاثة (ترشيد السلطة- التمايز- المشاركة السياسية) واثر تلك الممارسة فى السعى نحو إستخدام القبائل لكافة الوسائل في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا وتكمن هنا الأهمية العلمية لهذه الدراسة .

مناهج الدراسة

فى اطار الدراسة الحالية يسعى الباحث إلى الاستفادة من بعض مناهج البحث فى دراسة موضوع البحث وذلك على النحو التالى:

١- المنهج البنائى الوظيفى

يقوم المنهج البنائى الوظيفى على أساس دراسة النشاط أو مجموعة الأنشطة التى يسلتزمها استمرار النظام موضوع البحث، و بالنسبة للنظام السياسى فهو يتكون من عدة أبنية تؤدى وظائف متعددة ضرورية لاستمراره ، وفقا لما قدمه " الموند" كأول اطار وظيفى للنظام السياسى . [٣]

٢- منهج دراسة الحالة

يسعى الباحث فى هذه الدراسة الى استخدام منهج دراسة الحالة وذلك من خلال دراسة دور القبائل الليبية سواء في المرحلة التي سبقت أحداث فبراير ٢٠١١ او تلك التي تلتها وذلك سعيا لتحقيق التنمية المستدامة بالدولة..

هيكلية الدراسة

المبحث الأول: البعد القبلي في تطور الدولة الليبية

المبحث الثاني: دور القبائل في أحداث فبراير ٢٠١١ والفترة الإنتقالية الليبية

المبحث الثالث: المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التنمية المستدامة في ليبيا

المبحث الرابع: رؤية مستقبلية لدور القبيلة في التنمية المستدامة في ليبيا

المبحث الأول

البعد القبلي في تطور الدولة الليبية

في سبتمبر ١٩٦٩ قام مجموعة من الشباب وعلى رأسهم الملازم أول "معمر القذافي" الذي كان يبلغ حينها من العمر -٢٧ عاماً- بعمل انقلاب عسكري أطاح بالملكية وأسس جمهورية في ليبيا وبعدها غير النظام إلي جماهيرية تعتمد بشكل أساسي على اللجان الثورية والشعبية والكتاب "الأخضر" في العام ١٩٧٧ ، وهو ما أدى إلى زيادة الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي للقبائل الليبية في ظل غياب المؤسسات السياسية وحل أو منع القوى والأحزاب السياسية من العمل الرسمي المعترف به في إطار الدولة ، واتجه نظام "القذافي" إلى تفعيل التحالفات القبلية وتعزيز دور الإيديولوجية في البناء القبلي أيضاً ، كما عزز من تحالفاته القبلية باستخدام المؤسسة العسكرية أيضاً[٤].

أولا: طبيعة القبائل الليبية

---

[٣] انظر فى ذلك : د. كمال المنوفى ، اصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت ، الربيعان للنشر ، ١٩٨٥

[٤] بوطالب، محمد نجيب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، أكتوبر ٢٠١١) ص ٩.

يقدر عدد القبائل الليبية بنحو ١٥٠ قبيلة متفاوتة الأحجام، وتنقسم بدورها إلى فروع قبلية، ولكن هذا العدد يتضاءل بسبب ارتفاع معدلات التحضر من جهة، والتداخل في تسمية المدن والمجموعات القبلية من جهة ثانية، وقد عرفت الخارطة القبلية الليبية بعد وصول القذافي للحكم ١٩٦٩ تحالفات وانقسامات مهمة في علاقاتها بالنظام السياسي من جهة، وعلاقاتها بعضها البعض وفي مجالات نفوذها من جهة ثانية[٥].

تعود أصول هذه القبائل إلى الأمازيغ الناطقين وغير الناطقين والتبو والعرب ، ومن أبرزها: (الورفلة) تعتبر هذه القبيلة من أكبر القبائل الليبية، حيث يتجاوز عدد أفرادها المليون، أي حوالي سدس سكان ليبيا ، وهم أكثر القبائل انتشارا على الأراضي الليبية، وتتمركز هذه القبيلة بمنطقة فزان التي كانت إحدى الولايات الثلاث قبل الوحدة ، في الجنوب والجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس، كما يعيش عدد من أفرادها بمناطق بنغازي وسرت[٦].

أما (القذاذفة) وهي القبيلة التي ينحدر منها "القذافي" وتتمركز بمنطقتي سبها في وسط البلاد وسرت على شاطئ المتوسط غرب طرابلس ، وهي القبيلة الأكثر تسليحا بين القبائل الليبية ، يعول عليها القذافي في حمايته وحماية أسرته.

(المقارحة) تتمركز هذه القبيلة بمنطقة وادي الشاطئ في الوسط الغربي لليبيا وينحدر منها "عبد السلام جلود" الذي أبعده "القذافي" عام ١٩٩٣ ، وكذلك "عبد الله السنوسي" رجل المخابرات الأول في نظام "القذافي" ، و"عبد الباسط المقرحي" المتهم في قضية لوكربي الذي أطلق سراحه في صفقة أثارت الكثير من الجدل ، وتعتبر هذه القبيلة أيضا من أكثر القبائل الليبية تسليحا.

(ترهونة) وهي تضم عددا كبيرا من القبائل الفرعية يقدرها البعض بنحو ٦٠ قبيلة، وتتمركز في منطقة ترهونة في الجنوب الغربي لطرابلس، وينتمي إلى هذه القبيلة قطاع واسع من القوات المسلحة الليبية، ويشكل عناصرها حوالي ثلث سكان العاصمة طرابلس.

---

[٥] المنصف، وناس، "القبيلة والسلطة في ليبيا"، مجلة المغرب الموحد (العدد ١٢، مايو ٢٠١١) ص ١٩.

[٦] القبائل الليبية، الجزيرة نت، على الرابط: http://www.aljazeera.net/news كذلك إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور، ٢٠١٧، ص. ١٦١

و(زناتة) وهي قبيلة أمازيغية كبيرة تنتشر في مختلف دول المغرب الإفريقي ، و(التوارق) وهي أيضاً قبيلة أمازيغية تقطن الصحراء الكبرى وتتوزع بين عدة دول أفريقية ، وفي ليبيا تتركز القبيلة في مدينة غات بأقصى الجنوب ، وقد حرمت هذه القبيلة لسنوات طويلة من أبسط حقوقها الطبيعية، مثل الرقم الوطني وجواز السفر.

أما (أولاد سليمان) وهي قبيلة مكونة من عدة قبائل صغيرة تتركز أساسا في مناطق سرت وفزان، ولها فروع في كل من مصر وتونس وحتى في تشاد والنيجر.

أخيراً (العبيدات والبراعصة والعواقير) وهي قبائل تعيش في أقصى الشرق الليبي بمنطقة الجبل الأخضر، ومنها وزير داخلية النظام السابق "عبد الفتاح يونس العبيدي" (من قبيلة العبيدات)[٧].

ثانيا: البعُد القبلي في حكم وسياسة الرئيس السابق معمر القذافي

تمكنت القبائل الليبية من شغل الساحة السياسية في ليبيا طوال حكم "القذافي" وملء الفراغ الدستوري والقانوني والحزبي والنقابي والتشريعي والسياسي، وقامت بتكوين الأعراف الاجتماعية لتسيير كافة أوجه الحياة ، فيما عرف بـ "دربة أولاد علي"، أو بالأحرى "شريعة الصحراء" وهذا العُرف أصبح بمثابة قانون للعقوبات ومستند سميًا وجزئيًا إلى الشريعة الإسلامية، ويتكون من ٩٢ مادة تحدد أنماط العلاقات بين أعضاء القبيلة وبعضها البعض والقبائل الأخرى عامة ، وكذلك أنواع الاعتداءات والعقوبات التقليدية التي توقع على من يرتكبها[٨].

مما يزيد من خلط الأوراق، اتجاه النظام تصريحا وتلميحا نحو القبيلة وتوظيف هذه البنى الاجتماعية، في ظل عملية منع صارمة لأي تنظيم مدني آخر، وحتى تنظيمه للجان الثورية، لا يخلو أيضا من عملية ارتكاز على أسس الانتماء المناطقي القبلي، وهذا ما يفسر ظاهرة الولع الشديد بالرجوع إلى الإرث القبلي الليبي[٩].

إن استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمثابة الملجأ ، الذي يمكنه في ظل تحالفاته الخارجية المراهنة على العلاقات الحميمة الداخلية ، وأهمها العلاقات القبلية ، التي ظلت الهيكل الاجتماعي الأقدر على احتضان الأفراد والتحكم في مساراتهم السياسية في ظل غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء كالأحزاب والنقابات والجمعيات.

خلال مسيرة البناء السياسي للدولة الليبية، تم تأكيد حضور القبيلة في خطط النظام وسعيه الدؤوب إلى توظيفها وتجنيدها، فالنفوذ القبلي لم يختف عن المشهد السياسي

---

[٧]إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص. ١٦٢

[٨]صلاح الدين، أحمد، "ليبيا وتحديات مرحلة ما بعد القبلية"، ملف الأهرام الإستراتيجي (السنة ١٩، العدد ٢٢١، مايو ٢٠١٣) ص ٥٥، ٥٦.

[٩]بوطالب، محمد نجيب، مصدر سابق، ص ٩.

منذ بدء عمليات التصعيد والاختيار الشعبي، رغم الطابع الرسمي للإعلان عن هذه التوجهات، وقد أدى ذلك إلى الاعتراف بالتنظيمات السياسية القبلية، حيث ظلت الهياكل السياسية الأساسية في لبيبا تتمحور حول **"أمانة المؤتمر الشعبي"** من جهة، و**"اللجنة الشعبية"** من جهة ثانية، لكن ذلك أردف بتنظيمات أهلية ذات طابع قبلي مثل **"روابط شبان القبائل "** التي تتمركز مقراتها في العاصمة طرابلس[١٠].

في العام ١٩٧٧ تشكيل ما يسمى **بـ "النوادي القبلية"** بهدف محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة ، وأيضاً مراقبة تحركات الشبان في المناطق القبلية واكتشاف بؤر التوتر الممكنة ، وهي نفس الأهداف التي وضعت لتنظيمات **"القيادات الشعبية والاجتماعية"**، وهي هياكل قبلية تتمثل وظيفتها في مراقبة المعارضات ومواجهتها[١١].

في مقابل روابط الشباب، تم إنشاء تنظيم **"الحرس الشعبي"** الذي يضم كبار السن من القبائل، يتطوعون لحمل السلاح والدفاع عن النظام، ويمنح المتطوعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات وهبات رمزية ومادية رسخت العلاقات الزبونية[١٢].

لم يكتف "القذافي" بهذه السياسيات، بل إنه أردف تلك التنظيمات بنشاط شخصي دؤوب، من خلال تنظيم سلسلة من الزيارات إلى المناطق والجهات، وذلك بعد قيام بدراسة مسبقة لكل زيارة وتعرف خصائص الجماعة القبلية وتاريخها، وتفضي كل زيارة إلى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، وهو الهدف الأساسي من الزيارة: حشد التأييد والعمل على ضمان عملية إدماج المجموعات القبلية في النظام بشكل جماعي يحول دون إمكانية تمرد الأفراد[١٣].

انتعشت القبلية طوال الحكم للعقيد "القذافي" من خلال اتباع سياسة "فرق تسد"، أي العمل على التفرقة بين القبائل على حسب ولائهم لشخصه ولنظامه وأفكاره، فبينما يقوم بجذب القبائل الموالية له وتوزيع عائدات النفط عليهم كسلاح لشراء ولاء القبائل للنظام ، وتوفير نظام دعم مالي ومادي يقوم بتوفير معظم متطلبات الحياة اليومية من

---

[١٠] المصدر نفسه، ص ١٠.

[١١] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص.١٦٣

[١٢] كلاع،شريفة، "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ،(الجزائر ، العدد الخامس، فبراير ٢٠١٤) ص ٧٦.

[١٣] التير، مصطفى، مسيرة تحديث المجتمع الليبي ، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢) ص ٣٠.

غذاء ووقود وفرص تعليم وعمل بصورة شبه مجانية ، يقوم على النقيض بممارسة سياسة القمع والاضطهاد ضد عائلات بأكملها ومنعها من أية فرص ومزايا في الدولة واستعمال منهج العقوبة الجماعية ، تارة بسجن أبناء القبائل غير المنصاعة لسياساته ، وتارة أخرى بنفي زعمائها ومتابعتهم وملاحقة أسرهم، بسبب قيام بعض أفرادها بمعارضته، ولم يقتصر التنكيل على عائلة أو قبيلة وإنما امتد إلى مناطق جغرافية بالكامل، منها على سبيل المثال الإقليم الشرقي بطبرق ما يعرف أيضا بـ(بنغازي وما حولها).

هكذا يتضح أن البعُد القبلي قام بدور مهم في استدامة سيطرة وتحكم النظام في مختلف مناحي الحياة في ليبيا، من خلال إطلاق النعرات وتأجيجها بشتى الأشكال والصور، وإثارة حفيظة بعض القبائل ضد بعضها الآخر، من خلال دعوة الشيوخ والرجال إلى المجالس الخاصة والعامة وتقديم الهدايا واتباع جملة من الإجراءات التعبوية للحشد لصالح القذافي ، وهو ما أدى إلى وجود حالة التنافس أو الصراع من القبائل[١٤]، ومن أشهرها الصراعات التي تنشأ من حين إلى آخر بين (القذاذفة) و(المقارحة) أو بينهم وبين من يدور في فلكهم من القبائل، في محاولة للمحافظة على السيطرة القائمة وما يستتبعها من امتيازات أو للحصول على مزيد منها.

من هنا فإن القبائل التي نجحت في الاستيلاء على السلطة والسيطرة على مقاليد الأمور في البلاد، تمكنت من تملك الأدوات القهرية التي تمنحها القوة اللازمة للنفي الشامل للمجتمع المدني بكافة قطاعاته وفئاته ، وهو ما تسبب في زيادة تهميش وعي المجتمع وتفكيك أوصاله وحركته عبر القمع المتواصل والاستبداد الذي ضرب كل الأشكال التنظيمية للمجتمع القاعدي، من عناصر فكرية وقوى طلابية ونقابية ومهنية ، ونزع قدرات الجماهير في حرية الرأي والتعبير وخنق المبادرات الشعبية في العمل النقابي والمهني والسياسي المنظم والحر[١٥].

في هذه الظروف تغيبت الدولة تماماً، التي تؤسس للمجتمع المدني من خلال السماح لكل المؤسسات السياسية والنقابية والأهلية بالعمل في إطار قانوني منظم ومعترف به ؛ الأمر الذي دفع إلى البحث عن أطر بديلة ، أدت بدورها إلى تقلص فرص العدل والمساواة ، وأبرزت الجوانب التمييزية بين القبائل، وتضاؤل دور المؤسسات والأجهزة الحكومية في قطاعاتها الخدمية ولم يبق إلا وجهها القهري

---

[١٤] الصواني، يوسف محمد جمعة، ليبيا والثورة وتحديات بناء الدولة ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣) ص ١٣٧.

[١٥] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص.١٦٥

الاستبدادي، لتعود من جديد التركيبة القبلية لتفرض نفسها على الواقع في التعامل والمعاملة[١٦].

على سبيل المثال أصبح المواطنون يلجأون إلى من ينتمي إلى قبيلتهم ممن يتقلدون المراكز والمناصب أو يتمتعون بنفوذ في "النظام" للحصول على حاجاتهم وقضاء مصالحهم أو تلبية رغباتهم أيا كان نوعها، ومن ثم أصبحت المحاباة القبلية عملية ضرورية في ظل تهميش دور المؤسسات الرسمية التي تقدم خدماتها وأعمالها دون تمييز لجميع المواطنين، بل إن غياب دور هذه المؤسسات دفع إلى أن تصبح "التصعيدات" أو حتى التعيينات داخل الأشكال والأطر التي اختارها "القذافي" لتشكل هياكل "نظامه السياسي"، تتم بطريقة توزيع الحصص على القبائل أي أنها لا تتم بمعزل عن الأسس القبلية والتنافس القبلي الذي يغلب مصلحة القبيلة على مصلحة المجتمع[١٧].

من ثم فإن هلامية وسيولة التحالفات القبلية في ليبيا ، وتهافت القبائل على التحالف مع السلطة واستراتيجية "القذافي" في إلحاق الضرر بكثير من القبائل وهدم بناها السلطوية أضعف في العموم بنية القبيلة كقوة فاعلة في المجال السياسي والاقتصادي، حيث أسهم نظام "القذافي" وسياساته المختلفة ، والإلغاء المتكرر للمؤسسات والهيئات والتكوينات الإدارية في تعميق أزمة الدولة ، وغلب في أحيان كثيرة نمط التحالفات القبلية وأبرز الجهوية.

لم تتحول القبيلة إلى مؤسسة تعمل بشكل موازٍ لمؤسسات الدولة الحديثة وبيروقراطيها المركزية ، مما أدى إلى ضعف فرصة تشكيل مجتمع مدني قوي، ومن ثم استمرار البعد القبلي في تأثيره في التفاعلات الاجتماعية والسياسية وفي اتجاهات الأفراد والجماعات في المجتمع الليبي، ما لم يشعر المواطن بوجود منظمات بديلة ومنظمات مجتمع مدني تتمتع بالاستقلالية والفاعلية وتعبر عن توجهاته ومطالبه[١٨].

مع أن ٨٠% من سكان ليبيا يعيشون في مناطق حضرية ، فإنه لا تزال الغالبية العظمى لليبيين تتحدث عن الانتماء القبلي ؛ بسبب ما اصطلح على تسميته بظاهرة "تريف المدن"، حيث إن المناطق الحضرية نمت نتيجة الهجرة من الريف ، وليس

---

[١٦] المسلماني، أحمد، حقوق الإنسان في ليبيا: حدود التغيير ، (القاهرة ، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، ١٩٩٩) ص ٦٦-٧٥.

[١٧] الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٣٩٥، السنة الرابعة والثلاثين، يناير ٢٠١٢) ص ١٢.

[١٨] البورى،عبد المنصف حافظ، "القبلية والجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا"، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٩.

بسبب الزيادة الطبيعية ، لذلك لا تزال القبيلة حاضرة في ذاكرة نسبة كبيرة من السكان الحضر، خصوصاً وأنه بدلاً من أن يندمج القادمون من الريف في حياة المدينة ويأخذون بأسباب الحياة الحضارية ، فرضوا على المدينة وسكانها مختلف خصائص حياة الريف وتكريس فكرة الولاء القبلي[١٩].

المبحث الثاني

دور القبائل في أحداث فبراير ٢٠١١ والفترة الإنتقالية الليبية

مع بداية الأزمة الليبية في فبراير ٢٠١١ بدأ النظام الحاكم في التوظيف السياسي للبنيات الاجتماعية التقليدية ، في محاولة منه لتحريك المدن والمناطق، من خلال استنفاره للرصيد القبلي أخلاقيا وعسكريا وسياسياً، وينطوي خطاب الإعلام الرسمي خلال الثورة، على دعوة صريحة إلى هذا الاتجاه، معتمدا على إثارة الخلافات واعتبار الثائرين على النظام "مجموعات إرهابية متواطئة تهدد أمن واستقرار ليبيا"، كما تندرج في هذا الاتجاه عملية عقد "المؤتمرات القبلية"، التي كانت تعقد دورياً وتصدر بيانات الموالاة وإشارات التأييد، ورفض الاصطفاف خلف مناوئينه، تحت سياقات متعددة أهمها رفض التدخل الغربي الذي أطلق عليه بالصليبي لإثارة المشاعر وجلب الدعم له[٢٠].

أما خطاب قادة المجلس الوطني الانتقالي ، فرغم ما يبدو فيه من تحاشي ذكر المعطى القبلي ، فإن بعض ردود الفعل كانت تقتضي مجابهة الخطاب القبلي الذي استخدمته وسائل الإعلام الرسمية ، بالحديث عن بعض الدعم والولاء الذي تقدمه القبائل الليبية للمناوئين لحشد التأييد وإظهار "القذافي" بأنه بلا شرعية قبلية من أي مستوى[٢١].

لكن الواقع يشير إلى أن قبائل ليبيا تختزن بشكل أو آخر مواقف هي تمتد على مدى من التأييد أو المعارضة لنظام "القذافي" بدرجات مختلفة، فمدينة "بني وليد" التي تسكنها قبائل (ورفلة) المعروفة على سبيل المثال، وهي كانت آخر المدن التي تحررت قبل "سرت" بأيام، شهدت هي الأخرى في فترة التسعينيات أعمال معارضة ونشاطات ضد نظام "القذافي" كانت أبرزها حركة انقلاب شهيرة جرت في العام ١٩٩٣، وقام النظام بعدها بفرض الكثير من العقوبات على هذه القبائل على مختلف

---

[١٩] البورى، عبد المنصف حافظ، "القبلية والجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا"، ، مصدر سابق، ص ١٣.

[٢٠] بوطالب،محمد نجيب، مصدر سابق، ص ١٠، ١١.

[٢١] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص.١٦٧

الأنواع والمستويات، وتمت تصفية العديد من أبنائها سواء أولئك الذين كانوا في الجيش أو غيرهم من المدنيين[٢٢].

المسألة الأخطر هنا هو أن الخروج ضد "القذافي" ذاته قاد إلى نوع من بروز التصنيف القبلي بشكل واضح، فهناك قبائل عُرفت بمبادرتها للالتحاق بركب المناطق المناوئه للنظام وبفعلها البارز والمباشر وهناك قبائل إما تلكأت، أو أنه لم يكن بإمكانها القيام بأفعال أكثر نشاطاً، وهناك قبائل أخرى كقبائل (ورشفانة) و(ترهونة) ولأهميتها الإستراتيجية وتحكمها بمداخل طرابلس مثلاً، حرص نظام "القذافي" على محاصرتها للحيلولة دون انضمامها، وعمل على إرهابها بما حال دون انتفاضتها بالكامل.

هذا لم يظهر فقط بروز بعض القبائل ، وإنما قاد إلى ما يمكن وصفة بعملية انقسام واضح في مناطق معينة بين هؤلاء الذين تفاعلوا وعملوا من أجل أسقاط النظام ، وأولئك الذين لم يقوموا بفعل مباشر، أو أولئك الذين استخدمهم النظام في مواجهة القبائل والمناطق الأخرى، وهو ما أدى إلى بروز انقسامات حادة وخطيرة على المستوى الاجتماعي والقبلي في مناطق مختلفة[٢٣].

وفور استعدادات الحكومة الانتقالية الليبية بقيادة المؤتمر الوطني، لإجراء انتخابات لاختيار رئيس الدولة ونائبه ورئيس للحكومة والإعداد لانتخاب أعضاء لجنة صياغة الدستور، ظهر العنصر القبلي الذي يشكل اتجاهات الناخبين والأحزاب السياسية، فقد اعترضت بعض القبائل على القانون الانتخابي الخاص بتوزيع الـ٢٠٠ مقعد في المجلس الوطني، حيث أعطى أكثر من نصف المقاعد لصالح غرب البلاد وطرابلس، وهو ما يعني أن هذا الجزء سيشكل الرؤية السياسية المقبلة وسوف يحصل على حق النقض وأنه لن يتم اتخاذ أي قرار بدونها، بينما يمكن إصدار أي قرار بدون موافقة الشرق والجنوب ؛ حيث يصل نصيب الشرق إلى ٦٩ مقعدا مقابل ٣٨ للجنوب[٢٤].

بالرغم من أن ليبيا شهدت عملية كبيرة من الحشد والمشاركة لإجراء انتخابات عامة لأول مرة على سبيل غير جهوي أو قبلي، حيث قام أكثر من ٧.٢ مليون ليبي بتسجيل أسمائهم في سجلات الناخبين، بما يعادل نحو ٨٠% ممن لهم حق التصويت، كما لم تصدر الحكومة أية قيود على تشكيل الأحزاب، مما ساعد في تشكيل العشرات من الأحزاب والتكتلات الانتخابية، من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية، وبلغ عدد المرشحين المستقلين للانتخابات ٢١١٩ مرشحا، تنافسوا على ١٢٠ مقعدا، فيما تنافس على المقاعد الـ٨٠ المخصصة للأحزاب ٥١٧ مرشحا، نصفهم تقريبا من

---

[٢٢] الصواني،يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي"، مصدر سابق، ص ١٣.

[٢٣] الصواني،يوسف محمد جمعة، "ليبيا والثورة"، مصدر سابق، ص ١٣٨.

[٢٤] مركز المزماة للدراسات والبحوث، مصدر سابق، ص ٤.

النساء، وهو أيضا عامل جديد على النظام القبلي المعتاد الذي طالما مثل الناخب فيه زعيم القبيلة من الرجال[٢٥].

عقدت الانتخابات في ليبيا بنظام القوائم الحزبية ، حيث خصص لها ٤٠% من عدد المقاعد، والنظام الفردي المستقل وخصص له ٦٠% من عدد المقاعد، وأسفرت الانتخابات عن تفوق تحالف القوى الوطنية الذي يقوده "محمود جبريل" المحسوب على التيار الليبرالي، وحصل على ٣٩ مقعدًا من ٨٠ مقعدًا المخصصة للكتل السياسية ، مقابل ١٧ مقعدًا لحزب العدالة والبناء، بينما فاز المستقلون بعدد ١٢٠ مقعدا ، أغلبية من الأفراد ذوى الصلات القبلية والعشائرية[٢٦].

وقد شكلت الاشتباكات والصراعات المسلحة بين القبائل أثناء الانتخابات عامل ضغط سياسي على العملية السياسية وأجبر المشاركون فيها على احترام قواعد العمل القبلي ، وخاصة في ظل انتشار الأسلحة ، الأمر الذي أثر على الحالة الأمنية العامة في البلاد على مدى العامين التاليين للأزمة ، وانتشار الاحتكاكات والنزاعات المسلحة مما يؤدي إلى توقف وتأجيل مسارات العمل العام ، بما فيها العملية الانتخابية نفسها[٢٧].

طرحت تلك الاحتجاجات والصراعات المسلحة أجندتها المتمثلة في قضايا خطيرة وملحة على السياسيين والحكومات المتعاقبة ، من أهمها غياب معالجة حقيقية لقضية العدالة الانتقالية وإعادة إدماج بقايا النظام السابق في الحياة العامة أو إجراء محاكمة لقياداته بتهم تتعلق بجرائم حرب أو فساد، وذلك في إطار تحقيق المصالحة الشاملة عن طريق توسط ومشاركة زعماء القبائل والنخب السياسية لاحتواء أثار الحروب الأهلية المتكررة[٢٨].

لكن مناقشة دور القبلية في العملية السياسية دائما ما تأخذ منحى خطيرا عندما تطرح قضية الفيدرالية أو الكونفيدرالية كأساس للحكم في مرحلة ما بعد القذافي، فالتكوين القبلي يدفع باعتبار التوزيع الجغرافي وأماكن النفوذ كمعيار للحكم الذاتي

---

[٢٥] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مرجع سابق، ص.١٦٩

[٢٦] السيد أبو داود، مستقبل الثورة الليبية بعد الانتخابات التشريعية، الإسلام اليوم، على الرابط: http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-14-171426.htm .

[٢٧] مخيمر،أسامة، "الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود"، أخبار الساعة،(العدد ٤٥٢١، ابريل ٢٠١٢) .

[٢٨] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص.١٧١

والمحلى بين أقطار ليبيا الثلاث (الشرق والغرب والجنوب)، وفي ظل الفارق الرهيب في المصادر الطبيعية وانعدام وجود اقتصاد ليبي إنتاجي خارج صناعة استخراج وتكرير البترول، تتعاظم فرص الصدام بين مناطق الشرق، حيث تتركز أغلبية مناطق استخراج البترول، وتنعدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأغلبية النامية بطرابلس والغرب الليبي، ومعظم تلك المشاكل ناتجة من ماضي التفرقة البغيض لحكومة "القذافي" في معاملة القبائل والمناطق الجغرافية وفشله في تكوين اقتصاد ليبي قوى[٢٩].

يمكن القول أن الخصوصية التي تميز النظام الاجتماعي الليبي فرضت القبلية كبنية اجتماعية وثقافية وسياسية كاملة ، لكنها ليست فاعلة إلا حينما يتم توظيفها في الحراك الاجتماعي صعودا أو نزولاً ، حينذاك تصبح هذه البنية التي خلخلها التحديث ولم يقض عليها، أداة يتم بها التجنيد والتهديد، أي أنها وسيلة احتماء الفرد والجماعة من الدولة ، وهي في الوقت نفسه وسيلة لاحتماء الدولة من الأفراد.

كما أن التحديات الداخلية والخارجية ستدفع القبائل الليبية متعددة المشارب والمآرب نحو الالتحام وتقوية تضامنها الداخلي، وتقليص صراعات المجموعات والأحلاف والتخفيف من تلوينات المجتمع والوعي بأن "ليبيا قبيلة واحدة"، وهو الأمر الذي سيسهم في التخفيف من حدة ضغوطات الخوف من دمار الحرب ومن انعكاسات عمليات التهجير والمحاصرة والحروب الأهلية .

المبحث الثالث

المحددات الداخلية المؤثرة على عملية التنمية المستدامة في ليبيا

تعرضت ليبيا شأنها شأن عدد من البلدان العربية ودول شمال أفريقيا لتسونامي التغيير الذي أحدث تحولاً كبيراً في تاريخ ليبيا السياسي ، والتي كانت خاضعة لحكم العقيد "معمر القذافي" لما يقارب من ٤٢ عاماً، سيطرت خلالها القبلية على مفاصل العملية السياسية بالشكل الذي حرم أغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، فضلاً عن انفراد العقيد "القذافي" وعائلته في إدارة دفة الحكم إلى جانب حصر جميع الامتيازات بشخصه وحاشيته[٣٠].

الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضاع السياسية في البلاد ، رغم محاولته إدخال إصلاحات اقتصادية وذلك من خلال إطلاقه إشارات العودة إلى النظام الاقتصادي الحر واعتماده الوثيقة الخضراء لحقوق الإنسان، ولكن هذا الأمر لم يعد كافياً لمنح

---

[٢٩] كلاع، شريفة، مصدر سابق، ص ٧٧.

[٣٠] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص.١٨٥

الليبيين حقوقهم المدنية والسياسية، مما ولد شعوراً بعدم الرضا بطبيعة الإصلاحات الاقتصادية والتي لم تجد الأرضية المناسبة لتنفيذها[٣١].

أولا: الإشكاليات السياسية

من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الليبي في مرحلة الانتقال من الحالة الثورية إلى منظومة سياسية جديدة تحدي مؤسسة الثورة، وإعادة تفعيل آليات المشاركة الرسمية واستيعاب القوى الثورية داخل أطر المشاركة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني الشرعي، ولكن عملية مؤسسة الثورة والانتقال من الحالة الثورية إلى نظام سياسي جديد عادة ما تواجه العديد من الصعوبات، منها كون المجتمع الليبي **هو قبلي بامتياز**[٣٢] يتشكل من عدة قبائل أهمها (ورفلة، المقارحة، القذاذفة) التي شكلت عصب المجتمع الليبي ورهنت تطوره وحددت في الواقع خريطة العلاقة السياسية بين الحكومة المركزية وأطرافه، أي ولاياته ومحافظاته.

أيضاً **هناك اختلال مناطقي ما بين المحافظات وولايات الشرق ونظيراتها في الغرب،** وهو في الواقع مرتبط بالتشكيل القبلي والتوظيف السياسي من قبل النظام، فلقد كان هناك تنافس ضمني بين ولايات شرق ليبيا وغربها على المكانة والسيادة، ويمكن القول أنه وإن كانت الولايات الشرقية وبخاصة بنغازي أكثر المدن الليبية التي ساندت الحركة التي قادها "القذافي" في عام ١٩٦٩ في سنواتها الأولى ضد النظام الملكي، فإن تحول تلك المدن إلى معقل للمعارضة الإسلامية وغير الإسلامية، ومصدراً للاضطرابات والمحاولات الانقلابية ضد نظام "القذافي" منذ السبعينيات من القرن الماضي وما بعدها، قاد إلى مواجهات عنيفة بين الطرفين وموجة من هجرة الكفاءات والمهنيين إلى الخارج نحو أوروبا وهو ما رسخ حالة القطيعة بين العقيد "القذافي" ونظامه وتلك المدن[٣٣].

فقد ظل الشرق في وعي القيادة الليبية منطقة متمردة مناوئة لها، وبالتالي وجب تهميشه وإقصائه من توزيع الخيرات والموارد، وعدم إدراجه بما يكفي في السياسات

---

[٣١] مرزا، علي خضير، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة ، بيروت ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سبتمبر ٢٠١٢) .

[٣٢] الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة المستقبل العربي ، (العدد ٤٣٢، فبراير ٢٠١٥) ص ١٢٩.

[٣٣] عودة، جهاد، العنف السياسي والانقسام المجتمعي وتدخل الخارجي في ليبيا ،(القاهرة ، المكتب العربي للمعارف، يوليو ٢٠١٥).

العمومية وخطط التنمية، لذلك تولد لدى الليبيين في مناطق الشرق وعي بضرورة النضال من أجل رفع الظلم الذي أصابهم[٣٤].

هذا ما أظهر **إشكالية التناقض المزدوج**[٣٥]، والتي تبرز في عدد من المظاهر، لعل أبرزها ازدواجية الإيمان بالقانون والثأر في آن واحد، بسبب غياب قيم التسامح وغلب نزعة الحقد والانتقام على إرادة القانون بسبب ما ترتب من نزاعات جراء تطبيق سياسة النزع القسري للملكية، وهو ما تسبب في توليد حقد دفين ونزعة انتقامية، وبالتالي تبرز إشكالية تصادم النزعة الانتقامية أو الثأرية.

من ناحية ثانية تظهر ازدواجية الولاء لمؤسسات المجتمع المدني والانتماء إلى القبيلة، وذلك بسبب غياب المجتمع المدني طوال أربعة عقود ونصف، وهو ما أسهم في تكريس الانتماءات الضيقة على حساب الهوية الوطنية ، فالانتماء القبلي قد يعيق فاعلية المجتمع المدني حتى في ظل قواعد اتخاذ القرارات المبنية على الديمقراطية، حيث سيحرص كل طرف على نصيبه من السلطة حسب هذه الانتماءات، بعيداً عن الشعور بالانتماء للوطن[٣٦].

هو ما أدى إلى انعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا طوال فترة حكم "القذافي" والافتقار الشديد على المؤسسات، حيث لم يسمح بقيام أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية أو الاجتماعية أو المدنية كما أفرغها من النخب الثقافية نتيجة قلة الخبرة السياسية والمهنية، فضلاً عن حجم الفراغ الإداري لغياب المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة[٣٧].

كما قامت الحكومة الليبية بالاعتماد بشكل رسمي على قوة درع ليبيا واللجنة الأمنية العليا وعدد من القوات شبه العسكرية الأخرى، في حين جاءت القوات المسلحة النظامية والشرطة في المرتبة الثانية، وهو النظام الذي يعكس النسق الذي

---

[٣٤] مجاور، صالح، تراجيديا القبيلة في ليبيا.. قبل ..وبعد ..الثورة!!، ٢٠١٠/١/١١، على الرابط:
http://www.libya-watanona.com/letters/v2009a/v11jan10l.htm .

[٣٥] مصباح، زايد عبيد الله، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٤٠٣، سبتمبر ٢٠١٢) ص ٨٣، ٨٤.

[٣٦] إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، مصدر سابق، ص.١٨٩

[٣٧] الحمداني، كفاح عباس رمضان، مصدر سابق، ص ١٠٤، ١٠٥.

كان موجوداً في ظل حكم القذافي، القائم على ترسيخ نظام هجين بين القوات الرسمية وغير الرسمية[٣٨].

ثانيا: الإشكاليات الاقتصادية

تعد ليبيا دولة غنية في مواردها الطبيعية بالقياس إلى نسبة السكان فيها لذا فان تلك الموارد تفوق حاجتها الفعلية منها وبالرغم من كونها بلد تغلب عليه السمة الصحراوية فإنها تمتلك أراض زراعية أيضا وساحلا بحريا واسعاً على البحر المتوسط، وتأتي ثروتها من النفط والغاز في مقدمة ثرواتها الأخرى[٣٩]، إذ تشكل ٢٤% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي، وتبلغ احتياطيات النفط ٤١.٥ مليار برميل أما الغاز فيبلغ ٥٢.٧ تريليون مما يجعلها تتصدر الدول الأفريقية في هذا المجال، وطاقتها الإنتاجية بشكل عام تبلغ ٢-٣ مليون برميل يوميا، مما يؤشر حالة الثراء لديها، إلا أن اقتصادها يعاني العديد من التشوهات الهيكلية والمشاكل في البنية التحتية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي تجاوزت ٣٣% من حجم القوى العاملة الوطنية في البلاد، إلى جانب تدني مستوى الأجور التي استمرت مجمدة منذ أكثر من ١٥ عاماً، وما زال حتى الآن مستوى دخل الفرد في ليبيا ضعيفا، إلى جانب عدم توفر وظائف مناسبة للخريجين، وعدم اعتماد سلم رواتب مجزي يتناسب مع الظروف المعيشية للمواطنين الليبيين[٤٠].

ذلك نتيجة **سوء استخدام عوائد النفط** ؛ من المعروف أن الثروة النفطية في ليبيا ليست متميزة بارتفاع قدراتها الإنتاجية ومخزونها الطبيعي، ولكنها منتظمة ومتزايدة وكان من الممكن لو وظف بشكل رشيد لنقل ليبيا إلى وضع تنموي نوعي لا يقل أهمية عن نظرائه في الدول المتقدمة، لكن سوء تدبير قطاع النفط كان نقمة على ليبيا حيث استشرى الفساد في كل مفاصله وعز على المواطن معرفة إيراداته ونفقاته، في ظل غياب مطلق لمؤسسات مراقبة تدبير عائدات النفط وصرفها، لذا ترتب على سوء تدبير الثروة النفطية وتوزيع عائداتها وعي اجتماعي بالظلم والحرمان من خيرات البلاد[٤١].

---

[٣٨] ويري، فريدريك، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن ،(بيروت: ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤).

[٣٩] الغدامسي، محمود علي، النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي ، (بيروت ، دار الجليل، ١٩٩٨).

[٤٠] أفاية، محمد نور الدين،الديمقراطية المنقوصة في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه ، (بيروت ، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٣) ص ١٧٧.

[٤١] عبيد، منى حسين،مصدر سابق، ص ٣٤.

عقب رفع عقوبات الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣، أخذ النشاط الاقتصادي يزداد بشكل مطرد لمدة سبع سنوات، فبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي حوالي ٥% خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠، وظل متوسط المعدل السنوي للتضخم في أسعار المستهلك السنوي أقل من ٤%، ورغم النمو السريع الذي شهدته القطاعات غير الهيدروكربوبات، فكانت صادراتها من الصادرات الأقل تنوعاً في العالم، وكان قطاعها الخاص الصغير عائقاً بسبب انتشار السيطرة الكاملة للدولة ونتيجة للإخفاقات المؤسسية المعطلة، ومن ثم ظلت المؤشرات الاجتماعية كما هي ضعيفة، وانخفاض توفير فرص العمل للعمالة الوطنية المحلية[٤٢].بفعل تسارع وتيرة الانفتاح وتفشي الغلاء على الرغم من محاولات النظام ملاحقة الغلاء بزيادة الرواتب والأجور، فإن ارتفاع الأسعار وانتشار الفساد حال دون نجاح تلك الزيادات ، أو الوعود الزائفه بتوزيع عوائد البترول على الشعب .

المبحث الرابع

رؤية مستقبلية لدور القبيلة في التنمية المستدامة في ليبيا

بعد مرور مايقارب التسعة سنوات على تغير النظام ، يبدو أن الوضع في ليبيا ما زال يراوح مكانه، ولا تزال المرحلة الانتقالية محفوفة بمخاطر جمة على رأسها التحدي الأمني واستعادة الدولة سيطرتها الكاملة على ترابها ومؤسساتها ومقدراتها الاقتصادية. ولعل التعثر الذي طبع المسار الليبي خلال السنوات الثلاث الأخيرة ينبغي أن يُفهم في السياق العام للوضع الليبي، فالليبيون ظلوا غير مستوعبين لما يحدث حولهم من تعثر مع أنه تداعيات طبيعية؛ فسقوط نظام والدخول في مرحلة انتقالية يطرح مشاكل لا مفر منها، وهذا مهم لحل المشاكل، فأخطاء ما بعد ٢٠١١، حتى ولو كانت كبيرة وحتى ولو حملناها لأي طرف في السلطة فإن المخرَج سيكون قابلاً للتحقيق[٤٣].

تبقى الحاجة إلى رؤية واضحة للمستقبل وإلى وضع خطة واضحة لتجاوز هذه التعثرات أبرز تحد أمام الليبيين الذي سعى للوصول إلى الديمقراطية التي يختار فيها الشعب بإرادة حرة ووعي إدراكي، نظام حكمه وحكومته عن طريق انتخابات نزيهة من دون تزييف وتضليل، وذلك وفق مرجعية دستورية تضمن الحقوق والواجبات، وتكفل عدالة ميزان الحقوق والواجبات، ولا يوجد فيها تناقض أو عدم تطابق بين

---

[٤٢] الحمداني، كفاح عباس رمضان، مصدر سابق، ص ٧٨.

[٤٣] أحمد، سيدي، تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات.. تحديات في طريق المستقبل، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/٢٥، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/events/2014/02/2014220114816409847.htm .

النصوص الدستورية وواقع الممارسة، حيث إن العبرة ليست بما تجئ به الدساتير وإنما بإمكان الممارسة العملية.

بحيث يمكن بناء الدولة الديمقراطي وفق منظور السياسة الشرعية ، التي يتسع مضمونها ورحابها لكل المواطنين، بصرف النظر عن توجهاتهم ومعتقداتهم، ويتم فيها تحقيق المساواة والوحدة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتعددية السياسية والحزبية، بهدف التداول السلمي للسلطة إضافة إلى الشفافية والمساءلة ، فوجود النزاهة والمساءلة يفرض على الأغلبية احترام الأقلية السياسية (المعارضة)، بمعنى ضمان حقها في توجيه وإظهار النقد تجاه الأغلبية الحاكمة، وهذا يعني ضمان ممارسة المعارضة للرقابة على منهجية ومسار الأغلبية المتمثلة في الحكومة، الأمر الذي يضمن ويكفل مبدأ التداول السلمي للسلطة، الذي يعد أحد المرتكزات الأساسية للعملية الديمقراطية[٤٤]، وذلك من خلال:

أولا: المصالحة الوطنية لتحقيق التنمية السياسية في ليبيا

تعني في أبسط معانيها عملية للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع الليبي كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية، من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات، فبلوغ المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة هو أمر ليس بالهيّن، ويتطلب إلماماً تاماً بالواقع السياسي والاجتماعي والقانوني في ليبيا، وإدراك الدرب الصحيح والإجراءات المطلوبة لبلوغ المصالحة الوطنية، إضافة إلى دراسة تجارب الدول الأخرى[٤٥].

وهي القضية الأساسية التي تشغل أطراف الحوار، حيث أدت تعقيدات الوضع الأمني والسياسي في ليبيا، إلى امتداد خريطة النزاعات المسلحة بين كل القبائل والقوى السياسية الليبية، فعلى الرغم من صدور القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٢ بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، والذي نص في المادة الثالثة منه على ترسيخ السلم الاجتماعي وتحقيق المصالحة الاجتماعية، كما نص على تشكيل هيئة لتقصّي الحقائق والمصالحة في المادة الرابعة، فإن ملف المصالحة الوطنية في

---

[٤٤] الصلابي، علي محمد، العدالة والمصالحة الوطنية: ضرورة دينية وإنسانية (القاهرة: دار بن خلدون، ٢٠١٢)، ص ٥- ٢٣.

[٤٥] الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٤٣١، يناير ٢٠١٥) ص ١٠١، ١٠٢.

ليبيا ما زال غير مفعّل[٤٦]، وهو ما دعا مجلس الأمن الدولي إلى إصدار توصية حث فيها الأطراف الليبية على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وبالتالي يشكل ملف المصالحة أحد الملفات الحقيقية المطروحة على طاولة التفاوض، نظراً لأن هناك العديد من الأصوات الليبية التي تدعو إلى ضرورة القصاص العادل ضد كل من أرتكب أي جرم في حق الشعب الليبي، وفي هذا الإطار يمكن القول إن مقتضيات المصالحة الحقيقية تستلزم الالتزام بحكم القانون وإجراء محاكمات عادلة، مع ضرورة التأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان، خاصة في ظل الاقتتال الدائر بين أبناء الشعب الواحد[٤٧].

ثانيا: إقرار دستور وطني

ضرورة إيجاد دستور يجمع في كنفه السلطة والحرية معاً في إطار الدولة، والمقصود هنا الدستور الديمقراطي الذي يؤسس على خمسة مبادئ ديمقراطية عامة مشتركة هي: الشعب مصدر السلطات، سيطرة أحكام الشريعة الإسلامية والقانون والمساواة أمامه، عدم الجمع بين السلطات الثلاث في يد شخص واحد أو مؤسسة واحدة، ضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائيا، ومن خلال تنمية فاعلية المجتمع المدني، التداول السلمي للسلطة وفق انتخابات نزيهة تحت إشراف قضائي كامل ومستقل، ومن دون فساد أو تضليل.

لكن يجب ألا يقتصر الأمر على ذلك، وإنما ضرورة تحويل أو ترجمة مضمون الدستور الديمقراطي إلى حقيقة فعلية على واقع الممارسة، بمعنى أن المبادئ التي يتضمنها الدستور الديمقراطي ينبغي ألا تبقى مجرد حبر على ورق، وإنما تتحول إلى ممارسات سلوكية في الواقع المعيش، فإن العبرة في أحكام الدستور والمبادئ التي يقوم عليها والمؤسسات التي يقيمها، حتى وإن كان ذلك سليماً، تبقى العبرة في تطبيق أحكام الدستور تطبيقاً أميناً[٤٨].

---

[٤٦] حامدي، زهير، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات" في سياسات عربية ،(الدوحة: قطر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٧، ٧ مارس ٢٠١٤) ص٩١ .

[٤٧] البارونى ، إلياس أبوبكر ، الحوار والمصالحة الوطنية ، برنامج الشأن الليبي ، قناة ليبيا FM ، لمزيد من المعلومات مراجعة الرابط التالي:
https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

[٤٨] البارونى ، إلياس أبوبكر ، لجنة هيئة التأسيسية لكتابة الدستور في الوقت المحدد ، قناة الجزيرة الفضائية ، وذلك بتاريخ ٥ - ٢ - ٢٠١٤ ، لمزيد من المعلومات مراجعة الرابط التالي https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

ثالثا: توافر الإرادة السياسية لتحقيق التنمية المستدامة

أهمية توافر إرادة سياسية لدى الأطراف، تتبلور في إطار بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية بعيداً من الولاءات والمصالح الفئوية والمناطقية الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، ومحاربة الفساد والإفساد، والسير على نهج التعددية السياسية من أجل الوصول إلى تعددية حزبية حقيقية بمختلف اتجاهاتهم الدينية والأيديولوجية ، وخلق واقع ديمقراطي يتجاوز القبلية والمناطقية.

لأن فرص نجاح الحوار الوطني تتوقف على مدى التنازلات التي ينبغي أن يقدمها الأطراف المتحاورون، ومدى المرونة التي يجب أن تبديها الأطراف السياسية والمسلحة، وبالتالي يجب على جميع الأطراف السياسية والحركات المسلحة أن يكونوا واعين في هذه المرحلة الحرجة، وأن يتسموا بالمرونة التي تضمن أمن البلاد واستقرارها، وعلى وجهاء وحكماء القبائل أن ينشطوا في أداء مهمتهم التي ينتظر الشعب والوطن منهم أداءها، وهي أن يكونوا مقربين لوجهات النظر بين الفرقاء السياسيين، من هنا يصبح نجاح عملية الانتقال الديمقراطي مرهوناً بعملية التوازنات والتوافقات.

رابعا : التحالف السياسي لتشكيل حكومة وحدة وطنية في ليبيا

نتيجة التعديل الدستوري الذي حصل من قبل لجنة فبراير التي شكلت من قبل المؤتمر الوطني العام ، انتخب جسم تشريعي جديد تحت مسمي مجلس النواب ومقره بنغازي ، إلا أن اجراء الإستلام والتسليم لم يتم بالصورة القانونية فبدأ الخلاف بين الجسمين التشرعيين القديم والجديد ، وتحولت القضية إلي القضاء من قبل المؤتمر الوطني العام وحكمت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا ببطلان التعديل الدستوري الذي نجم عنه تشكيل لجنة فبراير ومن تم بطلان انتخاب مجلس النواب ، إلا أن مجلس النواب لم يعترف بحكم المحكمة ، وسارع في الإنعقاد في طبرق وشكل حكومة مؤقتة ومقرها بمدينة البيضاء في شرق البلاد ، وبالمقابل تواجد حكومة بمدينة طرابلس تحت مسمي حكومة الإنقاذ ، وبدأ الخلاف بل أزداد ، إلي حين ظهور خليفة حفتر بعملية تمرد علي النظام وزاد من الأمر تعقيدا ، ودخلت ليبيا في صراع داخلي مع تدخل إقليمي ودولي ، جهة تدعم تمرد خليفة حفتر ومجلس النواب في طبرق ، وطرف آخر تدعم المؤتمر الوطني العام في طرابلس ، وبالمقابل تدخل هيئة الأمم المتحدة باجراء مفاوضات بين الطرفين المتنازعين وعرفت بإتفاق الصخيرات بالمملكة المغربية ونجم عنه ما يعرف بالمجلس الرئاسي ، الذي حضي بإعتراف دولي ، ومجلس الأعلي للدولة ذي صفة إستشارية يتألف من ١٢٠ عضواً من أعضاء المؤتمر الوطني العام طرابلس ، وتدعم كل الأطراف الإقليمية والدولية خيار التوصل لحكومة وحدة وطنية في ليبيا من أجل تحقيق الإستقرار، حيث سبق وأن حث وزراء خارجية دول إتحاد المغرب العربي في بيان صدر في ٧ مايو

٢٠١٥ في ختام الدورة الـ٣٣ لمجلس وزراء خارجية دول إتحاد المغرب العربي، جميع الأطراف السياسية الليبية إلى "الالتزام بالحوار الشامل والتوافقي من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية" في سبيل أمن ليبيا ودول الجوار[٤٩] ، ونتيجة ذلك الحوار شكل مجلس رئاسي وقع في ١٧ ديسمبر٢٠١٥ تحت رعاية الأمم المتحدة يتكون من ٩ أعضاء من بينهم رئيس وثلاث نواب له ، كل واحد منهم من الجهات الثلاث طرابلس وبرقة وفزان ومن مهام المجلس القيام بمهام رئاسة الدولة بشكل جماعي مشترك وقيادة الجيش الليبي .

الإستنتاجات

١. يمكن القول أن النظام السياسي الليبي كان نظاما فرديا، لم يكن يسمح بالمشاركة واحداث تنمية مستدامة وبالتالي فقد افتقر إلى المرجعية القانونية المهيكلة التي تسمح بإنشاء مؤسسات للدولة في المقام الأول وتتيح تنظيم إطار سياسي وتشريعي واضح المعالم لتسيير أمورها.

٢. التجربة الليبية لها عدة سمات ، حيث أتفردت بها عن الثورات العربية الأخرى ويمكن إجمالها في أن منذ بداية الأزمة الليبية فرض على حركة التغيير والاحتجاج التحول السريع عن المسار السلمي إلى حمل السلاح لتدخل مباشرة إلى صراع مسلح مفتوح بين الطرفين (النظام والمعارضة) ، و إن طرفي الصراع قد عمدا إلى الاستعانة بأطراف خارجية (المرتزقة، الناتو) في سعي كل طرف لحسم الصراع لصالحه ، مع افتقار الثورة الليبية إلى مؤسسات مجتمع مدني تتبناها وتدعمها في ظل عدم وجود مثل تلك المؤسسات على الساحة الليبية وعدم مشروعيتها.

٣. لم تشهد الدولة الليبية تنمية مستدامة بالمعني الكلي نتيجة الأحداث التي تلت سقوط النظام والتي طغى عليها الجانب العسكري والصراع السياسي وبالتالي افتقدت الدولة لخطة متوازنة لإحداث تنمية حقيقية.

٤. تنوعت المحددات والإشكاليات المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي الليبي ما بين سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ومنها: العامل القبلي، إشكالية توزيع النفوذ والموارد،قضية نزع السلاح من الملشيات وإعادة تشكيل الجهات الأمنية،إشكالية الاندماج القومي،وغيرها...

٥. الإعلان الدستوري الذي أطلقه المجلس الوطني الانتقالي لم يكن غير قادر على تحمّل وزر المشاكل التي تتخبّط فيها ليبيا في المرحلة الانتقالية، فالسلطة الدستورية التي كان يُفترَض أن تنبثق عن هذا الإعلان -بحلول ٧ فبراير ٢٠١٤- لم ترَ النور، ولا تزال الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور قيد الإنشاء فيما يسود الانقسام في الآراء

[٤٩] المنشاوي، إبراهيم، مصدر سابق.

حول مستقبل البلاد، والدليل على ذلك أنّ الصراع حول الإطار الدستوري أدّى إلى اندلاع صراعٍ مسلّح بين الأطراف التي شاركت في الثورة الليبية.

٦. تم تشكيل عدد كبير من منظمات المجتمع المدني ، لكنها لا تزال محدودة النشاط ولا يوجد تواجد لها في كل مناطق ليبيا، وهو ما يعكس أسلوب المبادرة والسعي إلى السيطرة بتكوين تجمعات واتحادات بدون أن يكون لها ترجمة عملية على المستوى الشعبي في كل أرجاء البلاد.

التوصيات

١. إنّ الدرب الصحيح لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة يستلزم إتباع الآليات المناسبة للعدالة الانتقالية؛ لذلك من المهم دراسة المصالحة الوطنية جنباً إلى جنب مع آليات العدالة الانتقالية: وهي تحديداً كشف الحقيقة والمحاسبة والتطهير، والإصلاح المؤسسي، والعفو، وجبر أضرار الضحايا، وتخليد ذكراهم، وحفظ الذاكرة الجماعية.

٢. إجراء عملية الفرز والتصنيف واستخدام آليات العدالة الانتقالية الأخرى المتاحة لمحاولة رأب تصدّعات المجتمع الليبي وإعادة الاستقرار إليه عن طريق تحديد أسباب وأنماط العنف واحتوائه، وإعادة إدماج من شردَ عن الطريق أو غُرّر به إلى أحضان المجتمع.

٣. يجب أن نضع في الاعتبار عند تصحيح مسار العدالة الانتقالية، أنّ أطراف المصالحة الوطنية تتعدّد في ليبيا، وأنهم لا يقتصرون على قبيلة أو منطقة أو فصيل معيّن، وبذلك تتعدّد صور المصالحة المطلوبة، فهناك مصالحة يجب أن تجري بين رموز النظام السابق وفئات عديدة من المجتمع الليبي ممن ذاقوا الظلم أو التعذيب أو الاعتقال قبل ١٧ من فبراير٢٠١١، ويتفرع عنها مصالحة بين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في ظلّ هذا النظام ورموز القوى الأمنية والملشيات التي ارتكبت تلك الانتهاكات، فضلاً عن المصالحة مع العديد من الفئات التي عانت الإقصاء والتهميش.

٤. إزالة حالة الاحتقان القبلي والانقسام المجتمعي الحادّ التي روّج لها رموز النظام السابق، ونتجت منها صدامات دموية بين أنصاره وغيرهم من فئات الشعب الليبي، ثم تأتي المصالحة الأهم والأصعب، وخصوصاً بعد أحداث ١٧ فبراير بين شرائح المجتمع الليبي.

٥. تعزيز وعي المواطنة والمساواة والديمقراطية وتقبل الرأي الآخر مع تكريس منهج التغيير السلمي بصفته الضمان لتعايش قوى القبائل.

المصادر

١) ابوطالب، محمد نجيب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية: مقاربة سوسيولوجية للثورتين التونسية والليبية ، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، أكتوبر ٢٠١١)

٢) أحمد، سيدي، تقرير حول ندوة: الثورة الليبية بعد ثلاث سنوات.. تحديات في طريق المستقبل، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٢/٢٥، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/events/2014/02/201422011481640984 7.htm .

٣) أفاية، محمد نور الدين،الديمقراطية المنقوصة في ممكنات الخروج من التسلطية وعوائقه ، (بيروت ، منتدى المعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٣)

٤) الباروني ، إلياس أبوبكر ، لجنة هيئة التأسيسية لكتابة الدستور في الوقت المحدد ، قناة الجزيرة الفضائية ، وذلك بتاريخ ٥ ـ ٢ ـ ٢٠١٤ ، أنظر إلي الرابط التالي :
https://www.facebook.com/elyas.albarouni.1

٥) البورى،عبد المنصف حافظ، "القبلية والجهوية ومستقبل العمل السياسي في ليبيا"، صحيفة القدس العربي، ٢٠٠٩.

٦) التير، مصطفى، مسيرة تحديث المجتمع الليبي ، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٢)

٧) السيد أبو داود، مستقبل الثورة الليبية بعد الانتخابات التشريعية، الإسلام اليوم، على الرابط:
http://www.islamtoday.net/bohooth/services/saveart-14-171426.htm.

٨) الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة"، مجلة المستقبل العربي ، (العدد ٤٣٢، فبراير ٢٠١٥)

٩) الشيخ، محمد عبد الحفيظ، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد ٢٠١١"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٤٣١، يناير ٢٠١٥)

١٠) الصلابي، علي محمد، العدالة والمصالحة الوطنية: ضرورة دينية وإنسانية (القاهرة: دار بن خلدون، ٢٠١٢)

١١) الصواني، يوسف محمد جمعة، ليبيا والثورة وتحديات بناء الدولة ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)

١٢) الصواني، يوسف محمد جمعة، "ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٣٩٥، السنة الرابعة والثلاثين، يناير ٢٠١٢)

١٣) الغدامسي، محمود علي، النفط الليبي: دراسة في الجغرافية الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي ، (بيروت ، دار الجليل، ١٩٩٨).

١٤) القبائل الليبية، الجزيرة نت، على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news
١٥) المسلماني، أحمد، حقوق الإنسان في ليبيا: حدود التغيير ، (القاهرة ، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، ١٩٩٩)
١٦) المنصف، وناس، "القبيلة والسلطة في ليبيا"، مجلة المغرب الموحد (العدد ١٢، مايو ٢٠١١)
١٧) إلياس أبو بكر علي الباروني ، سقوط نظام القذافي والتحولات الديمقراطية في ليبيا. دراسة من منظور السياسة الشرعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا، كوالالمبور، ٢٠١٧
١٨) جمعة، محمد، الكفة الموازية التحركات القبلية المناوئة للسلفية الجهادية في ليبيا، جريدة الأهرام المصرية،(٢٠١٥/٥/٢٠).
١٩) حامدي، زهير، "ثلاث سنوات على الثورة الليبية: التحديات والمآلات" في سياسات عربية ،(الدوحة: قطر ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ٧، ٧ مارس ٢٠١٤)
٢٠) صلاح الدين، أحمد، "ليبيا وتحديات مرحلة ما بعد القبلية"، ملف الأهرام الإستراتيجي (السنة ١٩، العدد ٢٢١، مايو ٢٠١٣)
٢١) عودة، جهاد، العنف السياسي والانقسام المجتمعي وتدخل الخارجي في ليبيا ،(القاهرة ، المكتب العربي للمعارف، يوليو ٢٠١٥).
٢٢) كلاع،شريفة، "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ،(الجزائر ، العدد الخامس، فبراير ٢٠١٤)
٢٣) د. كمال المنوفى ، اصول النظم السياسية المقارنة ، الكويت ، الربيعان للنشر ، ١٩٨٥
٢٤) مركز المزماة للدراسات والبحوث، الوضع الليبي يبحث عن خارطة الطريق الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي (القاهرة: معهد الربيع العربي، يناير ٢٠١٤)
٢٥) مخيمر،أسامة، "الأوضاع في ليبيا من الثورة إلى الجمود"، أخبار الساعة،(العدد ٤٥٢١، ابريل ٢٠١٢) .
٢٦) مرزا، علي خضير، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة ، بيروت ، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، سبتمبر ٢٠١٢) .
٢٧) مجاور، صالح، تراجيديا القبيلة في ليبيا.. قبل ..وبعد ..الثورة!!، ٢٠١٠/١/١١، على الرابط:
http://www.libya-watanona.com/letters/v2009a/v11jan10l.htm .

٢٨) مصباح، زايد عبيد الله، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، مجلة المستقبل العربي (العدد ٤٠٣، سبتمبر ٢٠١٢)
٢٩) ويري، فريدريك، إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن ،(بيروت: ، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤).